المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــارير
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
حـــــول

مشاريع الميزانيات الفرعـــية لـ :

- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان
- وزارة العدل
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية
- الأمانة العامة للحكومة
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
- المحاكم المالية
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان

= برسم السنة الماليـة 2020 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021

السنة التشريعية 2019-2020

دورة أكتوبر 2019

طبع بمصلحة الطباعة والتوزيع

محتوى التقرير

1- التقديم العام

2- وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان

- التقريـــــر
- العرض التقديمي للسيد وزير الدولة

3- وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الوزير
- العرض التقديمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

4- الأمانة العامة للحكومة

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الأمين العام للحكومة

5- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- التقريـــــر
- العرض التقديمي للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج
- الاجوبة الكتابية

6- المحاكم المالية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

7- المجلس الوطني لحقوق الإنسان

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الدولة

9- الملحق

- أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

بطاقة تقنية

- **رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

السيد عبد السلام بلقشور

- **مقرر اللجنة:**

السيد امبارك السباعي

- **تاريخ التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية: 6 دجنبر 2019**

- **عدد الاجتماعات:** 7

- **الطاقم الإداري الذي أعد التقارير تحت إشراف المقرر:**

السيد يونس فيرانو: (رئيس مصلحة اللجنة)

- **السيد سعيد بوجغاض**
- **السيد يونس أفرياط**
- **السيد عادل أزيرار**
- **السيدة لطيفة الولادي: كتابة اللجنة.**

التقديم العام

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2020، المندرجة في إطار اختصاصاتها بمقتضى المادة 52 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهي :

- ❖ وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان؛
- ❖ وزارة العدل؛
- ❖ المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- ❖ الأمانة العامة للحكومة؛
- ❖ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- ❖ المحاكم المالية؛
- ❖ المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

لقد انكبت اللجنة على تدارس مشاريع الميزانيات القطاعية خلال الفترة البرلمانية الممتدة من 19 نونبر إلى 6 دجنبر 2019، في إطار الالتئام في سبع اجتماعات، حرص خلالها السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة والملاحظون على المشاركة فيها بكل مسؤولية، تأكيدا منهم على دور مجلس المستشارين في تقييم وتقويم السياسات القطاعية، من مدخل تشخيص الواقع التدبيري للقطاعات في مختلف تجلياته، ابتغاء استخلاص مكامن العجز والقصور، وطرح الاقتراحات والبدائل الكفيلة بالرفع من حكامة القطاعات، ونجاعة البرامج الإستراتيجية المتبناة، ولهذا لا يسعني إلا التنويه بالسيدات والسادة المستشارين على ما تكبدوه من مشاق، وما اتسموا به من جلد وصبر، في سبيل الحضور الكمي والأداء النوعي القيم، قصد إبراز خصوصية المجلس على مستوى الطرح والنقاش، وبالتالي المضي قدما نحو إنجاح هذه المحطة الدستورية المتميزة.

وأود في السياق ذاته أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء تدبيرهم المحكم لعمليات البرمجة، وللسيد رئيس اللجنة، وللسيدين الخليفة الثاني والثالث لرئيس اللجنة، الذين أداروا الاجتماعات، بحكمة وتميز، مما أسهم في مرور أشغال الاجتماعات في أجواء تطبعها المسؤولية والاحترام والعطاء البرلماني الجاد، كما لا تفوتني الفرصة لأتقدم أيضا بالشكر الموصول إلى السادة الوزراء والمسؤولين عن القطاعات، عما قدموه من وثائق ومعطيات مرجعية، وما طرحوه من شروحات وتوضيحات، تهم المنجزات المحققة، والبرامج الإستراتيجية المسطرة خلال السنة المالية 2020.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت المناقشة المنصبة على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان مناسبة لإبراز التطور الحقوقي الذي تشهده بلادنا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ودعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين إلى تعزيز منظومة الحقوق الوطنية لمسايرة المتطلبات المجتمعية الملحة، وكذا تدعيم حق تأسيس الجمعيات، و التفاعل الإيجابي مع المبادرات البرلمانية التشريعية والرقابية خاصة على مستوى الأسئلة الكتابية، كما حظيت المادة 9 من مشروع قانون المالية بنقاش قانوني رصين حول مدى دستوريتها وجدواها.

تناول السيدات والسادة المستشارون بالدراسة المستفيضة والتقييم البناء، مختلف البرامج الإستراتيجية والإجراءات الرامية إلى استكمال تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، إذ تم التوقف مطولا عند مسار الإصلاح في كافة محدداته وتوجهاته، كما طرحت جملة من الملاحظات والاقتراحات المتمثلة في تدعيم وتعزيز استقلالية القضاء، ومراجعة السياسة الجنائية الوطنية، وتحديث بعض جوانب المنظومة التشريعية المؤطرة لقطاع العدالة، وترسيخ الفعالية في الإدارة القضائية، والإسهام في إشاعة مناخ الأعمال والاستثمار، والاستمرار في تأهيل

وعصرنة الإدارة القضائية للوصول إلى المحكمة الرقمية، وأجمعت المداخلات على ضرورة الرفع من دينامية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام أو الخاص، والعمل على معالجة هذه الإشكالية بشكل متكامل في قانون المسطرة المدنية.

وشكلت مناقشة حصيلة الأمانة العامة للحكومة فرصة للإشادة بالدور الذي تضطلع به في مجال صناعة التشريع، والمواكبة القانونية للعمل الحكومي، وللتأكيد على ضرورة الإسراع بتنزيل الدستور، مع الإشارة إلى وجوب الانكباب على ورش تحيين المنظومة القانونية الوطنية على ضوء مستجدات الوثيقة الدستورية والمواثيق الدولية، ثم الدأب على إرفاق مشاريع القوانين ذات البعد الإستراتيجي بدراسة الأثر، وإحداث جسور التواصل البناء بين مجلس المستشارين والأمانة العامة للحكومة للتعاون في القضايا الإستراتيجية المشتركة.

وبخصوص مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدراة السجون وإعادة الإدماج، فقد تمحور النقاش حول منجزاتها وبرامجها المستقبلية، مع التذكير بما تعرفه المنظومة السجنية من إكراهات ناجمة عن الاكتظاظ، وعدم تجديد بعض مكونات البنية التحتية السجنية، ومحدودية الإمكانات البشرية والمالية، وعلى إثر ذلك تم طرح مجموعة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين الأوضاع وصيانة كرامة السجناء والحفاظ على حقوقهم، بغاية أن تكون المنظومة السجنة مرآة تعكس تطور المشهد الحقوقي ببلادنا، مع رفع توصية للحكومة تقضي بالزيادة في الاعتمادات والمالية والموارد البشرية المخصصة لهذا القطاع.

وتوقف السيدات والسادة المستشارون عند حصيلة وبرنامج عمل المحاكم المالية، في إطار الحرص المؤسساتي على تخليق الحياة العامة، والإسهام في إقرار الحكامة الإدارية والمالية في المرافق العمومية الوطنية، مع اقتراح التتبع الشامل للتوصيات الصادرة عن المحاكم المالية، ومراجعة مدونة المحاكم المالية تماشيا مع الأهداف الدستورية المسطرة، لجعلها قضاء متخصصا في الجرائم الاقتصادية والمالية.

وتطرق السيدات والسادة المستشارون في معرض مناقشتهم لمشروع ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان لدوره في مجال حماية حقوق الإنسان، وفي الإسهام في إشاعتها مجتمعيا، وأشادوا بالمسار الحقوقي للمغرب الذي مكنه من الاصطفاف إلى جانب مجموعة من الدول السائرة بقوة في مجال الانتقال الديمقراطي، وتم التأكيد على أن هذا المسار تشوبه بعض الإشكالات والصعوبات التي يتعين التصدي لها بما يتماشى مع متطلبات تدعيم دولة القانون، ثم التعاطي معها بما يخدم الإشعاع الحقوقي لبلادنا، مع ضرورة استثمار حرية التعبير لخدمة مختلف الملفات والقضايا الوطنية الإستراتيجية، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية، كما تم التداول في المذكرة الاستشارية الصادرة عن هذا المجلس حول مشروع القانون رقم 10.16 المتعلق بالقانون الجنائي.

وتجدون في صلب هذا التقرير العروض التقديمية للسادة الوزراء والمسؤولين الأولين عن المؤسسات والمندوبيات، وتفاصيل المناقشة من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد فيها من ملاحظات واستفسارات واقتراحات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

في الاجتماع المنعقد بتاريخ 6 دجنبر 2019، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2020، وفق النتائج التالية:

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان	ميزانية التسيير	6	1	-
	ميزانية الاستثمار	6	1	-
	الميزانية برمتها	6	1	-
وزارة العدل	ميزانية التسيير	6	1	-
	ميزانية الاستثمار	6	1	-
	الميزانية برمتها	6	1	-
الأمانة العامة للحكومة	ميزانية التسيير	6	-	1
	ميزانية الاستثمار	6	-	1
	الميزانية برمتها	6	-	1
المحاكم المالية	ميزانية التسيير	6	-	1
	ميزانية الاستثمار	6	-	1
	الميزانية برمتها	6	-	1
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	ميزانية التسيير	6	-	1
	ميزانية الاستثمار	6	-	1
	الميزانية برمتها	6	-	1
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	ميزانية التسيير	6	1	-
	ميزانية الاستثمار	6	1	-
	الميزانية برمتها	6	1	-
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	ميزانية التسيير	6	-	1
	ميزانية الاستثمار	6	-	1
	الميزانية برمتها	6	-	1

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان

= برسم السنة الماليـة 2020 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2019-2020
دورة أكتوبر 2019

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة هذا المشروع في اجتماعها المنعقد بتاريخ 19 نونبر 2019، برئاسة السيد الحسين العبادي الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، وبحضور السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، الذي تقدم بعرض مفصل تطرق من خلاله إلى المرجعيات المعتمدة في إعداد هذا المشروع، وإنجازات وبرامج عمل قطاعات حقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، والمجتمع المدني.

وارتباطا بقطاع حقوق الإنسان، أشار السيد وزير الدولة أنه يقوم بصفته مساعدا لرئيس الحكومة بمهام تنسيق أشغال اللجنة الوزارية المشتركة لتسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية، ورئاسة لجنة تتبع تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة، وأبرز أن وزارة الدولة انكبت على إعداد وإصدار تقرير حول منجز حقوق الإنسان، تحت عنوان "التطور المؤسساتي والتشريعي وحصيلة تنفيذ السياسات العمومية بعد دستور 2011 "، الذي يهدف إلى التعريف بالمكتسبات المحققة في مجال حقوق الإنسان، ورصد الخصاص والنواقص والدفع بمعالجتها.

وأبرز السيد وزير الدولة الحصيلة المرحلية لإعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي يبقى من أكبر تجلياتها إعداد مخططها التنفيذي، والشروع في مسلسل الإعمال الترابي للخطة، وإطلاق تنفيذ 42 مشروعا

على مستوى الجهات الإثنى عشر للمملكة، وتخصيص المشاريع لتعميق النقاش والحوار العمومي مع كل مكونات المجتمع، تعزيزا للحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية.

وفي مجال آخر، أوضح أن وزارة الدولة واصلت التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان من خلال إعداد التقارير الوطنية، وتنسيق تنظيم ومتابعة زيارات الآليات الأممية، وتنسيق معالجة البلاغات الفردية، والمشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان، والمساهمة في إعداد دراسات وتقارير دولية، والمشاركة في تفعيل المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، مشيرا إلى حرص وزارة الدولة على تعزيز التفاعل مع طلبات وتقارير المنظمات غير الحكومية الدولية وبعض الدول، وتطرق إلى إسهامات الوزارة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان التي تتمظهر في إطلاق مشروع مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021، وتخليد الذكرى السبعينية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعداد مجموعة من الإصدارات.

وتعزيزا للحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان، أبرز السيد وزير الدولة أن الوزارة عملت على مواصلة عقد لقاءات تواصلية وحوارية دورية مع جمعيات المجتمع المدني بخصوص القضايا الراهنة المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك في إطار مأسسة لقاءات تواصلية وحوارية مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومواصلة دعمها عبر آليتي طلبات العروض والدعم الخاص، وإطلاق المرحلة الثانية من برنامج تقوية القدرات في مجال التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، أوضح أن وزارة الدولة تولي عناية خاصة بالشكايات والتظلمات التي تتلقاها من المواطنين وجمعيات المجتمع المدني، إذ بلغت نسبة معالجتها ما نسبته 84%.

وفيما يتعلق بقطاع العلاقات مع البرلمان، أكد السيد وزير الدولة حرص الوزارة على تنزيل التوجيهات الملكية المستقاة من الخطاب الملكي، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنتين التشريعيتين الثالثة والرابعة من الولاية التشريعية العاشرة الداعية إلى التحلي بروح المسؤولية والعمل الجاد، مبرزا الهدف الإستراتيجي في مجال العلاقات مع البرلمان الذي يكمن في تعزيز سبل التعاون بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، وتجويد التعاون في المجال التشريعي والرقابي، ومضاعفة آليات التنسيق وتقوية المبادرات التشريعية البرلمانية.

واستعرض السيد وزير الدولة على إثر ذلك حصيلة عمل الوزارة في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2019، حيث تميزت على المستوى التشريعي بنشاط مكثف، أسفر عن إحالة 110 مشروع قانون على مجلسي البرلمان، مع المصادقة على 76 منها، كما بلغت نسبة تنفيذ الالتزامات التشريعية الواردة في البرنامج الحكومي ما نسبته 42,10%، أي ما يعادل 16 نص تشريعي أحيل على البرلمان من أصل 38 منذ تنصيب الحكومة إلى غاية شتنبر 2019، وفي نفس الإطار تمت المصادقة على 11 نصا قانونيا منها، مقابل 5 نصوص قانونية أخرى متبقية قيد الدراسة، وبلغت نسبة التصويت بالإجماع على مشاريع القوانين المصادق عليها ما يعادل 83%، مما يعكس مبدأ التوافق في الإنتاج التشريعي.

وبخصوص التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية، حرصت الحكومة على تفعيل التزامها بالتفاعل الإيجابي، إذ عقدت اللجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية 13 اجتماعا، فتم وفقا لذلك دراسة 156 من أصل 176 مقترح قانون، أي بما نسبته 89% منذ بداية الولاية، وعلى إثر ذلك صادق البرلمان على 4 مقترحات قوانين، كما قبلت الحكومة 617 تعديلا من أصل 1050، ثم عملت الوزارة على تتبع ومواكبة جميع الأعمال التشريعية للجان الدائمة بمجلسي البرلمان، والتي بلغ المجموع العام لاجتماعاتها 245 اجتماعا خصص منها لمجلس المستشارين 98 اجتماعا.

وأكد السيد وزير الدولة على حرص الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الرقابية، وتجاوبها مع مختلف الآليات الدستورية والقانونية، حيث تفاعل السيد رئيس الحكومة مع الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة، والتي بلغت 103 سؤالا شفهيا، كان لمجلس المستشارين منها 68 سؤالا، في إطار 5 جلسات من بين 11 جلسة شهرية خصصت لهذا الغرض، كما أجابت الحكومة، من جهة أولى، على 1256 سؤالا شفهيا على مستوى 49 جلسة أسبوعية عقدت لهذا الغرض، ومن جهة ثانية، على 4990 سؤالا كتابيا من أصل 7819.

وفي سياق العلاقة مع المجتمع المدني، أشار أن وزارة الدولة واصلت تفعيل مضامين الخطب والتوجيهات الملكية في الشق المتعلق بالمجتمع المدني، والتي تتمركز حول دعم أسس مجتمع مدني مستقل وتعددي وفعال وذو مصداقية، من مدخل تفعيل مجموعة من الآليات و البرامج والرافعات.

علاوة على ماسبق ذكره، استعرض السيد وزير الدولة في كل محور قطاعي، مختلف المراحل والمخططات المزمع بلورتها سنة 2020، والتي تهم مختلف المجالات المندرجة ضمن اختصاص الوزارة سواء فيما يتعلق بقطاع حقوق الإنسان أو قطاع العلاقات مع البرلمان أو العلاقات مع المجتمع المدني.

وأبرز في ختام عرضه الاعتمادات التي تم تخصيصها لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان برسم سنة 2020، والتي تبلغ 102.721.000,00 درهم، و هي موزعة على الشكل الآتي :

❖ **قطاع حقوق الإنسان :**

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون: 16.452.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 13.174.000 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 10.200.000,00 درهم.

❖ **قطاع العلاقات مع البرلمان :**

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون: 41.544.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 17.251.000 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 4.100.000,00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، فرصة للسيدات والسادة المستشارين لتقييم حصيلة عمل وزارة الدولة والمهام التي تضطلع بها، من خلال الإدلاء بالمداخلات الهادفة والبناءة، التي تضمنت جملة من المواقف والاقتراحات المعبرة عن حرصهم على المساهمة في النهوض والرقي بقطاع حقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان.

وفي هذا الصدد، أشاد السيدات والسادة المستشارون بالتراكمات والمكتسبات والمسار الإيجابي الذي قطعته بلادنا في بناء دولة الحقوق والحريات، وترسيخ الدعامة الصلبة للانتقال الديمقراطي الحقيقي، وهو الأمر الذي جاء نتيجة لمجموعة من التضحيات والنضالات التي خاضتها الطبقة الحقوقية، والتي جعلت بلادنا تنخرط في نادي الدول التي تعتمد التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى في هذا المجال، وفي هذا السياق طالب السيدات والسادة المستشارون بضرورة عرض كل قطاع حكومي لتقرير سنوي يهم مجال حقوق الإنسان أمام أعضاء البرلمان.

وتم التنويه بالمجهودات التي يبدلها هذا القطاع من أجل الإسهام في النهوض بالحقوق والحريات، خصوصا فيما يتعلق بمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بأشخاص القانون العام، التي تقتضي اتخاذ تدابير ومساطر قانونية لمعالجة الإشكال في عمقه وشموليته، عوض الاكتفاء بإقرار مقتضيات تخالف في جوهرها المشمولات التي يتعين تضمينها في القانون المالي، إذ أكد أحد السادة المستشارين أن المادة 9 المتضمنة في مشروع قانون المالية لسنة 2020 كما صادق عليها مجلس النواب تتعارض مع المقتضيات والأحكام الدستورية، لاسيما الفصل 126 منه، والمادة 6 من القانون التنظيمي لقانون المالية التي تشير إلى أنه لا يتضمن في القوانين المالية إلا أحكاما تتعلق بالموارد والتكاليف، وتهدف إلى تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل ومراقبة استعمال الأموال العمومية.

ودعت بعض المداخلات إلى ضرورة معالجة بعض الإشكالات التي طبعت صيرورتنا الحقوقية، عن طريق العمل على القطع مع بعض المظاهر التي سادت المتابعة القضائية لبعض الملفات التي تحظى بمتابعة حقوقية وطنية ودولية، وذلك في سياق الدعوة إلى الإقرار التام بمبدأ المحاكمة العادلة، وترسيخ جميع ضماناتها المكفولة دستوريا، وبذل مجهود جماعي من أجل معالجة ملف أحداث الحسيمة بمزيد من الحكمة والتبصر، في إطار الجمع الرصين بين متطلبات إقرار دولة الحقوق والحريات والحفاظ على المصلحة العليا للوطن.

وبخصوص التفاعل مع المبادرات التشريعية، أجمعت المداخلات على ضرورة الرفع من التفاعل الإيجابي مع المبادرات البرلمانية التشريعية والرقابية خاصة على مستوى الأسئلة الكتابية، التي تظل بحاجة إلى مجهود حكومي من أجل ضمان تقديم المعطيات والمعلومات الضرورية لممثل الأمة في القضايا الوطنية والجهوية والمحلية، المندرجة داخل دائرة اهتماماته ومسؤولياته.

ومن جانب آخر، طالب السيدات والسادة المستشارون بمراجعة الترسانة القانونية المنظمة للمجتمع المدني، والتيسير العملي لمسطرة تأسيس الجمعيات، عن طريق منح الوصل المؤقت بمجرد إيداع الملف لدى السلطات المحلية، واستفسر أحد المتدخلين حول موقع العلاقة مع المجتمع المدني داخل الهندسة القطاعية لوزارة الدولة، واقترح وضع الميزانية الخاصة به بشكل مستقل، نظرا لأهميته و الأدوار التي يقوم بها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد وزير الدولة في مستهل جوابه بالمداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على التطلع الجماعي نحو البناء الديمقراطي لدولة القانون والحريات.

وأكد، بخصوص موقع المجتمع المدني داخل الهندسة الحكومية للقطاع، أنه يمثل جزءا لا يتجزأ منه، إذ تضمن العرض التدابير التي تروم دعم وتقوية قدراته، وبخصوص المخطط التنفيذي أكد أنه راسل جميع القطاعات الوزارية المعنية، لاطلاعه بالتطور الحاصل في مجال الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأشار السيد وزير الدولة أن الوضع الحقوقي ببلادنا يعرف تطورا مضطردا، مع ما قد يشوبه من إشكالات، والتي يمكن اعتبارها عادية بالنسبة لديمقراطية ناشئة، ويبقى هذا الوضع جد ايجابي عند استخدام زاوية المقارنة الإقليمية والدولية، مبرزا أن النهوض بحقوق الإنسان هو مسؤولية جماعية، تتشارك فيها الدولة بمؤسساتها وأجهزتها، والمجتمع بكافة مكوناته وأطيافه السياسية والنقابية

والمدنية، ويجب السير في هذا المسار بكل ثبات ومقاومة كل اختلال عند حدوثه بالذكاء المطلوب وبالوسائل المشروعة.

وارتباطا ببعض الملفات الحقوقية التي جاءت في المداخلات، طالب السيد وزير الدولة بضرورة التحري والبحث في الحقائق قبل الخوض في الأحكام التي يصدرها القضاء، لأن الاطلاع على التفاصيل من شأنه أن يغير الكثير من وجهات النظر، وأوضح أن النيابة العامة تعمل في استقلالية تامة، ولا يمكن مراقبة عملها تبعا لمبدأ فصل السلط، ولكن يمكن التعليق على قراراتها فيما يخص الملاءمة، وهي تخضع للقضاء، بحيث يتأتى للمحكمة أن لا تعتد بقراراتها، وتمنح البراءة أو تقرر المتابعة أو الإدانة أو الاعتقال، وبذلك فالنيابة العامة تعد طرفا عاديا في الدعوى، وأشار، بالنسبة لموضوع أحداث الحسيمة، إلى أنه تم التفاعل معها، وكانت هناك برامج تنموية وزيارات ميدانية من مختلف القطاعات الحكومية أعقبتها مجموعة من القرارات الملكية، تمثلت في إلغاء العطل السنوية لمجموعة من المسؤولين الحكوميين، وإعفاءات ملكية لمجموعة من الوزراء، ورغم ذلك حدثت مجموعة من التجاوزات والانزلاقات الغير مقبولة، داعيا إلى ضرورة العمل بشكل جماعي مع كل الأطراف المعنية، لإيجاد حل متوافق عليه من قبل الجميع، يضمن حق الفرد وحق الدولة على السواء.

وأفاد السيد وزير الدولة أنه ينبغي تعزيز التنسيق الحكومي البرلماني من أجل تدعيم المبادرة التشريعية البرلمانية، والرفع من التجاوب الحكومي مع الأسئلة الكتابية وطلبات عقد اجتماعات اللجان، مبرزا، من زاوية أخرى، أن منع تسليم الوصل المؤقت عند إيداع الملف المتكامل لتأسيس الجمعيات يعد تصرفا مخالفا للقانون، إذ يتوجب منح هذا الإذن بمجرد المعاينة الظاهرة للوثائق.

عرض السيد وزير الدولة

مشروع الميزانية الفرعية

برسم السنة المالية 2020

1

محتوى العرض

- المرجعيات المعتمدة في إعداد مشروع ميزانية 2020
- قطاع حقوق الإنسان
- قطاع العلاقات مع البرلمان
- مختصر مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة برسم سنة 2020

2

- المرجعيات المعتمدة في إعداد مشروع ميزانية 2020
- قطاع حقوق الإنسان
- قطاع العلاقات مع البرلمان
- مختصر مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة برسم سنة 2020

3

1. **الدستور:** تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بحماية الحقوق والحريات والنهوض بها، وتعزيز الانتقال الديمقراطي، وتعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتمتيع المجتمع المدني بالأدوار الدستورية الجديدة، وتعزيز التفاعل مع المواطنات والمواطنين.
2. **التوجيهات الملكية السامية**
3. **البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2016-2021:** مواصلة تنزيل مضامين والتزامات البرنامج الحكومي.
4. **القانون التنظيمي لقانون المالية:** إعداد وتحضير مشروع الميزانية وبرامج عملها برسم السنة المالية 2020 وفق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

4

- المرجعيات المعتمدة في إعداد مشروع ميزانية 2020
- **قطـاع حقـــوق الإنســـان**
- قطاع العلاقات مع البرلمان
- مختصر مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة برسم سنة 2020

5

قطاع حقوق الإنسان

I. مهام وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بصفته مساعدا لرئيس الحكومة

II. إصدار تقرير حول حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان بالمغرب منذ اعتماد دستور 2011

III. إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

IV. مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

V. النهوض بثقافة حقوق الإنسان

VI. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان

VII. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

VIII. برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2020

6

قطاع حقوق الإنسان

I. مهام وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بصفته مساعدا لرئيس الحكومة

II. إصدار تقرير حول حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان بالمغرب منذ اعتماد دستور 2011
III. إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
IV. مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
V. النهوض بثقافة حقوق الإنسان
VI. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان
VII. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات
VIII. برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2020

7

1. تنسيق أشغال اللجنة الوزارية المشتركة لتسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية

- أنجزت اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية **تقييما للحملة الوطنية الأولى** لتسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية (دجنبر 2017 – دجنبر 2018).
- نسقت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان **إطلاق الحملة الوطنية الثانية** لتسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية ابتداء من 29 أبريل 2019.
- تمت تعبئة **جميع المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية** المعنية **ورئاسة النيابة العامة** في إطار اللجان الإقليمية واللجان الجهوية، سواء في الحملة التحسيسية أو في عملية تسجيل الأطفال.

8

النتائج المسجلة إلى حدود 31 دجنبر 2018

- حصر عدد **الأشخاص غير المسجلين** في سجلات الحالة المدنية في **91.474 شخصا**، حيث سجلت أعلى نسبة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (28.346 شخصا)، تليها جهة فاس-مكناس (15.510 أشخاص)، ثم جهة مراكش – آسفي (14.085 شخصا)؛
- تحديد السبب الأساسي لعدم تسجيل الأطفال في سجلات الحالة المدنية في **عدم توثيق زواج الأبوين** أو **فوات أجل التصريح** بواقعة الولادة أو **إهمال الأبوين** تسجيل أبنائهما لجهلهما بالقانون.

9

- تسجيل 53.418 شخصا:
- 44.048 طفلا موزعين بالتساوي تقريبا بين الإناث والذكور، 1.574 منهم أجانب؛
- 9.370 شخصا بالغا، تبلغ نسبة النساء منهم أكثر من 75%.

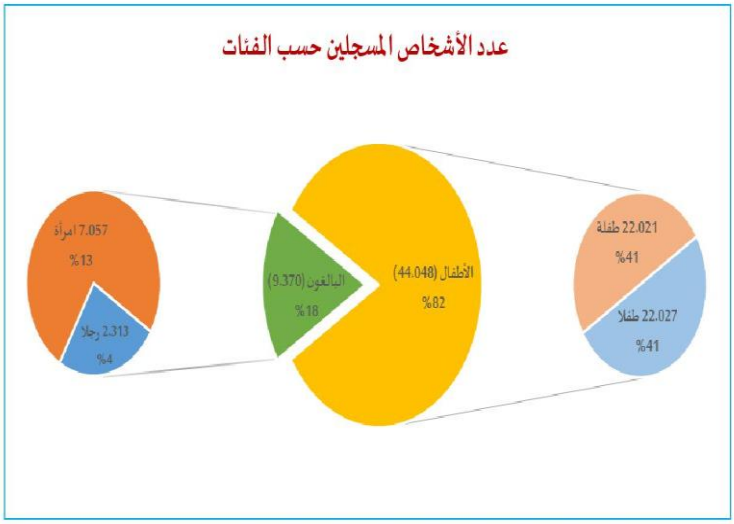

10

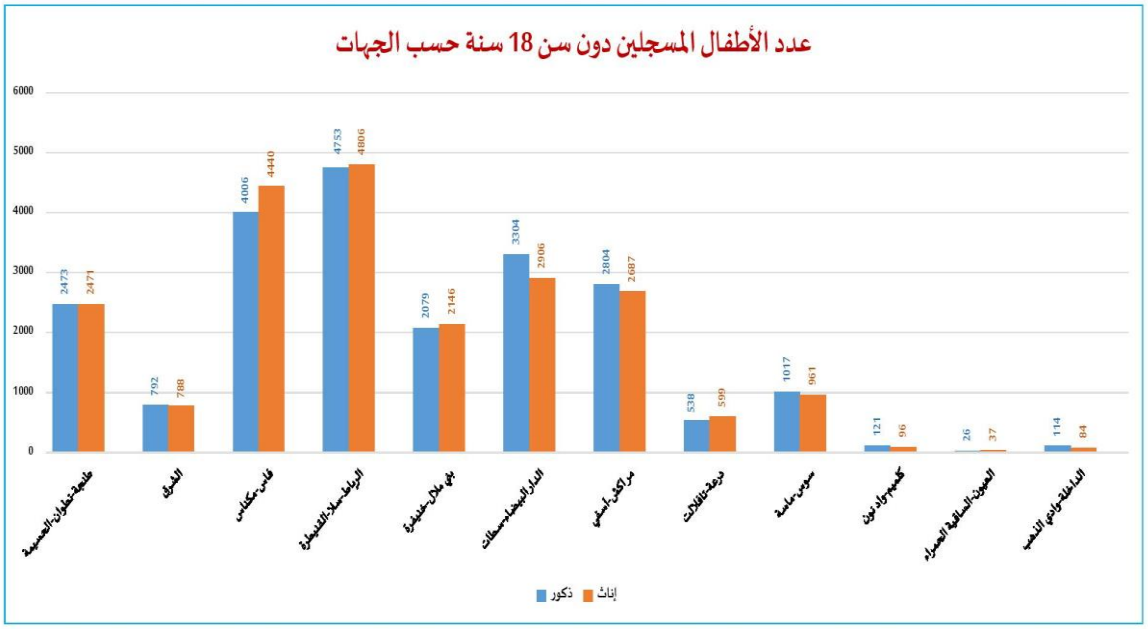

11

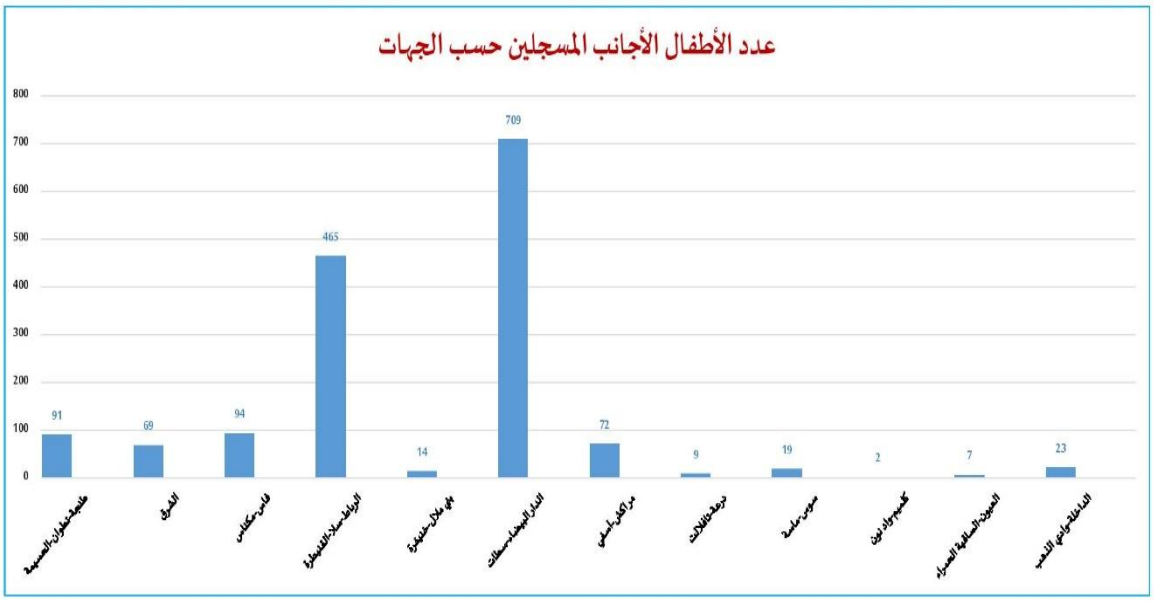
عدد الأطفال الأجانب المسجلين حسب الجهات
800
700
600
500
400
300
200
100
0
91
69
94
465
14
709
72
9
19
2
7
23
طنجة-تطوان-الحسيمة
الشرق
فاس-مكناس
الرباط-سلا-القنيطرة
بني ملال-خنيفرة
الدار البيضاء-سطات
مراكش-آسفي
درعة-تافيلالت
سوس-ماسة
كلميم-واد نون
العيون-الساقية الحمراء
الداخلة-وادي الذهب

12

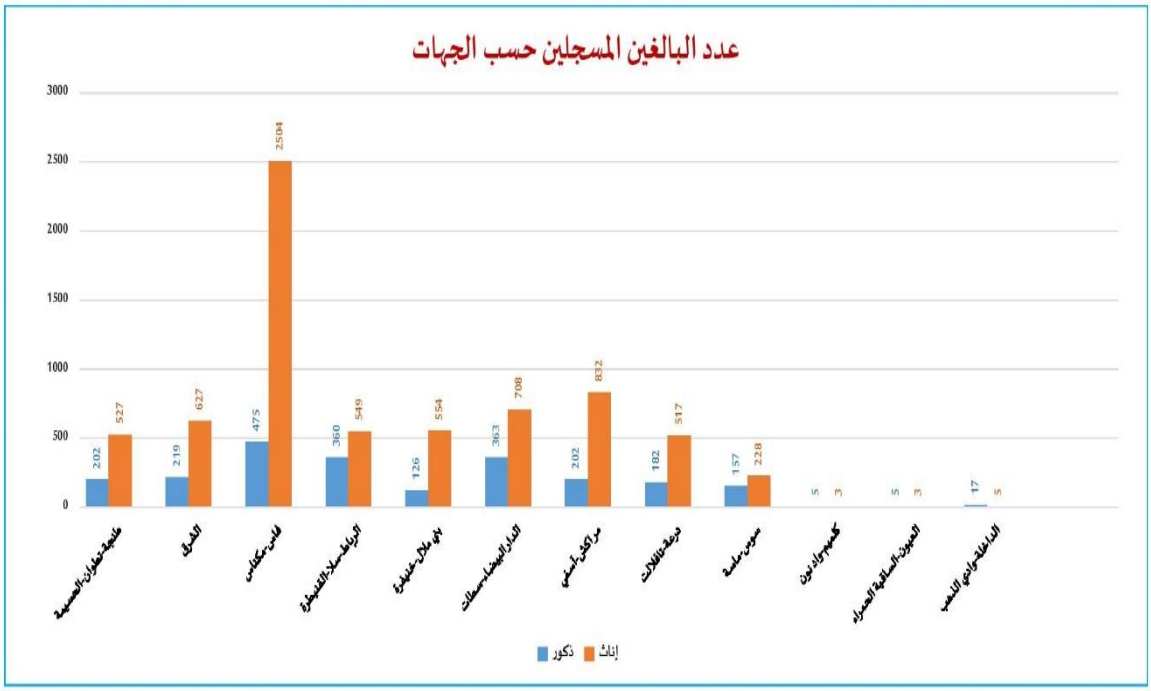
عدد البالغين المسجلين حسب الجهات
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
202
527
219
627
475
2504
360
549
126
554
363
708
202
832
182
517
157
228
5
3
5
3
17
5
طنجة-تطوان-الحسيمة
الشرق
فاس-مكناس
الرباط-سلا-القنيطرة
بني ملال-خنيفرة
الدار البيضاء-سطات
مراكش-آسفي
درعة-تافيلالت
سوس-ماسة
كلميم-واد نون
العيون-الساقية الحمراء
الداخلة-وادي الذهب
ذكور
إناث

13

في انتظار إعداد تقرير عن حصيلة سنة 2019 كاملة، تفيد التقديرات الأولية بتسجيل ما يناهز **70.000 شخصا** في الحالة المدنية إلى حدود نهاية شهر يوليوز 2019 في إطار الحملتين الأولى والثانية.

14

2. رئاسة لجنة تتبع تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الإدارة

- تم إحداث **لجنة تقنية** منبثقة عن اللجنة الوزارية لمعالجة إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بأشخاص القانون العام المحدثة في دجنبر2017، والتي تم تفويض رئاستها لوزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان.
- تم تكليف اللجنة التقنية بتحضير وإعداد مسودات مشاريع النصوص القانونية والمقترحات العملية الكفيلة بحل إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية والوقاية من المنازعات، وعرضها على أنظار اللجنة الوزارية.
- اعتمدت اللجنة على أرضية عمل حددت بموجبها محاور الوقاية من المنازعات، حيث تم الاتفاق على وضع استراتيجية لعمل اللجنة تقوم على عدة مرتكزات تشمل إعادة تأطير التنفيذ ومسطرة نزع الملكية ومنظومة الوقاية والتأهيل والخبرة.

15

تتكون اللجنة التقنية من:

- ممثلي القطاعات المعنية؛
- ثلاثة قضاة من المتخصصين في المادة الإدارية؛
- قاض من المجلس الأعلى للحسابات؛
- المحافظ العام على الأملاك العقارية؛
- الكاتب العام لمؤسسة الوسيط.

16

- عقدت اللجنة التقنية **27 اجتماعا**، بما يقارب **60 ساعة عمل**.
- حرص وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان على **ترؤس كافة هذه الاجتماعات**، المنعقدة بشكل منتظم ما بين 17 أبريل 2018 و19 فبراير2019.
- تم تقديم نتائج عمل اللجنة أمام المجلس الحكومي المنعقد يوم الخميس 25 يوليوز 2019.

17

نتائج عمل اللجنة

- إعداد **مسودة مشروع قانون يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام**؛
- إعداد **مسودة منشور يخاطب بموجبه رئيس الحكومة الإدارات العمومية من أجل تجويد التعاطي مع مسطرة تنفيذ الأحكام القضائية**.

18

- **على مستوى نزع الملكية**
  - إعداد **مسودة مشروع قانون حول نزع الملكية لأجل المنفعة العامة** من أجل تجاوز الإشكاليات التي يطرحها واقع التطبيق العملي للقانون الحالي؛
  - إعداد **مسودة منشور يصدره رئيس الحكومة** تم تضمينه مجموعة من الآليات الهادفة إلى توخي الجودة في تعامل الإدارة العمومية مع مسطرة نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتفادي اللجوء إلى الاعتداء المادي.

19

- **على مستوى الوقاية والتأهيل**
  - إعداد **مشروع منشور يصدره رئيس الحكومة حول الاستشارة القانونية**، تم تضمينه مقترحات اللجنة الهادفة إلى تحديد معايير اللجوء والأخذ بالاستشارة القانونية، وسعت من خلاله إلى التأكيد على الدور المحوري لمؤسسة رئيس الحكومة في مجال الاستشارة والتحكيم وعلى إلزامية مراعاة اختصاص الجهات الإدارية ذات الصلة؛
  - إعداد **برنامجين للتكوين والتكوين المستمر في مجال التأهيل** على المستوى المركزي والترابي.

20

- **على مستوى تأهيل مؤسسة الخبرة القضائية**
  - اقتراح **مجموعة من التعديلات** على المواد الواردة في قانون نزع الملكية من أجل المنفعة العامة ذات الصلة بتأطير عمل الخبراء بنصوص قانونية تحد من سلطتهم التقديرية في تقييم الضرر الناتج عن القرارات الإدارية وفي إصدار تعويضات مبالغ فيها، إضافة إلى معالجة بعض الآثار السلبية للخبرة القضائية.

21

I. مهام وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بصفته مساعدا لرئيس الحكومة

II. إصدار تقرير حول حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان بالمغرب منذ اعتماد دستور 2011

III. إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

IV. مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

V. النهوض بثقافة حقوق الإنسان

VI. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان

VII. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

VIII. برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2020

22

- أعدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان تقريرا حول "منجز حقوق الإنسان بالمغرب: التطور المؤسساتي والتشريعي وحصيلة تنفيذ السياسات العمومية بعد دستور 2011".
- تم عرض هذا التقرير خلال اجتماع مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 18 يوليوز 2019، كما تم تقديمه بنفس التاريخ أمام منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان بمناسبة حفل التوقيع على اتفاقيات الشراكة في إطار آلية طلب العروض.
- يهدف التقرير إلى التعريف بالمكتسبات في مجال حقوق الإنسان ورصد الخصاصات والنواقص والتشجيع على معالجتها، وذلك على مستوى:
  - تأهيل المنظومة القانونية والبناء المؤسساتي؛
  - منجزات وحصيلة تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والخطط والسياسات الوطنية والقطاعية في مجال حقوق الإنسان منذ ا لمراجعة الدستورية لسنة 2011؛
  - الأوراش الإصلاحية المتعلقة بمختلف أصناف حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والفئوية والموضوعاتية.

23

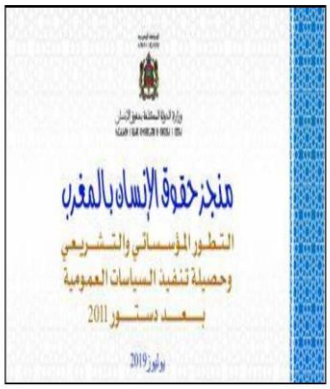

يتضمن التقرير أربعة محاور رئيسية:

- تعزيز المسار الديمقراطي والبناء المؤسساتي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛
- حماية حقوق الإنسان في التشريع والممارسة؛
- تطور الممارسة الاتفاقية للمغرب؛
- تتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهي وثيقة بمثابة أول تقييم حكومي دقيق لمستوى التطور الحاصل في تنفيذ التوصيات المذكورة.

24

- اعتمدت وزارة الدولة منهجية تشاركية وتشاورية مكنت من ضمان انخراط كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بغية التحقق من إدراج المعطيات الدقيقة والمحينة ودراستها وتحليلها بشكل يعكس التطور الحاصل .
- استند التقرير على مادة مرجعية متنوعة، من أهمها:
  - تقارير تقييم حصيلة السياسات العمومية؛
  - التقارير الوطنية المعدة في إطار التفاعل مع آليات ا لأمم ا لمتحدة لحقوق الإنسان والتوصيات المقدمة خلال فحصها؛
  - تقارير ومذكرات وآراء المؤسسات الدستورية؛
  - بعض المؤشرات المرجعية المعتمدة من طرف مؤسسات دولية متخصصة...

25

I. مهام وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بصفته مساعدا لرئيس الحكومة

II. إصدار تقرير حول حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان بالمغرب منذ اعتماد دستور 2011

III. إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

IV. مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

V. النهوض بثقافة حقوق الإنسان

VI. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان

VII. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

VIII. برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2020

1. إعداد المخطط التنفيذي

- تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تم إعداد المخطط التنفيذي لخطة العمل الوطنية وفق مقاربة تشاركية ضمت مختلف القطاعات الحكومية والبرلمان والسلطة القضائية والمؤسسات الوطنية، إضافة إلى الجمعيات العاملة في مجال حقوق الانسان.
- يعتبر المخطط التنفيذي إطارا تعاقديا يمكن من تعبئة وانخراط أكبر عدد من الفاعلين المعنيين بإعمال الخطة، في إطار من التكامل والتنسيق والالتقائية.
- يستوعب المخطط التنفيذي كافة التدابير على جميع المستويات المركزية والترابية، والرافعات الأساسية للتنفيذ ومنظومة للحكامة والتتبع، كما يشمل كذلك تنظيم الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية.

المحور الاستراتيجي													
المحور الفرعي													
التدبير	المسؤول الرئيسي	الشركاء	الأنشطة المقترحة	برمجة الإنجاز								النتائج المنتظرة للتدبير	مؤشرات قياس التدبير
				2018		2019		2020		2021			
				أ-2-	أ-1-	أ-2-	أ-1-	أ-2-	أ-1-	أ-2-	أ-1-		

- عقدت وزارة الدولة **اتفاقية شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** حول "دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان"، تهدف إلى:
  - تقاسم المعلومات وتحسين المعارف؛
  - تقوية قدرات الأطراف المؤسساتية الفاعلة في إعمال الخطة؛
  - وضع الآليات والمؤشرات المعيارية التي ستمكن من رصد تطور تنفيذ مضامين الخطة والأهداف المراد تحقيقها في إطار البرمجة الاستراتيجية في مجال حقوق الإنسان.

28

2. إعمال خطة العمل الوطنية على المستوى الترابي

- نظمت وزارة الدولة **12 لقاء تشاوريا** أوليا مع مسؤولي كافة مجالس الجهات إلى حدود نهاية أكتوبر 2019 في إطار المرحلة التحضيرية لعملية التنزيل الترابي، مكنت من:
  - تقديم خطة العمل للفاعل الترابي؛
  - تحديد منهجية إعداد المخطط الإجرائي لكل جهة؛
  - إعداد مشاريع اتفاقيات للشراكة؛
  - التحضير لعقد لقاءات رسمية على مستوى كل جهة على حدة لإطلاق مسلسل الإعمال الترابي لخطة العمل.

29

2. إعمال خطة العمل الوطنية على المستوى الترابي

حصيلة التنزيل الترابي في أرقام

اللقاءات الأولية	عدد الجهات التي عقد بها لقاء أولي
	12
ورشات إعداد المخططات التنفيذية الترابية	عدد الجهات التي باشرت إعداد مخطط تنفيذي
	8
برمجة اتفاقية الشراكة في جدول أعمال دورات المجلس	عدد الجهات التي برمجت الاتفاقية في جدول أعمال الدورات السابقة وصادقت عليها
	10

30

- أطلقت وزارة الدولة **برنامج تقوية قدرات الفاعلين الترابيين في مجال حقوق الإنسان** على إثر تكوين شبكة نقط الارتكاز المكلفة بمواكبة تنزيل خطة العمل على المستوى الترابي، في إطار اتفاقية الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- يشمل البرنامج تنظيم 8 دورات تكوينية تتعلق بمختلف المواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان التي ستساعد على إدماج المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في السياسات العمومية الترابية.
- تم تنظيم أول دورة تكوينية في شتنبر 2019 حول إعمال توصيات الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، بمشاركة 36 مستفيدا من أطر ومنتخبي مجالس الجهات الاثني عشر.

31

3. تعزيز الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية

- تم إطلاق تنفيذ **42 مشروعا على مستوى الجهات الاثني عشر** للمملكة في إطار برنامج الشراكة مع منظمات المجتمع المدني برسم سنة 2019، إعمالا للتوصية العاشرة الواردة في الخطة، والمتعلقة بمواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية.
- خصصت المشاريع لتعميق النقاش والحوار العمومي مع كل مكونات المجتمع بخصوص هذه القضايا وإطلاق ديناميات ومبادرات جمعوية للتحسيس والتواصل بشأنها.

32

قطاع حقوق الإنسان

I. مهام وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بصفته مساعدا لرئيس الحكومة

II. إصدار تقرير حول حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان بالمغرب منذ اعتماد دستور 2011

III. إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

IV. مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

V. النهوض بثقافة حقوق الإنسان

VI. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان

VII. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

VIII. برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2020

33

1. تعزيز التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان

إعداد التقارير الوطنية

التقرير الجامع للتقارير 19 و20 و21 حول إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

- أشرفت وزارة الدولة على عملية إعداد وتحيين التقرير بالتنسيق مع كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية المعنية.
- تم استكمال المسار التشاوري من خلال:
  - تنظيم لقاء وطني بالرباط في أبريل 2019؛
  - تنظيم لقاءين تشاوريين جهويين بكل من فاس ومراكش في أبريل 2019؛
  - تنظيم جلسات لتقديم مشروع التقرير ومناقشته أمام لجنتي العدل والتشريع وحقوق الإنسان بغرفتي البرلمان في يوليوز 2019؛
  - عرض التقرير على منظمات المجتمع المدني المعنية من أجل إبداء ملاحظاتها قبل اعتماد الصيغة النهائية.
- **تم تقديم التقرير للإحالة على لجنة القضاء على التمييز العنصري بداية شهر غشت 2019.**

34

1. تعزيز التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان

إعداد التقارير الوطنية

التقرير المرحلي برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل

- أشرفت وزارة الدولة على مسار إعداد التقرير المرحلي الذي يستعرض حصيلة متابعة تنفيذ توصيات الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل، إعمالا للالتزام الذي تعهدت به المملكة المغربية خلال جلسة اعتماد تقرير فريق العمل المعني بهذه الآلية في 21 شتنبر 2017.
- ضم هذا المسار عدة محطات شملت:
  - عقد اجتماعات تنسيقية ولقاءات ثنائية مع القطاعات والمؤسسات المعنية؛
  - تنظيم ندوتين حول "تتبع تنفيذ توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل والتخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان" و"الممارسات الفضلى في مجال تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل"؛
  - المساهمة في تأطير الدورة الأولى لجامعة حقوق الإنسان، التي نظمها المرصد الوطني لحقوق الناخب في يوليوز 2019، والتي مكنت من رفع قدرات 30 شابا من الباحثين الجامعيين في مجال الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- **تم إرسال التقرير المرحلي إلى فريق العمل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل في شتنبر 2019.**

35

إعداد التقارير الوطنية

التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس حول إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

- بعد استكمال عملية تحيين التقرير، ستطلق وزارة الدولة المسار التشاوري مع منظمات المجتمع المدني ولجنتي العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسي البرلمان في نونبر 2019.
- سيتم تقديم التقرير للجنة المعنية نهاية السنة الجارية.

التقرير الأولي حول إعمال اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

أعدت وزارة الدولة الصيغة الأولية من التقرير وأطلقت عملية التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية المعنية من أجل استكمال وتحيين المعطيات المضمنة فيه.

الوثيقة الأساس

- استكملت وزارة الدولة إعداد الصيغة المحينة من الوثيقة الأساس التي تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والتي تعود آخر عملية تحيين لها إلى سنة 2012.
- سيتم إرسال الوثيقة المحينة إلى منظمة الأمم المتحدة في غضون الأسابيع المقبلة.

تنسيق تنظيم ومتابعة زيارات الآليات الأممية

زيارة المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (دجنبر 2018)

قامت وزارة الدولة بتنسيق تنظيم وتتبع نتائج زيارة المقررة الخاصة من خلال:

- تنسيق تحضير الزيارة بالاتفاق مع المقررة الخاصة عبر إعداد واعتماد الورقة التأطيرية والمحددات المرجعية وبرنامج الزيارة؛
- موافاة المقررة الخاصة بكل المعطيات والمعلومات التي من شأنها مساعدتها على إجراء زيارتها في أحسن الظروف؛
- تنظيم الزيارة وفقا للبرنامج المتفق عليه؛
- التفاعل مع تقرير المقررة الخاصة بمناسبة الحوار التفاعلي المنظم يوم 08 يوليوز 2019 بجنيف.

زيارة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب (أكتوبر 2017)

- تفاعلت السلطات المغربية مع مشروع تقرير زيارة اللجنة الفرعية إلى بلادنا المسلم لها بمناسبة اللقاء المنعقد بين الطرفين يوم 20 فبراير 2019 بجنيف.
- نسقت وزارة الدولة إعداد الردود والتوضيحات ذات الصلة والنظر في تنفيذ توصيات اللجنة الفرعية.

تنسيق معالجة البلاغات الفردية

- واصلت وزارة الدولة معالجة الشكايات والبلاغات الفردية المعروضة على هيئات المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة من خلال تنسيق إعداد الردود والتوضيحات اللازمة.
- تم إطلاق مشروع إعداد قاعدة معطيات مشتركة خاصة بتتبع الحالات الفردية ستمكن من تعزيز التنسيق بهذا الشأن.

التفاعل مع فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي

عقد وفد مغربي برئاسة المندوب الوزاري لقاء مع فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي بجنيف يوم 2 ماي 2019.

التفاعل مع فريق العمل المعني بالاختفاء القسري

- تم إحراز تقدم مهم عبر التوصل إلى تسوية مجموعة من الحالات.
- عقد وفد مغربي برئاسة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان لقاء مع فريق العمل يوم 19 شتنبر 2019، من أجل مواصلة الحوار بشأن باقي الملفات المعروضة عليه.
- تواصل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان التنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية من أجل استكمال وإغلاق أكبر عدد من الملفات.

38

المشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان

قامت وزارة الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لتأمين مشاركة وطنية متعددة في أشغال في الدورات الثلاث لمجلس حقوق الإنسان:

- تميزت **الدورة 40** بمشاركة وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان في اللقاء رفيع المستوى المنظم يوم 25 فبراير 2019، حيث ألقى كلمة استعرض من خلالها أبرز المكتسبات والمنجزات في مجال البناء الديمقراطي وحقوق الإنسان والتنمية بالمملكة.
- شهدت **الدورتان 41 و42** تنظيم حوار تفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أعقاب الزيارة التي قامت بها إلى المغرب، وعقد لقاء مع فريق العمل المعني بالاختفاء القسري، إضافة إلى تقديم التقرير المرحلي برسم الجولة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

39

المساهمة في إعداد دراسات وتقارير دولية

نسقت وزارة الدولة التفاعل مع ما يناهز **30 استبيانا وطلبا للمعلومات والمساهمات** صادرا عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان وهيئات معاهدات وخبراء مستقلين ومقررين خاصين وفرق عمل موضوعاتية وغيرها من الهيئات الأممية، من أبرزها:

- استبيان المقرر الخاص حول حقوق الإنسان للمهاجرين فيما يتعلق بالممارسات الفضلى في مجال الهجرة الخاصة بالنوع؛
- استبيان فريق العمل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في التشريع والممارسة حول الحقوق الأساسية للنساء في عالم العمل المتغير؛
- طلب معلومات من طرف المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول الإدارات المحلية في إطار النهوض بحقوق الإنسان؛
- طلب المساهمة في إطار إعداد تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا؛
- طلب معلومات في إطار إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب؛
- طلب معلومات حول التوصية العامة رقم 36 للجنة القضاء على التمييز العنصري؛
- طلب المساهمة في تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب حول الأبعاد الإضافية والملحة للحكامة في سياق مكافحة الإرهاب.

40

المساهمة في تفعيل المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

بصفتها منسقا لبرنامج المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين "GLO.ACT" على المستوى الوطني، أنجزت وزارة الدولة بتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برسم سنة 2019 مجموعة من الأنشطة كما يلي:

- تنسيق تنظيم دورة تكوينية للمكونين في يناير 2019 لفائدة ممثلين عن القطاعات والمؤسسات المعنية بهدف تكوين فريق مغربي متكامل يعمل على تدريب وتأطير المتدخلين والعاملين في مجال إنفاذ القانون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛
- التنسيق والمشاركة في 3 دورات تكوينية جهوية لفائدة ممثلي القطاعات والمؤسسات المعنية بين مارس وأبريل بكل من مراكش ووجدة وطنجة؛
- إطلاق إعداد دليل عملي لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين موجه لفائدة ممارسي العدالة الجنائية بمواكبة من خبير دولي مختص في مجال مكافحة جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛
- التنسيق والمشاركة في الدورة الثانية من اللقاء الإقليمي حول مكافحة جريمة تهريب المهاجرين المنظم بالدار البيضاء في شهر أبريل بمشاركة ممثلين رفيعي المستوى عن مالي والنيجر والمغرب، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والقضائي والأمني في مجال مكافحة جريمة تهريب المهاجرين، ودعم اتفاقيات التعاون المشترك بتطوير مستوى التنسيق بين بلدان المنشإ والعبور والاستقبال؛
- تقييم منجزات برنامج المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بشراكة مع فريق تابع لمكتب الأمم المتحدة وبمشاركة ممثلي كافة القطاعات والمؤسسات المعنية.

41

2. تعزيز التفاعل مع طلبات وتقارير المنظمات غير الحكومية الدولية وبعض الدول

تحرص وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان على متابعة مختلف التقارير والبلاغات الصادرة عن بعض الدول وكذا بعض المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال:

- إعداد الردود بشأن التقرير السنوي لكل من منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش برسم سنة 2018؛
- إعداد الردود على طلبات المعلومات أو الادعاءات الصادرة عن منظمات دولية غير حكومية كالفدرالية الدولية لحقوق الإنسان وفريدم هاوس ومنظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش؛
- إعداد المساهمات والتفاعل بشأن تقريري وزارة الخارجية الأمريكية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال وحول الاتجار بالبشر برسم سنة 2019؛
- التفاعل بشأن تقريري وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان والحرية الدينية برسم سنة 2018.
- عقد اجتماع عمل مع فريق تابع لمكتب الأمم المتحدة لتقييم منجزات برنامج المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بحضور ممثلي كافة القطاعات والمؤسسات المعنية.

42

I. مهام وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بصفته مساعدا لرئيس الحكومة

II. إصدار تقرير حول حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان بالمغرب منذ اعتماد دستور 2011

III. إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

IV. مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

V. النهـــوض بثقافـــة حقـــوق الإنســـان

VI. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان

VII. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

VIII. برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2020

43

1. إطلاق مشروع "مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021"

- تم توقيع اتفاقية إطار يوم 8 ماي 2019 بخصوص **مشروع "مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021"** من طرف كل من وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ومنتدى المواطنة.
- يهدف هذا ا لمشروع إلى:
  - ترسيخ ثقافة حقوق ا لإنسان في البرامج والمشاريع التربوية للمؤسسات التعليمية؛
  - تقوية وتطوير قدرات وأدوار المدرسة المغربية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في الحياة المدرسية ومحيطها؛
  - تمكين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أقطاب جهوية للتربية على حقوق ا لإنسان؛
  - تعبئة الشركاء الاجتماعيين والثقافيين والتربويين والإعلاميين للانخراط في مسار النهوض بحقوق الإنسان في الحياة المدرسية وفي محيطها.
- يتم حاليا وضع وسائل وآليات إعمال مقتضيات اتفاقية الشراكة الإطار من خلال تعبئة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين فيما يتعلق بإعداد البرنامج التنفيذي للمشروع وتنظيم دورة تكوينية لفائدة الفريق المكلف.
- تم تنظيم ورشة وطنية لتأهيل أدوار وقدرات فريق عمل برنامج مدرسة حقوق الإنسان نهاية شهر أكتوبر 2019.

44

ستعمل أطراف الشراكة على:

- برمجة 12 لقاء إعداديا مع مختلف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بالمملكة بهدف تعبئة وتحسين مختلف مكونات الحياة المدرسية للانخراط في مشروع تنمية مدرسة حقوق الإنسان؛
- إعداد وتوقيع برامج العمل مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة مختلف مكونات الحياة المدرسية بالأكاديميات؛
- تنظيم لقاء وطني لتبادل الممارسات الفضلى وتعزيزها وتثمينها؛
- مأسسة بعد حقوق الإنسان ببرامج الأكاديميات الجهوية.

45

2. تخليد الذكرى السبعينية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- خلدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان الذكرى السبعينية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تنظيم احتفال تميز بتلاوة رسالة ملكية سامية.
- نظم هذا الحدث بشراكة مع ا لمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبنك المغرب وبريد المغرب، وحضره أعضاء الحكومة وممثلو المجتمع المدني والمنظمات الدولية الممثلة بالمغرب.
- كرمت وزارة الدولة بهذه المناسبة شخصيتين حقوقيتين بارزتين، هما السيدة لطيفة الجبابدي والسيد لحبيب بلكوش.
- عرف هذا اللقاء الإعلان عن إصدار بريد المغرب وبنك المغرب لطابع بريدي وقطعة نقدية تخليدا للذكرى.

46

3. إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية

- وقعت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان اتفاقية شراكة مع مكتب اليونسكو متعدد البلدان بالرباط والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية حول مشروع "إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية" يوم 16 أكتوبر 2019.
- تهدف اتفاقية الشراكة إلى:
  - مواصلة تنويع وتوسيع العرض التربوي في مجال محاربة الأمية؛
  - تمكين المنشطات والمنشطين من آليات إدماج المقاربة الحقوقية في برامج محو الأمية؛
  - تعزيز المقررات والمناهج وفق مقاربة حقوقية؛
  - استثمار التقنيات الحديثة للإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي في النهوض بثقافة حقوق الإنسان في أوساط المستفيدات والمستفيدين؛
  - إعداد دعامات ووسائط ومعينات بيداغوجية مساعدة على إدماج البعد الحقوقي في الأنشطة المبرمجة.

47

4. نشر إصدارات

تم إعداد ونشر عدة إصدارات، من أهمها:

- تقرير حول "الإطار التشريعي والمؤسساتي لحقوق الإنسان في ضوء دستور 2011"، يوثق المنظومة المرجعية لحقوق الإنسان ببلادنا ويساعد على تتبع تطورها فيما يتعلق بإعمال مقتضيات الدستور والتزامات الدولة ذات الصلة؛

- صيغة منقحة من مصنف "الاتفاقيات الأساسية في مجال حقوق الإنسان التي يعد المغرب طرفا فيها"، تقدم التطور الملحوظ الذي ميز وضعية الممارسة الاتفاقية للمملكة المغربية، لا سيما على مستوى التحفظات.

48

I. مهام وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بصفته مساعدا لرئيس الحكومة

II. إصدار تقرير حول حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان بالمغرب منذ اعتماد دستور 2011

III. إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

IV. مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

V. النهوض بثقافة حقوق الإنسان

VI. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان

VII. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

VIII. برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2020

49

1. مأسسة لقاءات تواصلية وحوارية مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان

واصلت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان عقد لقاءات تواصلية وحوارية دورية مع جمعيات المجتمع المدني بخصوص القضايا الراهنة المتعلقة بحقوق الإنسان، من أهمها:

- جلسة تقديم تقرير حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان منذ اعتماد دستور 2011 يوم 18 يوليوز 2019؛
- لقاء تواصلي حول موضوع "إدارة القضايا الخلافية الواردة في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان" بتاريخ 28 نونبر 2018.

50

2. دعم الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان: آلية طلبات العروض

- توصلت وزارة الدولة بما مجموعه **116 مقترحا** في إطار طلب عروض مشاريع منظمات المجتمع المدني المعلن عنه بداية شهر مارس 2019، والمتعلق بالمحاور ذات الصلة بمواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية الواردة في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- انكبت على دراسة الطلبات المتوصل بها **لجنة انتقاء مشتركة** مكونة من ممثلي وزارة الدولة وبعض القطاعات الحكومية الأخرى والمؤسسات الوطنية وفعاليات من المجتمع المدني، تواصلت أشغالها على مدى 11 اجتماعا.
- تم **قبول 42 مشروعا** سيغطي تنفيذه جهات المملكة الاثني عشر بميزانية تناهز 3.232.635 درهم؛
- تم توقيع اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات المنتقاة خلال حفل نظم يوم 18 يوليوز 2019؛
- تم تنظيم **ورشة عمل مع الجمعيات الشريكة** للتداول بخصوص آليات وأدوات تنسيق وتتبع المشاريع وتقديم الدليل حول المساطر المعتمدة بخصوص الشراكة مع الجمعيات الذي أعدته وزارة الدولة مؤخرا.

51

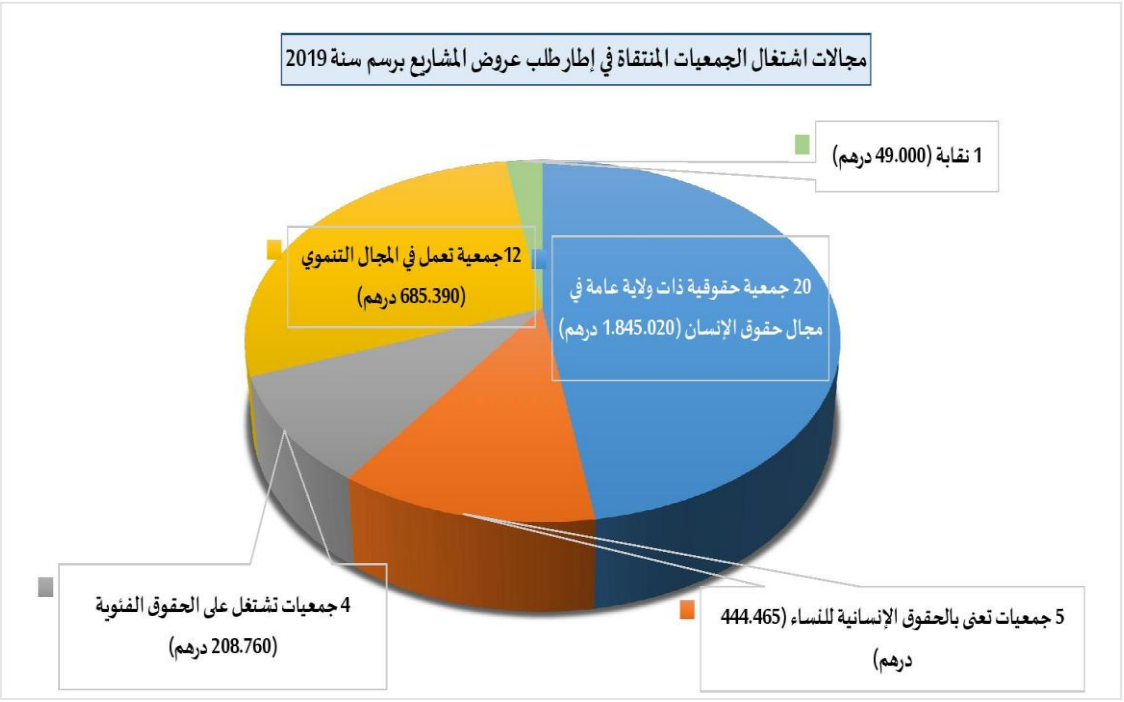
مجالات اشتغال الجمعيات المنتقاة في إطار طلب عروض المشاريع برسم سنة 2019
1 نقابة (49.000 درهم)
12 جمعية تعمل في المجال التنموي (685.390 درهم)
20 جمعية حقوقية ذات ولاية عامة في مجال حقوق الإنسان (1.845.020 درهم)
4 جمعيات تشتغل على الحقوق الفئوية (208.760 درهم)
5 جمعيات تعنى بالحقوق الإنسانية للنساء (444.465 درهم)

52

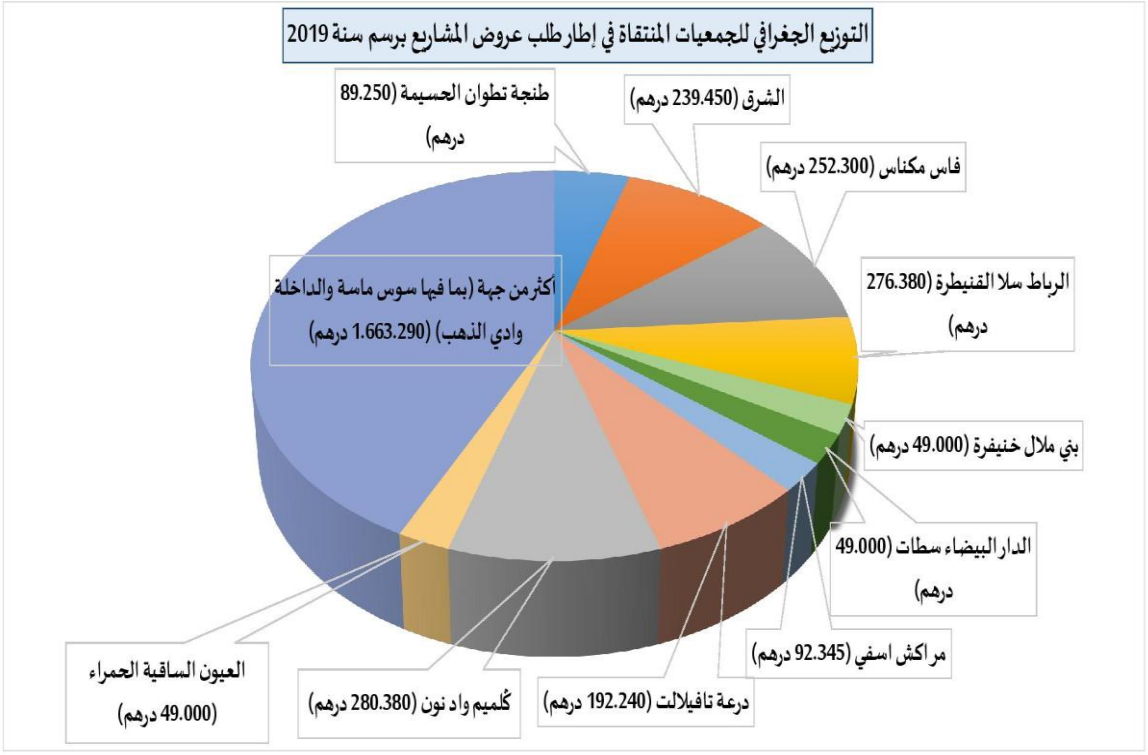
التوزيع الجغرافي للجمعيات المنتقاة في إطار طلب عروض المشاريع برسم سنة 2019
طنجة تطوان الحسيمة (89.250 درهم)
الشرق (239.450 درهم)
فاس مكناس (252.300 درهم)
الرباط سلا القنيطرة (276.380 درهم)
أكثر من جهة (بما فيها سوس ماسة والداخلة وادي الذهب) (1.663.290 درهم)
بني ملال خنيفرة (49.000 درهم)
الدار البيضاء سطات (49.000 درهم)
مراكش اسفي (92.345 درهم)
درعة تافيلالت (192.240 درهم)
كلميم واد نون (280.380 درهم)
العيون الساقية الحمراء (49.000 درهم)

53

- فتحت وزارة الدولة الباب أمام الجمعيات التي لم تحظ مشاريعها بالقبول لممارسة **الحق في تقديم تظلمات**، مما يمكنها من الحصول على توضيحات بخصوص قرار اللجنة والتعرف على سبل تحسين مقترحاتها المستقبلية لرفع حظوظها في الانتقاء.
- تم تلقي **ست تظلمات** برسم برنامج الشراكة لسنة 2019 وتظلمين اثنين برسم برنامج 2018.
- قامت وزارة الدولة بمعالجة هذه التظلمات ومراسلة الجمعيات المعنية بشأنها.

54

3. دعم الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان: آلية الدعم الخاص

- اعتمدت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان برنامجا موازيا للتعاون مع الجمعيات على أساس التعاقد وفق آلية الشراكات الخاصة، المخصصة للمشاريع الصغيرة والأنشطة التي لا يتجاوز مقدار تمويلها 50.000 درهما.
- تم إلى حدود نهاية شهر يوليوز 2019 تمويل **33 مشروعا** خصص لها غلاف مالي إجمالي ناهز .1.021.700 درهما.
- ساهمت هذه المشاريع في رفع مستوى تفاعل الجمعيات مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وفي ضمان حضور وازن للدفاع عن قضايا المغرب في المحافل الدولية، كما وجهت لإصدار منشورات وتنظيم ندوات ولقاءات تعنى بقضايا حقوق الإنسان.

55

3. دعم الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان: آلية الدعم الخاص

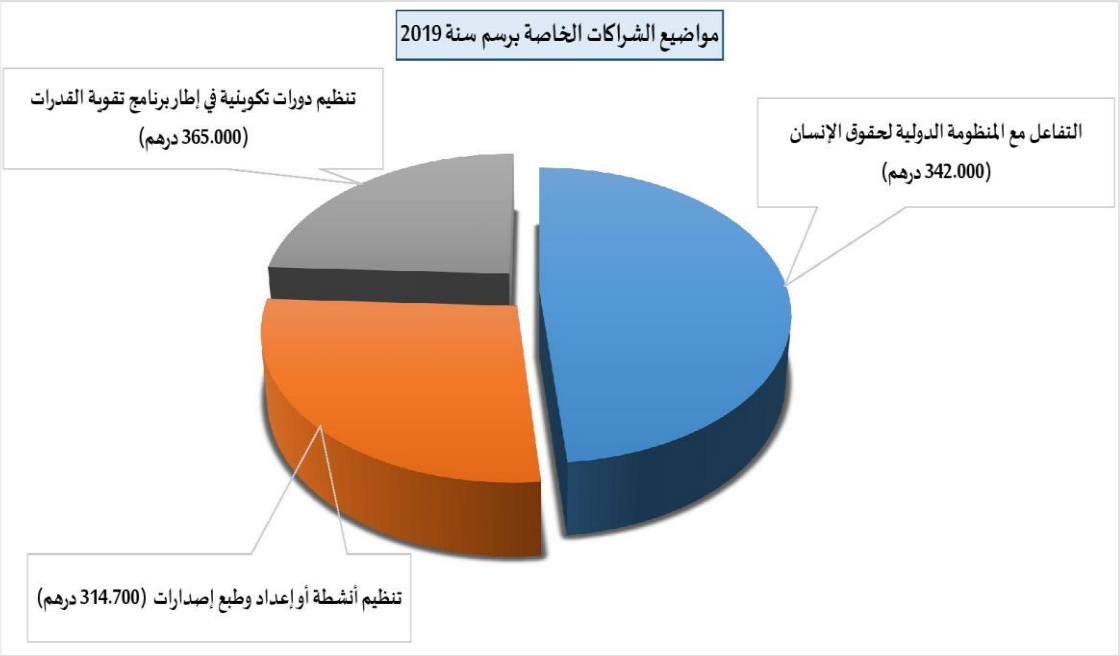

56

4. الإسهام في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان

برنامج تقوية القدرات في مجال التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان

- أطلقت وزارة الدولة المرحلة الثانية من البرنامج على مستوى جهات بني ملال-خنيفرة، ومراكش-آسفي، وكلميم-واد نون.
- تم ما بين فبراير وغشت 2019 إنجاز **أربع دورات تكوينية** لفائدة **76 جمعية**، إضافة إلى تنظيم **لقاء حواري** بجهة كلميم-واد نون.
- شارك 7 ممثلين عن الجمعيات المستفيدة في أشغال الدورة 41 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، تمكنوا خلالها من الاطلاع على مجموعة من التجارب المدنية الجيدة والممارسات الفضلى في مجال التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، كما حضروا عددا من اللقاءات الخاصة بتقديم ومناقشة مجموعة من الدول لتقاريرها الدورية الشاملة، إلى جانب اللقاء بعدد من الفاعلين والخبراء الدوليين في مجال حقوق الإنسان.

57

وضعية تنفيذ برنامج تقوية القدرات برسم سنة 2019

الجهات	الدورات التكوينية المنظمة في إطار المجزوءة الأولى	عدد الجمعيات المستفيدة	الميزانية (بالدرهم)
جهة بني ملال-خنيفرة	الدور ة الأولى: "الآليات الوطنية والأممية لحقوق الإنسان"	29	138.000,00
	الدورة الثانية: "كيفية اشتغال الآليات الدولية لحقوق الإنسان"		
جهة مراكش-آسفي	الدور ة الأولى: "الآليات الوطنية والأممية لحقوق الإنسان"	23	138.000,00
جهة كلميم-واد نون	الدور ة الأولى: "الآليات الوطنية والأممية لحقوق الإنسان"	24	89.000,00
المجموع		76	365.000,00

58

- شملت المرحلة الأولى (2017-2018) **90 جمعية** موزعة على جهات الشرق ودرعة-تافيلالت والرباط-سلا-القنيطرة، في أفق تغطية كافة جهات المملكة بحلول سنة 2020.
- يتكون البرنامج من أربعة مكونات أساسية تشمل:
  - التكوين؛
  - النهوض بالحوار العمومي؛
  - تبادل التجارب والممارسات الجيدة؛
  - المواكبة والتأطير.

59

برنامج تقوية قدرات الجمعيات العاملة في مجال حقوق الطفل

- واصلت وزارة الدولة بشراكة مع منظمة اليونسيف تفعيل برنامج تعزيز قدرات الجمعيات العاملة في مجال حقوق الطفل على الصعيد الجهوي.
- مكن البرنامج منذ انطلاقه سنة 2012 من **تأسيس شبكات جهوية للنهوض بحقوق الطفل بالجهات الأربع المستفيدة** (درعة-تافيلالت وسوس-ماسة وفاس-مكناس وطنجة- تطوان-الحسيمة). كما مكن من إعداد خرائط ترابية للفاعلين في مجال حماية الطفولة.

60

I. مهام وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بصفته مساعدا لرئيس الحكومة
II. إصدار تقرير حول حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان بالمغرب منذ اعتماد دستور 2011
III. إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
IV. مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
V. النهوض بثقافة حقوق الإنسان
VI. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان

VII. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

VIII. برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2020

61

7. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

- تولي وزارة الدولة عناية خاصة للشكايات والتظلمات التي تتلقاها من المواطنين وجمعيات المجتمع المدني طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 265-17-2 الصادر في 28 من رمضان 1438 (23 يونيو 2017) المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها.
- توصلت وزارة الدولة خلال الفترة الممتدة من نونبر 2018 إلى شتنبر 2019 بما مجموعه **1215 شكاية** تمت معالجتها بنسبة تصل إلى **84%**، وتتضمن:
  - **942 شكاية ورقية**، بلغت نسبة معالجتها 90%؛
  - **273 شكاية إلكترونية**، بلغت نسبة معالجتها 77%.

62

I. مهام وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان بصفته مساعدا لرئيس الحكومة
II. إصدار تقرير حول حصيلة المنجز في مجال حقوق الإنسان بالمغرب منذ اعتماد دستور 2011
III. إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
IV. مواصلة التفاعل مع المنظومة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
V. النهوض بثقافة حقوق الإنسان
VI. تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان
VII. بذل المساعي بخصوص تسوية الشكايات والتظلمات

VIII. برنامج العمل في مجال حقوق الإنسان برسم سنة 2020

63

1. **مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان:**
   - متابعة تنفيذ تدابير المخطط الإجرائي؛
   - مواكبة الفاعلين الترابيين لتنزيل مضامين الخطة؛
   - مواصلة الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية.
2. **تعزيز التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان:**
   - تقديم التقارير الوطنية؛
   - مواصلة التفاعل مع مختلف الهيئات الدولية؛
   - متابعة تنفيذ التوصيات الأممية التي تلقاها المغرب.
3. **تعزيز جهود النهوض بثقافة حقوق الإنسان:**
   - مواصلة تنفيذ الاتفاقية الإطار بخصوص مشروع "مدرسة حقوق الإنسان 2019-2021"؛
   - تفعيل اتفاقية الشراكة حول مشروع "إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية".
4. **تعزيز الحوار والشراكة مع المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان:**
   - دعم مشاريع منظمات المجتمع المدني؛
   - رفع قدرات الفاعلين الجمعويين.

64

- ❖ المرجعيات المعتمدة في إعداد مشروع ميزانية 2020
- ❖ قطاع حقوق الإنسان
- ❖ **قطاع العلاقات مع البرلمان**
- ❖ مختصر مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة برسم سنة 2020

65

I. حصيلة 2019 في مجال العمل التشريعي

II. حصيلة 2019 في مجال العمل الرقابي

III. حصيلة 2019 في التنسيق والتعاون في مجال العلاقات مع البرلمان

IV. برنامج العمل في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2020

V. حصيلة 2019 في مجال العلاقات مع المجتمع المدني

VI. برنامج العمل في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2020

66

"... مما يضفي على هذه السنة التشريعية طابعا خاصا، كونها تأتي في مرحلة شعارها روح المسؤولية والعمل الجاد ..."

« ... إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة فالمغرب يجب أن يكون بلدا للفرص، لا بلدا للانتهازيين وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ، لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خيراته، ومن فرص النمو والارتقاء. والواقع أن المغرب يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المرحلة، وما تتطلبه من خصال الوطنية الصادقة، ومن تعبئة جماعية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار"

مقتطفات من خطاب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح **الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة** من الولاية التشريعية العاشرة

"... يسعدنا أن نترأس افتتاح السنة التشريعية الرابعة، من هذه الولاية النيابية، وأن نجدد التواصل مع ممثلي الأمة.
وهي سنة تشريعية يجب أن تتميز بروح المسؤولية والعمل الجاد، لأنها تأتي في منتصف الولاية الحالية.
وبذلك، فهي بعيدة عن فترة الخلافات، التي تطبع عادة الانتخابات.
لذا، ينبغي استثمارها في النهوض بالأمانة التي تتحملونها، بتكليف من المواطنين، والتنافس الإيجابي على خدمة مصالحهم، والدفاع عن قضايا الوطن. والمواطنين فوق كل اعتبار"

مقتطفات من خطاب جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح **الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة** من الولاية التشريعية العاشرة

67

❖ تعزيزسبل التعاون بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية وتجويد التعاون في المجال التشريعي والرقابي ومضاعفة آليات التنسيق وتقوية المبادرات التشريعية البرلمانية.

3 محاوراستراتيجية :

1. تعزيز التعاون بين الحكومة والمؤسسة التشريعية؛
2. تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية في علاقتها بالمؤسسة التشريعية وتقوية قدرات المستشارين في الدواوين في مجال الشؤون البرلمانية.
3. تقوية المبادرات التشريعية البرلمانية؛

68

قطاع العلاقات مع البرلمان

I. حصيلة 2019 في مجال العمل التشريعي

II. حصيلة 2019 في مجال العمل الرقابي

III. حصيلة 2019 في التنسيق والتعاون في مجال العلاقات مع البرلمان

IV. برنامج العمل في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2020

V. حصيلة 2019 في مجال العلاقات مع المجتمع المدني

VI. برنامج العمل في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2020

69

مشاريع القوانين المصادق عليها : 76 مشروع قانون من أصل 110 مشاريع قوانين برسم السنة التشريعية الثالثة

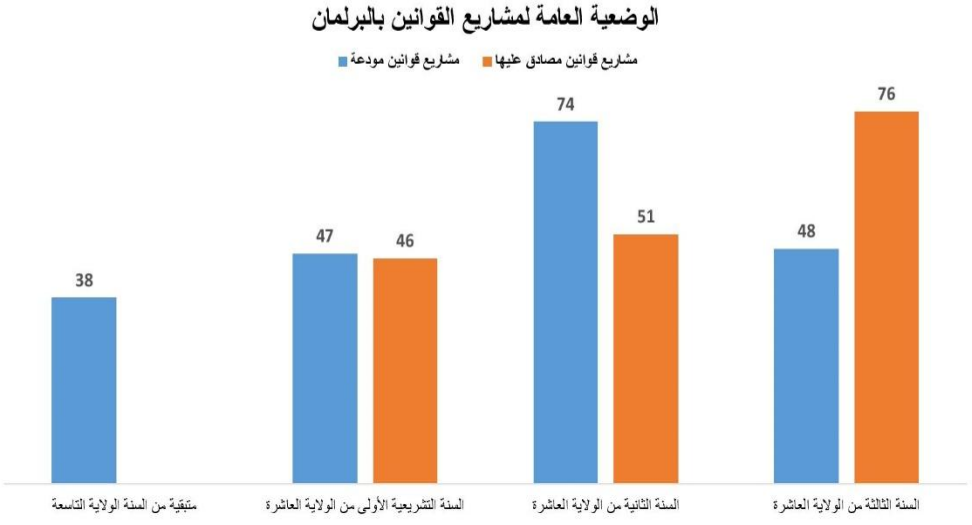

70

العلاقات مع البرلمان : حصيلة 2019 في مجال العمل التشريعي

مشاريع القوانين المصادقة عليها بصفة نهائية تتضمن:

قانون تنظيمي واحد يهم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية و **قانونين تنظيميين معدلين** للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا .

قانون إطار واحد يهم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

21 قانونا عاديا مؤسسا من بينها تلك التي تهم :

- مؤسسة الوسيط
- الخدمة العسكرية
- الأراضي السلالية
- مهنة وكيل السفار
- إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية
- التنظيم القضائي للمملكة
- إحداث المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية للاستثمار
- مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية،
- المساعدة الطبية على الإنجاب
- إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي
- الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة

17 قانونا عاديا معدلا يهم بصفة خاصة :

- إثبات مدة صلاحية المصبرات وشبه المصبرات
- تغيير مجموعة القانون الجنائي
- تغيير المسطرة الجنائية
- المرشد السياحي
- شركات المساهمة والتوصية والمحاصة
- مدونة التأمينات

34 اتفاقية متعددة الأطراف أو ثنائية لتقوية إشعاع المملكة .

71

نسبة تنفيذ الالتزامات التشريعية الواردة في البرنامج الحكومي: 42,10%

16 نص تشريعي أحيل على البرلمان من أصل 38 منذ تنصيب الحكومة إلى غاية شتنبر 2019

وضعية النصوص التشريعية الواردة في البرنامج الحكومي كما أحيلت على البرلمان

11 نصا قانونيا تمت المصادقة عليه بصفة نهائية وتهم	05 نصوص قانونية متبقية قيد الدرس بالبرلمان
1. الحصول على المعلومات	1. المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية .
2. هيئة المناصفة	2. حق الإضراب
3. المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي	3. ، إعادة تنظيم المركز السينماتوغرافي المغربي
4. المجلس الوطني لحقوق الإنسان	4. تنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم
5. التأمين الإجباري عن المرض لفائدة المستقلين	5. ميثاق المرافق العمومية
6. تعديل القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا	
7. الدفع بعدم دستورية القوانين (في انتظار ترتيب الأثر القانوني لقرار المحكمة الدستورية)	
8. تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	
9. مؤسسة الوسيط	
10. الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة	
11. منظومة التربية والتكوين	

ترسيخ التوافق في الإنتاج التشريعي الوطني

نتائج التصويت على مشاريع القوانين:

مشاريع القوانين	العدد	النسبة
المصادق عليها بالإجماع	63	83%
المصادق عليها بالأغلبية	13	17 %
المجموع	76	100%

رسم بياني حول نتائج التصويت

عدد القراءات البرلمانية لمشاريع القوانين:

القراءات	العدد	النسبة
قراءة أولى	60	79%
قراءة ثانية	16	21 %
المجموع	76	100%

رسم بياني حول القراءات

نسبة التعديلات التي تم قبولها من طرف الحكومة: في عدة حالات أكثر من 50%

73

وضعية مشاريع القوانين المتبقية قيد الدرس :

- **بعد اختتام دورة أبريل 2019**: ظل قيد الدرس بالبرلمان **34** مشروع قانون، من بينها **14** مشروع قانون موافق عليها من طرف أحد مجلسي البرلمان.
- تتضمن النصوص التشريعية المتبقية قيد الدرس بالبرلمان **03** مشاريع قوانين في مرحلة متقدمة من الدراسة باللجان البرلمانية الدائمة (تهم المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، تعديل مجموعة القانون الجنائي، التقييم البيئي،)

التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية:

حرصت الحكومة على **تفعيل التزامها بالتفاعل الإيجابي** مع المبادرات التشريعية البرلمانية وتنفيذ مقتضيات **المادة 23** من القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة من خلال تفعيل عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية، المحدثة بموجب **منشور السيد رئيس الحكومة** رقم 04/2017 بتاريخ 28 يونيو 2017 :

- **13** اجتماعا للجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية لدراسة **156** مقترح قانون من أصل **176** مقترح قانون أي بنسبة **89%** منذ بداية الولاية التشريعية العاشرة
- قبول **617** تعديل من أصل **1050** أي بنسبة **59%**
- **04** مقترحات قوانين صادق عليها البرلمان بصفة نهائية (تتعلق بتعديل المادتين 65 و66 من القانون المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، والمادة 106 من قانون الالتزامات والعقود والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي وتتميم المادة 430 من قانون المسطرة المدنية، كما تم تغييره وتتميمه)

مواكبة وتتبع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة:

عملت الوزارة على تتبع ومواكبة جميع الأعمال التشريعية للجان الدائمة بمجلسي البرلمان والتي بلغ المجموع العام لاجتماعاتها برسم السنة التشريعية الثالثة 245 اجتماعا

الفترة الزمنية	الاجتماعات المخصصة للتشريع بمجلس النواب	الاجتماعات المخصصة للتشريع بمجلس المستشارين
• دورة أكتوبر 2018-2019	109	70
• بين دورتي أكتوبر 2018-2019 و أبريل 2019	02	01
• الدورة الاستثنائية أبريل 2019	04	01
• دورة أبريل 2019	32	26
المجموع	147	98

76

قطاع العلاقات مع البرلمان

I. حصيلة 2019 في مجال العمل التشريعي

II. حصيلة 2019 في مجال العمل الرقابي

III. حصيلة 2019 في التنسيق والتعاون في مجال العلاقات مع البرلمان

IV. برنامج العمل في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2020

V. حصيلة 2019 في مجال العلاقات مع المجتمع المدني

VI. برنامج العمل في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2020

77

الجلسات الشهرية للسيد رئيس الحكومة :

- تفاعل السيد رئيس الحكومة مع الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة 103 سؤالا شفهيا حول السياسات العمومية، حيث خصصت لهذا الغرض 11 جلسة شهرية

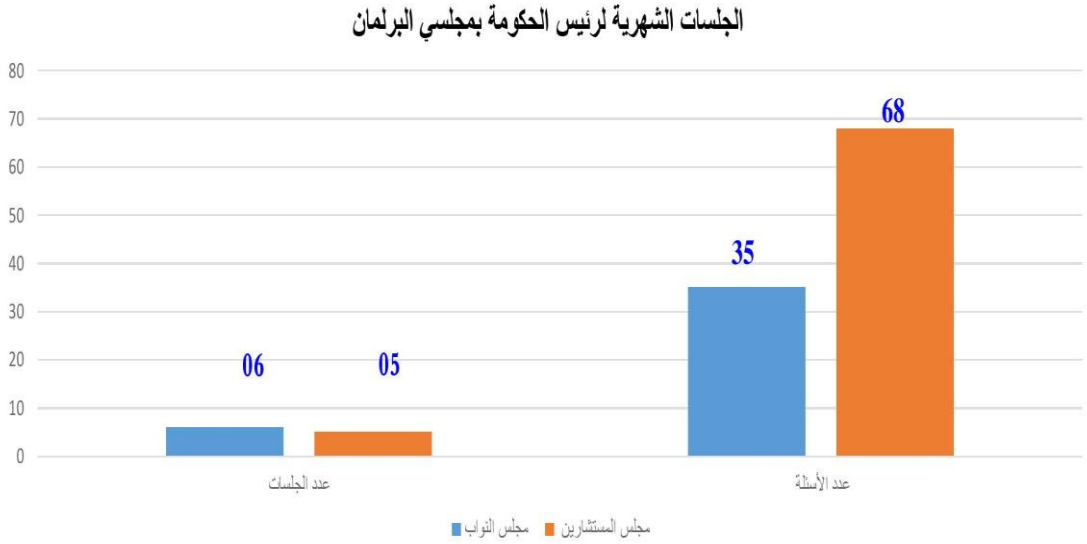

78

من بين أهم المحاور التي تمت الإجابة عنها في الجلسات الشهرية :

- الأوراش لاجتماعية والمقاربات المعتمدة في معالجتها؛
- السياسات العامة المنتهجة لإدماج ودعم المقاولة من حيث حمايتها من الإفلاس وإصلاح مناخ الأعمال؛
- اللاتمركز الإداري والحكامة الترابية؛
- تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي بالبلاد؛
- تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية؛
- الجهوية المتقدمة وإشكاليات إدماج الشباب؛
- تثمين قدرات القطاع الفلاحي؛
- السياسات التعاقدية بين الجهة والدولة.

79

الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية :

- أجابت الحكومة على 1256 سؤالا شفهيا
- وخصصت لهذا الغرض 49 جلسة أسبوعية

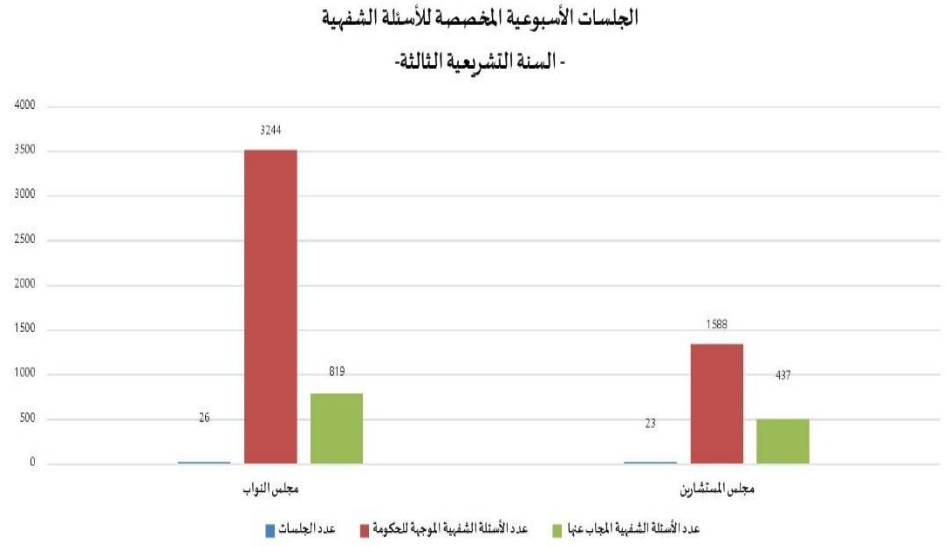

80

- عدد **الأسئلة الآنية** التي أعربت الحكومة عن استعدادها للإجابة عنها بلغت 460 سؤالا، غير أن مكتبي مجلسي البرلمان لم يتمكنا من برمجة سوى 167 سؤالا.

المجلس	الأسئلة الشفهية الآنية التي أبدت الحكومة استعدادها للإجابة عنها	الأسئلة الشفهية الآنية التي أقرها مكتب المجلس
مجلس النواب	303	80
مجلس المستشارين	157	87
المجموع	460	167

- بالنسبة **لطلبات التحدث في موضوع عام وطارئ**: عبرت الحكومة عن استعدادها لتقديم المعطيات والتوضيحات المتعلقة ب 85 **طلبا** حول قضايا تشغل الرأي العام برمج مكتب مجلس النواب 68 طلبا منها.
- وبالنسبة **للتعهدات الحكومية** التي يقوم مجلس النواب بجردها خلال الجلسات العمومية: قدمت الحكومة الإجابة عن التدابير المتخذة في شأن 48 تعهدا من أصل 167 تعهدا. علما أن المدد الزمنية المقترحة لتنفيذ بعض التعهدات الحكومية تتجاوز الإطار الزمني المحدد دستوريا لدورة برلمانية أو أكثر.

81

الأسئلة الكتابية :

أجابت الحكومة على 4490 سؤالا كتابيا من أصل 7899 سؤالا كتابيا محالا على القطاعات الحكومية، بنسبة 57% متجاوزة بذلك نسبة 40.9% المسجلة خلال السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحالية

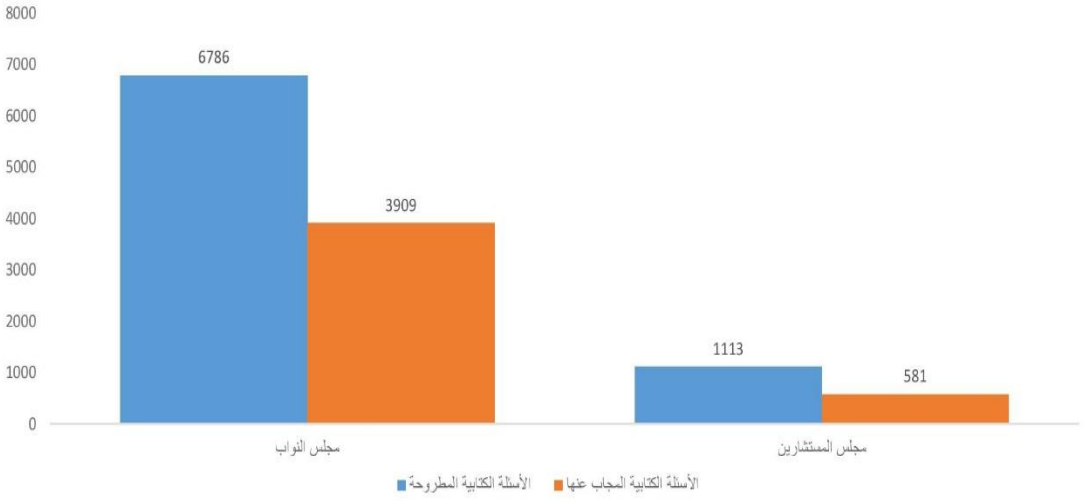

82

طلبات تقديم عروض من طرف أعضاء الحكومة وطلبات القيام بمهام استطلاعية مؤقتة:

- ساهمت الحكومة في تنشيط الدور الرقابي للجان البرلمانية الدائمة بمجلسي البرلمان من خلال الاستجابة ل 103 طلبات من أصل 183 لتقديم عروض من طرف السادة أعضاء الحكومة لدراسة القضايا ذات الصلة بتدبيرهم؛
- شاركت الحكومة في مناقشة تقرير لجنة مراقبة المالية العامة حول صندوق التماسك الاجتماعي
- استجابت الحكومة 12 طلبا القيام بالمهام الاستطلاعية التي تم تقديمها منها :
  - المركز الوطني لكرة القدم التابع للجامعة الملكية لكرة القدم بالمعمورة،
  - وكالة المغرب العربي للأنباء،
  - زيارة بعض قنصليات المملكة المغربية بالخارج،
  - وضعية كل من المركب السجني "عكاشة" بالدار البيضاء وسجن "البركي" بآسفي وسجن "تولال 1" بمكناس
  - أوراش مشروع ضفتي أبي رقراق.
  - ساهم بعض أعضاء الحكومة في مناقشة التقرير الذي أنجزه أعضاء المهمة الاستطلاعية التي تم القيام بها لمعبر باب سبتة حيث قدموا معطيات حول الملاحظات المقدمة بهذا الخصوص
  - ...

83

تقييم السياسات العمومية :

تفعيلا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، شاركت الحكومة في الجلسة السنوية التي خصصها مجلس المستشارين بتاريخ 11 فبراير 2019 أبريل 2018 لمناقشة موضوع المرفق العمومي

تقرير المجلس الأعلى للحسابات:

تفعيلا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 148 من الدستور، شاركت الحكومة في الجلستين اللتين خصصتا لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات بمجلسي البرلمان في دجنبر 2018

84

I. حصيلة 2019 في مجال العمل التشريعي

II. حصيلة 2019 في مجال العمل الرقابي

III. حصيلة 2019 في التنسيق والتعاون في مجال العلاقات مع البرلمان

IV. برنامج العمل في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2020

V. حصيلة 2019 في مجال العلاقات مع المجتمع المدني

VI. برنامج العمل في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2020

في مجال تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان والتنسيق بين القطاعات الحكومية في علاقتها بالمؤسسة التشريعية، عملت الوزارة على :

تمثيل الحكومة باستمرار داخل البرلمان وتتبع أعماله من خلال الحضور والمشاركة في أشغال اجتماعات ندوتي الرؤساء بمجلسي البرلمان والتي خصصت لمناقشة القضايا المرتبطة بجدول أعمال المجلسين، حيث بلغ عددها 27 اجتماع، يضاف إليها 03 اجتماعات تنسيقية بمجلس النواب بمشاركة رؤساء الفرق والمجموعات النيابية ورؤساء اللجان الدائمة.

- حث أعضاء الحكومة على حضور أشغال اللجن الدائمة وكذا الجلسات العامة بمجلسي البرلمان ومواكبة ذلك.
- السهر على تفعيل مبدأ التضامن الحكومي بغية تيسير الحوار بين الجهازين التنفيذي والتشريعي وضمان استمراريته.
- ترتيب الإنابة عن أعضاء الحكومة في حال تعذر حضور أحدهم أشغال الجلسة العامة.
- التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية بالبرلمان حول أشغال اللجان الدائمة والجلسات العامة .
- تنظيم 03 لقاءات تواصلية مع المستشارات والمستشارين المكلفين بالشؤون البرلمانية لدى أعضاء الحكومة.

النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية

- قامت الوزارة بتفعيل مشروع النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، بهدف الملاءمة مع أحكام الدستور والمقتضيات القانونية والتنظيمية الجديدة، فضلا عن توسيع مجال النظام المعلوماتي الحالي ومواءمته مع الأنظمة المعتمدة من طرف البرلمان بمجلسيه ومختلف القطاعات الوزارية لتسهيل التبادل المعلوماتي بشكل سريع وآمن.
- بلغ تنفيذ هذا المشروع مراحل متقدمة .

87

I. حصيلة 2019 في مجال العمل التشريعي

II. حصيلة 2019 في مجال العمل الرقابي

III. حصيلة 2019 في التنسيق والتعاون في مجال العلاقات مع البرلمان

IV. برنامج العمل في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2020

V. حصيلة 2019 في مجال العلاقات مع المجتمع المدني

VI. برنامج العمل في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2020

88

ستعمل الوزارة خلال2020 على:

- مواصلة مهام التنسيق والتعاون مع مجلسي البرلمان وعبر كل السبل الكفيلة بتسهيل علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية؛
- تعزيز التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية وإيلاءها العناية اللازمة، من خلال الحرص على عقد الاجتماعات الحكومية الشهرية المخصصة لدراسة مقترحات القوانين وتسريع وتيرة عمل اللجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية وتعميق التواصل في إطارها؛
- العمل على حث أعضاء الحكومة على التفاعل الإيجابي مع الآليات الرقابية البرلمانية؛
- تعزيز التواصل والتعاون مع هياكل مجلسي البرلمان ومن بينها الفرق والمجموعات البرلمانية
- تنظيم لقاءات تواصلية مع المستشارين المكلفين بالشؤون البرلمانية؛
- التفعيل العملي للنظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، وإطلاق العمل به؛
- استكمال تحيين دليل القواعد المتعلقة بالمسطرة التشريعية لملائمته مع القوانين التنظيمية والنظامين الداخليين لمجلسي البرلمان.

89

العلاقات مع المجتمع المدني

90

...ويواصل المجتمع المدني المغربي من جهته، تطوير قدراته وتنويع نسيجه، في سعي يومي إلى الإسهام في حماية الحقوق وتعزيز روح المواطنة. ولا يسعنا إلا أن نحيي دوره في هذا المجال. وما مشاركته الفاعلة في المؤسسات الدستورية للحكامة الجيدة، وفي مجالس الديمقراطية التشاركية التي أرستها الدولة والجماعات الترابية، إلا ضمانة لترسيخ ثقافة الحوار، وقيمة مضافة في هذا الشأن(...) في وقت صار فيه المجتمع المدني شريكا أساسيا للدول، يغني بمقترحاته وتوصياته عمليات إعداد السياسات الوطنية، والتوجهات الدولية في مجال حقوق الإنسان...".

مقتطف من الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 20 دجنبر 2018،
بمناسبة تخليد الذكرى الـ70 لإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

"...وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات.

ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة..."

مقتطف من الخطاب الملكي السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح **الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة**

91

هدف (1) استراتيجي : دعم أسس مجتمع مدني مستقل وتعددي وفعال وذو مصداقية

❖ 5 برامج

1. ترسيخ الديمقراطية التشاركية؛
2. الترافع المدني عن مغربية الصحراء؛
3. تجديد النموذج التنموي؛
4. الامن المجتمعي؛
5. التحول الرقمي.

❖ 5 آليات

1. التكوين؛
2. التثمين والتشاور؛
3. التمويل والدعم والمواكبة؛
4. التشريع؛
5. الرقمنة.

❖ 4 رافعات

1. التعاون الدولي في خدمة المجتمع المدني
2. شراكة متقدمة مع مختلف الفاعلين
3. مواكبة وإسناد لجمعيات المجتمع المدني
4. اصلاح شمولي للمنظومة القانونية

92

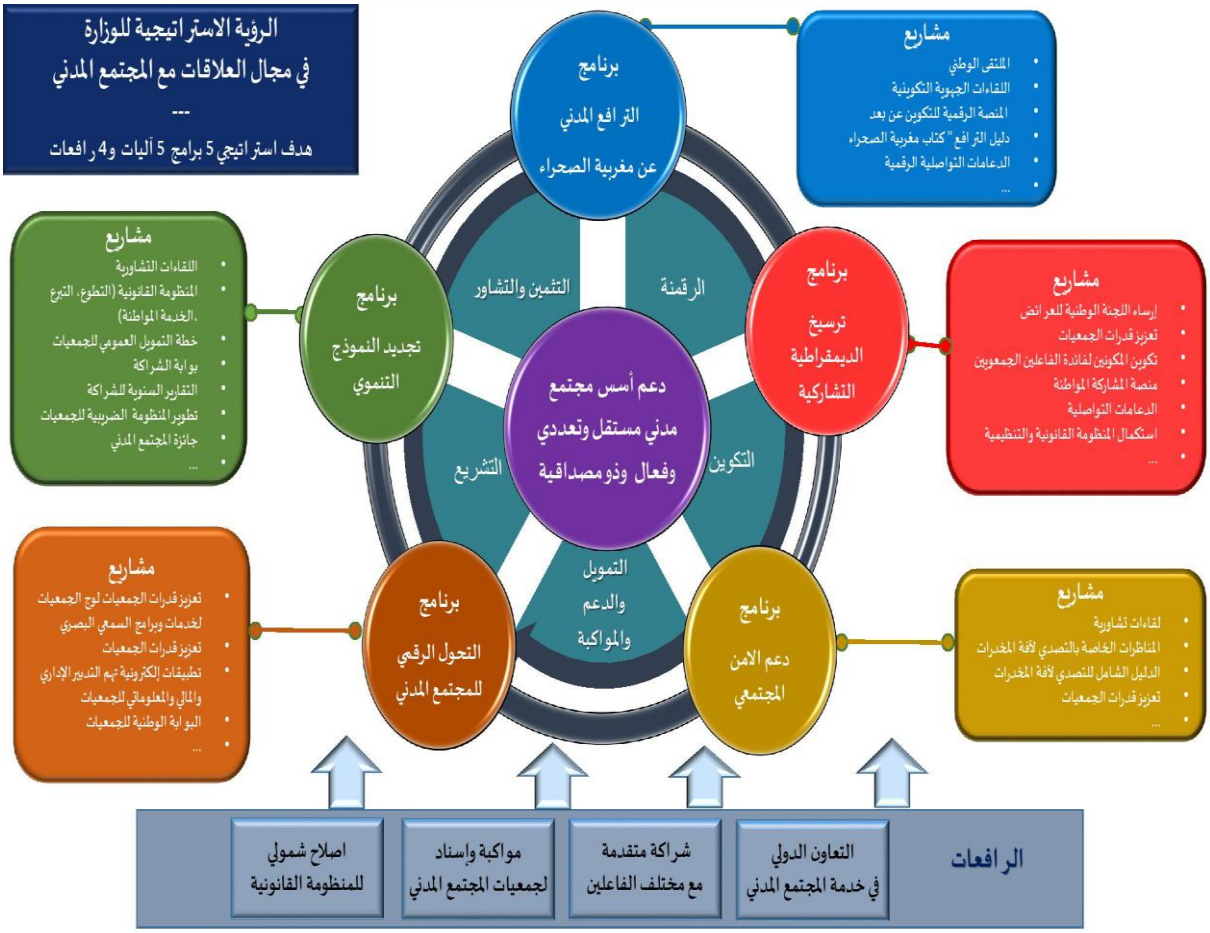

I. حصيلة 2019 في مجال العمل التشريعي

II. حصيلة 2019 في مجال العمل الرقابي

III. حصيلة 2019 في التنسيق والتعاون في مجال العلاقات مع البرلمان

IV. برنامج العمل في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2020

V. حصيلة 2019 في مجال العلاقات مع المجتمع المدني

VI. برنامج العمل في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2020

94

حصيلة 2019 في مجال العلاقات مع المجتمع المدني

برنامج ترسيخ الديمقراطية التشاركية

- **على مستوى دراسة العرائض المقدمة إلى رئيس الحكومة**
  - دراسة عريضة واحدة سنة 2019 ليصل العدد الإجمالي إلى 5 عرائض منذ اعتماد المرسوم المتعلق بتحديد تأليف لجنة العرائض واختصاصاتها وكيفية سيرها وتعيين أعضاء لجنة العرائض، وعقد اللقاء الأول للجنة تحت رئاسة السيد رئيس 2017 يوليوز 17 بتاريخ الحكومة، بالإضافة إلى إحداث الكتابة الدائمة للجنة العرائض، وإسناد الإشراف عليها إلى السلطة الحكومية المكلفة بالعلاقة مع المجتمع المدني.

- **على مستوى تكوين وتعزيز قدرات الجمعيات في مجال الديمقراطية :**
  - تنفيذ الشطر الثالث من برنامج تكوين 1200 فاعل جمعوي 8 دورات تكوينية سنة 2019، استفاد منها 418 فاعل جمعوي (ليصل العدد الإجمالي الى 32 دورة تكوينية منذ 2017 إلى غاية شتنبر2019) ويتعلق الأمر بالجهات التالية: طنجة - تطوان - الحسيمة ، الرباط - سلا - القنيطرة ، العيون الساقية الحمراء ، سوس ماسة، مراكش آسفي ، الشرق ، فاس-مكناس ،درعة تافيلالت؛

الشطر	عدد المستفيدين
الأول (2017)	360
الثاني (2018)	450
الثالث (2019)	418

- **على مستوى دعم ومواكبة مشاريع الجمعيات في إرساء الديمقراطية التشاركية**
  - المساهمة في تأطير لقاءات ودورات تكوينية في مجال الديمقراطية التشاركية تنظمها الجمعيات بشراكة مع الوزارة (مراكش، فاس، مكناس، الدار البيضاء، سيدي يحيى الغرب، سلا، خريبكة، كلميم، أزيلال، ...) أكثر من 4000 فاعل جمعوي

برنامج ترسيخ الديمقراطية التشاركية

- **على مستوى التواصل والتحسيس بآليات الديمقراطية التشاركية:**
  - إطلاق الحملة الوطنية التواصلية التحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية، في إطار مقاربة تشاركية مع مجلسي البرلمان: يونيو 2019 بدعامات متنوعة وبأربع لغات (العربية، الامازيغية، الفرنسية والانجليزية)
    - وسائط متعددة،
    - وصلات وفيديوهات ورسوم متحركة خاصة بشبكات التواصل الاجتماعي
    - كتب ومطويات بصور مبسطة،
    - تطبيق خاص بالهواتف الذكية (عدد عمليات تحميل التطبيق الذكي فاق 7000 عملية)
    - تنظيم لقاء تواصلي وتحسيسي مع الصحافة للتعريف بآليات الديمقراطية التشاركية وسبل استثمارها.

- **على مستوى دعم مشاريع الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية :**
  - الإعلان عن طلبات عروض مشاريع الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية يوليوز – شتنبر 2019
  - بلغ عدد الملفات المتوصل بها 189 ملفا، وقد تم انتقاء 15 مشروع جمعويا للاستفادة مت تمويل الوزارة برسم سنة 2019.
  - اعداد اتفاقيات الشراكات مع الجمعيات المستفيدة (في طور الانجاز)

برنامج تجديد النموذج التنموي

- **على المستوى التشريعي**
  - إعداد مشروع قانون رقم 18. 06 المتعلق بتنظيم التطوع التعاقدي، والذي تمت إحالته على الأمانة العامة للحكومة في يناير 2019، من أجل استكمال مسطرة دراسته والمصادقة عليه.
- **على مستوى تطوير الشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني**
  - إنجاز دراسة حول منظومة التمويل العمومي للجمعيات بالمغرب ؛
  - إنجاز دراسة تقنية لتطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات www.charaka-association.ma؛
  - إعداد التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنتي 2016 و2017؛

سنة	قيمة الدعم العمومي المقدم للجمعيات
2015	4 ملايير و 235 مليون درهم
2016	4 ملايير و 993 مليون درهم
2017	4 ملايير و 817 مليون درهم

بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة والمؤطرة للدعم
- سنة 2016 : 5084 اتفاقية
- سنة 2017 : 7760 اتفاقية

- تقديم مذكرة تتضمن إجراءات ضريبية محفزة للجمعيات ضمن القانون المالي لسنة 2019 بهدف إعادة النظر في المنظومة الضريبية والمحاسبتية للجمعيات؛
- المساهمة الخطية للوزارة في إطار المناظرة الوطنية للجبايات "من أجل منظومة ضريبية خاصة عادلة ومحفزة لجمعيات المجتمع المدني"
- إعداد مذكرة حول النظام الضريبي المطبق على جمعيات المجتمع المدني بتعاون مع المديرية العامة للضرائب؛

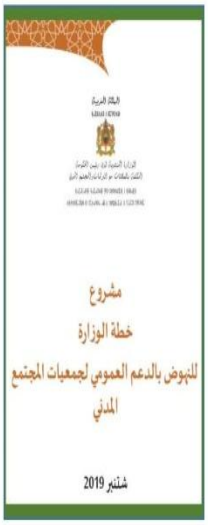

❖ **على مستوى تطوير الشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني**

- تنظيم اللقاء الجهوي التشاورية الموضوعاتي السابع (7) بشراكة مع مجلس جهة درعة تافيلالت حول موضوع "العمل الجمعوي وإشكالية التشغيل" في فبراير 2019 بالراشيدية؛
- رفع مذكرة إلى رئيس الحكومة حول "الديمقراطية التشاركية كرافعة لتجديد النموذج التنموي"؛
- إعداد الدورة الثالثة لجائزة المجتمع المدني المزمع تنظيمها في نونبر – دجنبر 2019؛
- إعداد خطة عمل للنهوض بالدعم العمومي لجمعيات المجتمع المدني -شتنبر2019.

برنامج الترافع المدني عن مغربية الصحراء

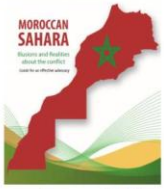

❖ **على مستوى إعداد مراجع ومواد تكوينية:**

- إعداد دليل الترافع عن مغربية الصحراء " كتاب مغربية الصحراء حقائق وأوهام" : **بأربع 4 لغات**: العربية، الإنجليزية ، الفرنسية والاسبانية.
- إعداد حقيبة مرجعية علمية تكوينية حول الجوانب التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية والحقوقية والتنموية المتعلقة بالقضية الوطنية الأولى؛

❖ **على مستوى تعزيز قدرات الجمعيات :**

- تنظيم الملتقى الوطني الثاني للجمعيات الفاعلة في الترافع المدني عن مغربية الصحراء في يوليوز 2019.
- إطلاق دورات جهوية للتكوين في مجال الترافع عن مغربية الصحراء بشراكة مع جمعيات مهتمة بالموضوع :
  - الرباط-سلا القنيطرة (الرباط)؛
  - طنجة-تطوان الحسيمة (طنجة) ؛
  - درعة تافيلالت (ورززات)؛
  - العيون الساقية الحمراء (العيون)؛
- إعطاء الانطلاقة للمنصة الإلكترونية للتكوين عن بعد في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء www.saharaempowerment.ma :
- توقيع اتفاقيات شراكة مع الجامعات في مجال الترافع المدني حول القضية الوطنية : إعداد وإنتاج دعامات تكوينية بيداغوجية وتمكين الطلبة من المادة العلمية ذات الصلة وإتاحتها للعموم (الحسن الأول بسطات و القاضي عياض بمراكش)

❖ **على مستوى دعم مشاريع الجمعيات في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء :**

- الإعلان عن طلبات عروض مشاريع الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية يوليوز – شتنبر 2019
- بلغ عدد الملفات المتوصل بها 79 ملفا، وقد تم انتقاء 10 مشروع جمعويا للاستفادة مت تمويل الوزارة برسم سنة 2019.
- اعداد اتفاقيات الشراكات مع الجمعيات المستفيدة (في طور الانجاز)

برنامج الأمن المجتمعي

❖ على مستوى اللقاءات التشاورية والمناظرات :

- تنظيم المناظرة الجهوية **الثالثة** حول "المجتمع المدني والتصدي لآفة المخدرات" (مكناس يونيو 2019) بعد مناظرتي الدار البيضاء وتطوان
- توقيع 14 اتفاقيات شراكة مع جمعيات المجتمع المدني، ومذكرات تفاهم مع الجماعات الترابية والجامعات.

❖ على مستوى إعداد المواد التكوينية لفائدة الجمعيات العاملة في هذا المجال:

- إعداد الدليل الشامل للتصدي لآفة المخدرات **(في طور الانجاز بتعاون مع الأطراف المعنية)** :
  1. الدليل المرجعي؛
  2. دليل الحماية والتوعية والحسيس؛
  3. دليل العلاج؛
  4. دليل المصاحبة وإعادة الإدماج؛
  5. دليل الترافع حول السياسات العمومية.
- رفع مذكرة إلى السيد رئيس الحكومة "من أجل تعزيز دور المجتمع المدني وتقوية الالتقائية في مجال التصدي لآفة المخدرات"

❖ على مستوى دعم مشاريع الجمعيات في مجال الأمن المجتمعي تحديدا التصدي لآفة المخدرات:

- الإعلان عن طلبات عروض مشاريع الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية يوليوز – شتنبر 2019
- بلغ عدد الملفات المتوصل بها 126 ملفا، وقد تم انتقاء 10 مشروع جمعويا للاستفادة مت تمويل الوزارة برسم سنة 2019.
- اعداد اتفاقيات الشراكات مع الجمعيات المستفيدة (في طور الانجاز)

برنامج التحول الرقمي

في إطار تنفيذ التزامات المملكة المغربية المتعلقة ببرنامج الحكومة المنفتحة 2018-2020، تعمل الوزارة على تنفيذ خمس (5) التزامات من بين 18 التزام البرنامج الوطني :

❖ شفافية الميزانية

- **الالتزام 13**: إرساء آليات لدعم شفافية الدعم العمومي المقدم لمنظمات المجتمع المدني عبر بوابة "شراكة" www.charaka-association.ma

❖ المشاركة المواطنة

- **الالتزام 14**: تعزيز دينامية التشاور العمومي على الصعيدين الوطني والجهوي
- **الالتزام 15**: إحداث منصة إلكترونية خاصة بالمشاركة المواطنة www.e-participation.ma
- **الالتزام 16**:تعزيز المشاركة المواطنة من خلال تشجيع المجتمع المدني على تبني آليات الديمقراطية التشاركية
- **الالتزام 17**: تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري :
  - تنظيم 12 دورة تكوينية بجهات المملكة على مدى سنتين يستفيد منها 180 فاعلا جمعويا
  - إعداد دليل عملي حول الاستعمال الأمثل لبعض الوسائط السمعية البصرية (التواصل الاجتماعي نموذجا)

المنجزات :

- تنظيم دورتين تكوينيتين بكل من بني ملال و وجدة بعد نجاح الدورة الأولى التي تم تنظيمها في دجنبر 2018 بالرباط حيث بلغ عدد المستفيدين للدورات الثلاث 200
- إعداد مصنف حول المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بولوج الجمعيات للمجال السمعي البصري بالعربية والفرنسية
- مواكبة أنشطة الجمعيات من خلال تأطير ما يناهز 100 جمعة محلية

الرافعات : التعاون الدولي

الهدف الاستراتيجي:"تعبئة موارد مالية وخبرات لتقوية أدوار المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية والنهوض بالشراكة بين الدولة والجمعيات"

- **البنك الدولي** : برنامج تنزيل الاطار الجديد للحكامة (محور المشاركة المواطنة):
  - إنجاز البوابة الالكترونية للمشاركة المواطنة www.eparticipation.ma ؛
  - تعزيز قدرات أعضاء لجنة العرائض المحدثة لدى رئيس الحكومة؛
  - اعداد وتنفيذ الخطة الوطنية التواصلية التحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية ؛
  - تنظيم زيارتين ميدانيتين للاستفادة من التجارب الدولية في مجال الديمقراطية التشاركية (أنجلترا وكندا)

- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** :
  - تفعيل التزامات الوزارة ضمن برنامج الحكومة المفتوحة

الرافعات : التعاون الدولي

الهدف الاستراتيجي: تعبئة موارد مالية وخبرات لتقوية أدوار المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية والنهوض بالشراكة بين الدولة والجمعيات

- **الاتحاد الأوروبي**: برنامج "دعم المجتمع المدني بالمغرب"، مشاركة مواطنة (12,5 مليون أورو) يتضمن المحاور التالية:
  - **محور: الدعم التقني للوزارة:**

إعداد دفاتر التحملات لتنفيذ 5 مشاريع خاصة بالوزارة :

1. تطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات www.charaka-association.ma من الناحية التقنية والوظيفية؛
2. إعداد دراسة بهدف دعم الجمعيات لتعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2015-2030؛
3. إنجاز دراسة حول مهن الحياة الجمعوية؛
4. تطوير خدمات مركز الاتصال؛
5. تنفيذ برنامج لتقوية قدرات الجمعيات وتعزيز ولوجها لبرامج خدمات الاتصال السمعي البصري والتحول الرقمي.

فضلا عن تقديم نتائج الدراستين المنجزتين حول منظومة الحكامة المتعلقة بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني في مارس 2019؛

- **محور: دعم مشاريع الجمعيات في المجالات ذات الأولوية**: الشباب والمساواة بين الرجل والمرأة والبيئة بالجهات المعنية بالبرنامج: الدار البيضاء-سطات، الشرق، سوس ماسة، طنجة-تطوان-الحسيمة حيث تم تخصيص دعم مالي للجمعيات وفق 4 شبابيك بعد فتح المكاتب الجهوية الأربع وإطلاق طلبات عروض لتلقي مشاريع الجمعيات:
  - الشباك 1: من 3000 إلى 10000 يورو
  - الشباك 2: من 10000 إلى 30000 يورو
  - الشباك 3: من 30000 إلى 60000 يورو
  - الشباك 4: من 60000 إلى 100000 يورو
- المساهمة في تتبع طلبات العروض وتقييم المشاريع التي سيتم تمويلها في اطار هذا البرنامج ؛

الرافعات : الشراكة المتقدمة

العدد الإجمالي لاتفاقيات الشراكة هو45 اتفاقية للشراكة مع :

- الجهات؛
- الجماعات الترابية؛
- الجامعات؛
- الجمعيات الوطنية والمحلية.

الرافعات : مواكبة وإسناد لجمعيات المجتمع المدني

- حضور منتظم و وازن في أنشطة المجتمع المدني ؛
- تأطير ومواكبة عدة لقاءات ودورات تكوينية بناء على طلب من الجمعيات؛
- وضع الكتب والمطبوعات و الدعامات التواصلية رهن إشارة الجمعيات؛
- إسهام أطر الوزارة في تأطير أنشطة الجمعيات في مجالات تدخل الوزارة؛

الرافعات :إصلاح الشمولي للمنظومة القانونية

- إعداد مشروع قانون رقم 18. 06 المتعلق بتنظيم التطوع التعاقدي
- المساهمة في إعداد مشروع القانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية
- المساهمة في إعداد مشروع قانون ومشروع مرسوم تنظيم التدريب في إطار الخدمة المواطنة
- استكمال منظومة التشاور العمومي (إعداد مشروع أرضية قانونية)
- إعداد مذكرة اقتراحية لمشروع قانون الجمعيات
- وضع برنامج عمل للنهوض بالمنظومة القانونية للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني ؛

I. حصيلة 2019 في مجال العمل التشريعي

II. حصيلة 2019 في مجال العمل الرقابي

III. حصيلة 2019 في التنسيق والتعاون في مجال العلاقات مع البرلمان

IV. برنامج العمل في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2020

V. حصيلة 2019 في مجال العلاقات مع المجتمع المدني

VI. برنامج العمل في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2020

107

في هذا الإطار ستعمل الوزارة برسم سنة 2020 على :

- **استكمال المنظومة القانونية والتنظيمية الخاصة بالجمعيات :**
  - استكمال حلقات المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتطوع التعاقدي؛
  - تحيين الإطار القانوني المتعلق بمنظومة الشراكة بين الدولة و الجمعيات من خلال تطوير منشور الوزير الأول رقم 7/2003؛
  - استكمال ورش تعزيز المنظومة الضريبية والمحاسبتية المتعلقة بالجمعيات.
  - استكمال منظومة التشاور العمومي (مشروع أرضية قانونية)
  - المساهمة في إعداد مشروع قانون الجمعيات (مشروع أرضية قانونية)
- **تقوية قدرات الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية :**
  - مواصلة تنفيذ برنامج تكوين المكونين في مجال الديمقراطية التشاركية والسياسات العمومية لفائدة 100 فاعل جمعوي وبرنامج التكوينات الجهوية؛
  - إعداد وتنفيذ الاستراتيجية التواصلية الجديدة حول الإطار القانوني المتعلق بالمشاركة المواطنة؛
  - مواصلة تتبع تنفيذ مقتضيات اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية؛
  - إحداث بوابة الكترونية للتكوين عن بعد لفائدة الجمعيات وعموم المواطنين في مجال الديمقراطية التشاركية.
- **تطوير خدمات المنصة الالكترونية "المشاركة المواطنة" www.eparticipation.ma؛**
- **المساهمة في النهوض بالديمقراطية التشاركية على الصعيد المحلي؛**
- **تتبع تنفيذ برنامج دعم المجتمع المدني بالمغرب 2018- 2020"مشاركة مواطنة"، بالتعاون مع مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب؛**
- **تنظيم النسخة الرابعة من جائزة المجتمع المدني برسم سنة 2020.**

108

- **تعزيز الحكامة :**
  - **إصدار التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2018؛**
  - **إطلاق عملية إنجاز التقرير السنوي برسم سنة 2019؛**
  - **الإعلان عن طلبات عروض لتلقي مشاريع جمعوية في مجالات تدخل الوزارة؛**
  - **تنزيل خطة العمل المتعلقة بالنهوض بالدعم العمومي للجمعيات في المجالات التالية :**

1. **المجال التشريعي**
   - تقديم مقترحات بخصوص مقتضيات قانونية مؤطرة للتمويل العمومي للجمعيات في مشروع قانون للجمعيات ؛
   - تحيين المنظومة الضريبية المتعلقة بالجمعيات؛
4. **المجال التنظيمي**
   - تطوير منشور الشراكة 03/2007 وتعزيز قوته الإلزامية؛
   - المساهمة في إصدار النص المنظم للنظام المحاسباتي للجمعيات؛
   - إقرار إطار تنظيمي يروم نشر البرامج التوقعية السنوية للشراكة بين الأجهزة العمومية والجمعيات بداية كل سنة مالية؛
5. **مجال تقوية القدرات**
   - إعداد وتنفيذ برنامج تكويني للجمعيات خاص بالحكامة الجمعوية والتدبير الجمعوي للأموال العمومية وللمرافق العامة؛
6. **مجال التواصل والأنظمة المعلوماتية**
   - تطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات؛

109

❖ **الترافع المدني عن مغربية الصحراء**

- إعداد دليل المساطر والإجراءات المعتمدة لدى الهيآت الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الافريقي) للترافع المدني عن مغربية الصحراء؛
- إعداد برنامج تكوين المكونين لتملك محتوى الدليل الترافعي؛
- تطوير محتوي وخدمات المنصة الرقمية للترافع عن مغربية الصحراء من خلال تفعيل اتفاقيات شراكة مع الجامعات؛
- تتبع تنفيذ مقتضيات اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء.

❖ **الامن المجتمعي:**

- إخراج الدليل الشامل للتصدي لآفة المخدرات؛
- إعداد برنامج تكوين المكونين لتعزيز قدرات الجمعيات في مجال التصدي لآفة المخدرات؛
- تتبع تنفيذ مقتضيات اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات في هذا المجال.

❖ **التحول الرقمي:**

- مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز ولوج جمعيات المجتمع المدني إلى برامج خدمات الاتصال السمعي البصري والتحول الرقمي بالجهات المتبقية؛
- إعداد دراسة استراتيجية حول التحول الرقمي للجمعيات؛
- إعداد تطبيقات إلكترونية تهم التدبير الإداري والمالي والمعلوماتي للجمعيات ووضعها رهن إشارة الجمعيات ويتعلق الامر ب تدبير الجمعية أو التسيير الجمعوي والتدبير المالي والمحاسباتي.

110

❖ المرجعيات المعتمدة في إعداد مشروع ميز انية 2020

❖ قطاع حقوق الإنسان

❖ قطاع العلاقات مع البرلمان

❖ **مختصر مشروع الميز انية الفرعية لوزارة الدولة برسم سنة 2020**

111

الميـــــزانيـــــة		الاعـتـــــــمادات (بالدرهم)		
		قطاع حقوق الإنسان	قطاع العلاقات مع البرلمان	المجموع
ميزانية التسيير	الموظفون	16.452.000,00	41.544.000,00	57.996.000,00
	المعدات والنفقات المختلفة	13.174.000,00	17.251.000,00	30.425.000,00
ميزانية الاستثمار		10.200.000,00	4.100.000,00	14.300.000,00
المجموع		102.721.000,00		

112

شكرا على حسن تتبعكم.

والسلام عليكم.

113

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لوزارة العدل
ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى
للسلطة القضائية

= برسم السنة الماليـة 2020 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2019-2020
دورة أكتوبر 2019

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة هذان المشروعان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 نونبر 2019، برئاسة السيد الحسين العبادي الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بنعبد القادر وزير العدل، الذي ألقى عرضا مفصلا استعرض من خلاله حصيلة عمل وزارة العدل خلال سنة 2019، والخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل برسم سنة 2020، والبرامج المسطرة والمزمع تنفيذها خلال السنة المقبلة، القائمة على المرجعيات الأساسية التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطبه ورسائله السامية، ولاسيما الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في النسخة الأولى من مؤتمر العدالة الذي انعقد بمدينة مراكش سنة 2018.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الوزير أن الوزارة عملت على استكمال مجهوداتها في مجال تحديث وتطوير المنظومة القانونية في المجال الجنائي والمدني والاجتماعي والمال والأعمال وفي مجال حماية الملكية العقارية، وذلك من خلال إعداد مجموعة من مشاريع القوانين المتسقة بمجال العدالة الجنائية بهدف تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات ومراجعة السياسة الجنائية، ثم عبر مواكبة الوزارة لتنزيل مقتضيات القانون المنظم لصندوق التكافل العائلي، علاوة على تفعيل المخطط التشريعي الرامي إلى تحديث وتطوير الترسانة القانونية الوطنية المؤطرة للتجارة والمال والأعمال والاستثمار، وأضاف السيد الوزير أنه تم الانتهاء من إعداد

مشروع قانون المسطرة المدنية، وشرعت الوزارة في إجراء التعديلات اللازمة على القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، وواصلت تنزيل الخريطة القضائية للمملكة، وعبر عن انخراط جميع القطاعات الحكومية والأجهزة القضائية المعنية في جميع الخطوات التشريعية التي من شأنها التصدي الفوري والحازم لأفعال الاستيلاء على عقارات الغير ضمانا لحماية الملكية العقارية.

وتماشيا مع متطلبات تأهيل وتحديث الإدارة القضائية أبرز السيد الوزير أن الوزارة تشتغل على مشروع كبير يهدف إلى إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي، وإرساء مقومات المحكمة الرقمية وتحديث الخدمات القضائية، والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، إذ تميزت سنة 2019 بالتوقيع النهائي على القرار المشترك المتعلق بإحداث الهيئة المشتركة بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، المكلفة بالتنسيق في مجال الإدارة القضائية، مضيفا أن مشروع التحول الرقمي يرتكز على أربعة محاور أساسية تتجلى في: تعميم الأنظمة المعلوماتية لتدبير القضايا والإجراءات، والتداول اللامادي للمعلومات بين الفاعلين في مجال العدالة، وتطوير الخدمات عبر الخط لفائدة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، ثم توفير البنية التحتية المعلومياتية القادرة على تخزين وحفظ المعطيات المتزايدة، وضمان انسيابية الخدمات واستمراريتها، بالإضافة إلى توفير كافة ضمانات الأمن المعلومياتي للأنظمة والمعطيات.

وأشار السيد الوزير، فيما يتعلق بالرفع من نجاعة أداء المحاكم، أنه تمت مواصلة الإستراتيجيات المعتمدة من أجل تصفية القضايا الرائجة والمخلفة، بحيث بلغت القضايا المحكومة من القضايا المسجلة بمجموع محاكم المملكة بكل أنواعها ما نسبتها 88,47%، والقضايا المحكومة من القضايا الرائجة بمجموع محاكم المملكة بكل أنواعها ما نسبتها 66,83%، كما عملت الوزارة على الرفع من وتيرة

تنفيذ الأحكام القضائية، ومن مستوى تحصيل الغرامات والإدانات النقدية. وفي مجال تخليق منظومة العدالة، أوضح أنه ينبني على معالجة متكاملة، تجمع بين المقاربة القانونية الرامية إلى تحصين هذه المنظومة ضد مختلف أسباب الفساد، وبين المقاربة الأخلاقية المرتكزة على مجموعة من القيم والواجبات الضابطة لقواعد السلوك المهني، والهادفة إلى تملك مبادئ الأخلاقيات والسلوكات القويمة، ترسيخا للمسؤولية الأدبية والأخلاقية لكل الفاعلين في منظومة العدالة.

وأوضح السيد الوزير أن مجال التعاون الدولي بوزارة العدل عرف خلال سنة 2019 تطورا كبيرا ودينامية مكثفة، تجسيدا لرؤية جلالة الملك نصره الله، الهادفة إلى تقوية الشراكة جنوب جنوب، وتعزيز حضور المملكة على الساحة الإفريقية والعربية، مع تطوير العلاقات مع الشركاء التقليديين للمملكة سواء في أوروبا أو أمريكا أو آسيا، حيث ارتكزت الإستراتيجية على التعريف بالتجربة المغربية المتفردة في مجال الإصلاح الدستوري، وإصلاح منظومة العدالة والمنظومة القانونية المؤطرة لمجال الحقوق والحريات، مع خلق جسور التعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء الدوليين لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المقارنة، وأفاد في سياق تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي، أن الوزارة تعمل بشكل مستمر على تطوير وتثمين الرأسمال البشري من خلال عدة إجراءات تروم استثماره بالشكل الأمثل، وتعتمد على آليات التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف من أجل تحقيق التوازن في توزيع مواردها البشرية على مختلف المحاكم والوحدات الإدارية، من خلال عقلنة التوظيف والحركة الانتقالية، بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لكل وحدة، واستشراف حاجياتها المستقبلية، بناء على مؤشرات تعكس تطور حجم الأشغال بها، واستعرض السيد الوزير على إثر ذلك الحصيلة السنوية لتدبير الموارد البشرية سواء في مجال التوظيف، أو الترقية، أو تدبير حركية

الموظفين، وكذا المجهودات والتدابير المتخذة من لدن المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية من أجل النهوض بالأوضاع الاجتماعية لقضاة وموظفي قطاع العدل.

واتساقا بالمعطيات الرقمية المتضمنة في مشروع ميزانية هذا القطاع، فقد صرح السيد الوزير أنه خصص له برسم السنة المالية 2020، ميزانية تتوزع على الشكل التالي:

- مزانية التسيير:
  - الموظفون: 4.748.089.000درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 317.351.000 درهم.
- ميزانية الاستثمار:
  - اعتمادات الأداء لسنة 2020: 296.490.000 درهم؛
  - اعتمادات الالتزام في سنة 2021 وما يليها: 300.000.000 درهم.
- الصندوق الخاص لدعم المحاكم: تسبيق 400.000.000 درهم.
- صندوق التكافل العائلي: 160.000.000 درهم.

وفي نفس الاجتماع استعرض السيد وزير العدل مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى السلطة القضائية، حيث أبرز المنجزات المحققة خلال السنة المالية 2019، سواء فيما يتعلق بأشغال الدورة العادية، أو تخليق مرفق القضاء، أو تدبير الموارد البشرية، أو على مستوى التعاون والشراكة والدراسات وإبداء الرأي، أو التواصل، أو تحديث وسائل العمل، مبينا مآل تنفيذ ميزانية 2019، والمعطيات الرقمية لمشروع الميزانية برسم 2020، وهي كالآتي:

- ميزانية التسيير:
  - فصل الموظفين: تخصيص 100 منصب وغلاف مالي يقدر بـ 89.751.000 درهم.

- المعدات والنفقات المختلفة: 237.630.000 درهم، 92.800.000 درهم منها مخصصة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، و144.830.000 درهم منها لفائدة رئاسة النيابة العامة.

- ميزانية الاستثمار: 159.800.000 درهم كاعتمادات أداء، علاوة على مبلغ 192.800.000 لفائدة رئاسة النيابة العامة، و192.800.000 كاعتمادات التزام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون خلال المناقشة العامة بمداخلات بناءة، تعبر عن مواقفهم وآرائهم إزاء الورش الإصلاحي المنصب على قطاع العدالة، والهادف إلى جعل القضاء دعامة أساسية صلبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشمولية ببلادنا، مستهلين هذه المداخلات بتهنئة السيد الوزير على تجديد الثقة المولوية الغالية بتعيينه على رأس قطاع العدل، متمنين له كامل التوفيق والسداد من أجل المضي قدما في درب إصلاح منظومة العدالة ببلادنا.

وفي هذا الإطار، أجمع السيدات والسادة المستشارون على أن استقلالية السلطة القضائية تمثل خيارا دستوريا وإستراتيجيا لا رجعة فيه، ويعكس التطور الحاصل في البنية المؤسساتية للدولة، ويتعين تدعيمه بكل الضمانات والواجبات الكفيلة بجعل القضاء الأداة الفضلى لترسيخ الأمن والاستقرار المجتمعي، والعمل على تعزيز التعاون الواجب قيامه دستوريا بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية، مع التفكير الجماعي من أجل إيجاد صيغة تضمن للبرلمان مناقشة التقرير السنوي.

وأشارت المداخلات إلى البطء الحاصل على مستوى تحيين ومراجعة السياسة الجنائية الوطنية، وما يترتب عن ذلك من إشكالات بنيوية ومجتمعية عميقة، تتمثل تجلياتها البارزة في التأثير على السير السليم للعدالة الجنائية، وفي اكتظاظ المؤسسات السجنية، مما يشكل عائقا أمام القيام بأدوارها في إعادة الإدماج، لذلك تمت المطالبة بالإسراع بالمصادقة على القانون الجنائي، وتكثيف الجهود من أجل إحالة قانون المسطرة الجنائية، حتى تتوفر بلادنا على سياسة جنائية تتماشى مع الأهداف والمحددات الدستورية الجديدة، وتستجيب للمعايير المعتمدة دوليا، مستفسرا أحد السادة المستشارين عن موقف وزارة العدل من المذكرة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 10.16 المتعلقة بالقانون الجنائي، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الخلافية المتمثلة في الإجهاض والإعدام.

واعتبر السيدات والسادة المستشارون أن تحديث الإطار التشريعي لمنظومة العدالة يمثل إحدى الدعامات الأساسية الكفيلة بترجمة الإصلاح داخل الواقع الشمولي لهذا القطاع، مما يتعين معه الإسراع بوضع ومراجعة عدد هام من القوانين باستحضار المرجعية الدستورية، ومضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة، والمعايير الدولية، لاسيما استكمال المسطرة التشريعية للقانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون والتنظيم القضائي بعد صدور قراري المحكمة الدستورية، ومراجعة قانون المسطرة المدنية، ووضع إطار قانوني حديث للوساطة والتحكيم بغية تخفيف العبء والضغط عن مختلف محاكم المملكة.

وطالب أحد السادة المستشارون بتبيان موقف وزارة العدل من المادة 9 المتضمنة في مشروع قانون المالية لسنة 2020 كما صادق عليها مجلس النواب بحكم أنها تتعارض مع الخطب الملكية السامية، والمقتضيات والأحكام

الدستورية، لاسيما الفصل 126 منه، والمادة 6 من القانون التنظيمي لقانون المالية التي تشير إلى أنه لا يتضمن في القوانين المالية إلا أحكاما تتعلق بالموارد والتكاليف، وتهدف إلى تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل ومراقبة استعمال الأموال العمومية.

وتثمينا للوضعية الاجتماعية والمالية لموظفي قطاع العدل، دعا السيدات والسادة المستشارين إلى إيلاء مزيد من العناية بالموارد البشرية العاملة بقطاع العدالة، وتدعيم المحاكم بالأطر الإدارية الكفأة، وكذا تنظيم مباريات الترقية في الدرجة داخل آجالها القانونية، وإنهاء العمل بالسلم 5 على غرار ما هو معتمد في باقي القطاعات الإدارية، وتعزيز منظومة التكوين والتكوين المستمر.

علاوة على ذلك، تقدم السيدات والسادة المستشارون بالملاحظات والاقتراحات التالية:

- تحيين المنظومة القانونية الخاصة بالمهن القضائية؛
- تعزيز العدالة التصالحية وقضاء القرب؛
- توفير الحماية القانونية للمبلغ عن الفساد؛
- تمكين مهنة العدول من الوسائل القانونية والإدارية لتطوير المهنة ذات الرصيد التاريخي والاجتماعي الكبير.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد الوزير في مستهل جوابه عن إشادته بالمداخلات البناءة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في تعزيز المسار الإصلاحي لمنظومتنا القضائية في شموليتها.

وأكد السيد الوزير أن استقلالية السلطة القضائية تعتبر مكسبا دستوريا ومؤسساتيا، وتمثل إحدى المستجدات البارزة في الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وهي مؤطرة بعدة مبادئ ومحددات تجعل من القضاء سلطة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجميع هذه السلط تتمتع باخصاصات، وتتحمل مسؤوليات تتولى القيام بها في إطار من الاستقلالية والتوازن والتعاون.

واعتبر بخصوص المادة 9 من مشروع قانون المالية لسنة 2020، أن رئيس الحكومة أحال هذا المشروع على مجلس النواب، وتم الاتفاق بعد نقاش غني ومستفيض على الصيغة المعروضة حاليا على أنظار مجلس المستشارين، مفيدا أن المحكمة الدستورية هي الجهة الدستورية الوحيدة المخول لها القول في مدى دستورية مقتضى قانوني من عدمه، وأبرز في موضوع آخر، أن توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد يبقى رهين اتباع المساطر القانونية المقررة في هذا الصدد.

وأوضح السيد الوزير أن المذكرة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانون الجنائي قيد الدرس بمجلس النواب، تمثل رأيا واجتهادا مؤسساتيا، وتعتبر تمظهرا من تمظهرات النقاش المجتمعي، مضيفا أن السياسة الجنائية تستلهم أسسها من الدستور والرسالة الملكية السامية بمناسبة المؤتمر الدولي الأول للعدالة بمراكش، والتي أكد فيها جلالة الملك أن تطوير العدالة الجنائية يقتضي دراسة الصيغ التي تجعلها تحقق الملاءمة المثلى بين واجب صيانة الحقوق والحريات، وبين هاجس الحفاظ على قيم وركائز المجتمع، مبرزا أنه يحرص حرصا تاما على تدبير الملفات الاجتماعية وفق متطلبات الحوار الاجتماعي القطاعي.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية

وزارة العدل

بسم الله الرحمن الرحيم

عرض السيد وزير العدل

بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية لوزارة العدل أمام لجنة العدل و التشريع و حقوق الانسان بمجلس المستشارين

برسم سنة 2020

28 نونبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم؛

حضرات السيدات و السادة المستشارون المحترمون

حضرات السيدات والسادة الافاضل ؛

يسعدني أن أحضر أمام لجنتكم الموقرة، في هذا الموعد السنوي، لأقدم أمامكم حصيلة عمل وزارة العدل خلال سنة 2019 ، و الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل برسم سنة 2020، و البرامج المسطرة و المزمع تنفيذها خلال السنة المقبلة إن شاء الله ، مرتكزين على المرجعيات الأساسية التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطبه و رسائله السامية، و لاسيما الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في النسخة الأولى من مؤتمر العدالة الذي انعقد بمدينة مراكش سنة 2018 ، حيث دعا جلالته حفظه الله إلى العمل من أجل تعزيز الثقة في القضاء و تطوير العدالة و تحسين أدائها ، و ذلك من خلال تسهيل ولوج أبواب القانون و العدالة و تحديث التشريعات و ملاءمتها للإلتزامات الدولية للمملكة ، مع تيسير البت في القضايا داخل أجل معقول ، فضلا عن ضمان الامن القضائي اللازم لتحسين مناخ الأعمال و دعم فعالية و شفافية الإدارة القضائية باستثمار ما تتيحه تكنولوجيا المعلوميات لتنزيل المحكمة الرقمية .

واعتمادا على هذه الاستراتيجية المتناسقة والحكامة الجيدة ، تواصل وزارة العدل العمل بنفس الروح والعزم والإرادة والتعبئة الشاملة والمسؤولية الوطنية العالية، لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الكبير ، و تنفيذ مضمون و التزامات البرنامج الحكومي، الهادف إلى دعم استقلال السلطة القضائية وترسيخ استقلال القضاء وتخليقه وعصرنته، وتحقيق فعاليته ونجاعته وتحديث الإدارة القضائية، لجعلها إدارة عصرية و ناجعة وحديثة تكون في خدمة المتقاضين وجميع المواطنين، و تساهم في تثبيت الأمن القانوني والقضائي و تحفيز الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية الذي تحقق خلال سنة 2017 ، ونقل سلطات وزير العدل المرتبطة بالإشراف على عمل النيابة العامة للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة، جعل المغرب يدخل غمار تجربة جديدة في مجال العدالة، حيث إن تدبير هذا القطاع أصبح شأنا تتقاسمه السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، إلى جانب المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وفق هندسة تشاركية تنسيقية قائمة على التنسيق والتعاون والتفاهم البناء، كل في حدود اختصاصاته، وبما لا يمس باستقلال السلطة القضائية ويضمن توازن السلط وتعاونها، طبقا للفصل الأول من الدستور.

و اعتبارا للإختصاصات التي احتفظت بها وزارة العدل في ظل المشهد الجديد ،

فإن تدخلي امام لجنتكم الموقرة سينصب على ستة (06) محاور اساسية ، و هي :

1 - تحديث و تطوير المنظومة القانونية .

2 - تأهيل و تحديث الإدارة القضائية .

3 - الرفع من نجاعة أداء المحاكم .

4 - تخليق منظومة العدالة .

5 - التعاون الدولي في مجال العدالة .

6 - تأهيل الموارد البشرية و دعم العمل الإجتماعي .

وسأعرض بعد ذلك الوضعية الرقمية لتنفيذ ميزانية سنة 2019 ومشروع الميزانية برسم السنة المالية 2020، مع الأخذ بعين الاعتبار مشروع نجاعة الأداء المواكب لتنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية المرتبطة بالنجاعة القضائية، وتعزيز الحقوق والحريات، وتحديث المنظومة القضائية والقانونية، والمواكبة والقيادة .

أولا : تحديث وتطوير المنظومة القانونية

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عملت وزارة العدل، خلال سنة 2019، على استكمال مجهوداتها في مجال تطوير وتحديث المنظومة القانونية سواء في مجال الحقوق و الحريات أو في المجال المدني أو الاجتماعي أو المال والأعمال أو في مجال حماية الملكية العقارية ، وذلك وفق ما أقره الدستور والتزامات المملكة المغربية على المستوى الدولي، وما نص عليه الميثاق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة من توصيات هامة تهم تحديث وتطوير وتجويد المنظومة التشريعية.

1 - في مجال الحقوق و الحريات و العدالة الجنائية :

يرتبط مبدأ تعزيز حماية الحقوق والحريات، بتنزيل المبادئ التي نص عليها الدستور في مجال ممارسة الحقوق ، و بمراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب بدءا من ملاءمة القانون الوطني مع الدستور والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الجريمة وبحقوق الانسان، وانتهاء باتخاذ تدابير تشريعية لتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والارتقاء بأداء العدالة الجنائية، ولبلوغ هذا الهدف ، واصلت الوزارة خلال سنة 2019 مجهوداتها في هذا الإطار من خلال الاشتغال على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين ، و مشروع القانون الجنائي و مشروع قانون المسطرة الجنائية .

مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين :

يتعلق الامر بمشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين ، و الذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الثانية بتاريخ 6 فبراير 2018 ، لكن ، و كما تعلمون فالمحكمة الدستورية ، أصدرت قرارا بشأنه بتاريخ 06 مارس 2018 قضت فيه بعدم دستورية عدد من المقتضيات ، لاسيما تلك المتعلقة بنظام التصفية ، و إلتزاما منها بهذا القرار ، قامت الوزارة بإدخال التعديلات اللازمة على المشروع ، وجعله منسجما مع ما قضت به المحكمة الدستورية ، حيث تم إعداد صيغة جديدة للمشروع ستتم إحالتها قريبا على أنظار البرلمان ، مع العلم أن سلفي وزير العدل السابق قدم عرضا مفصلا بخصوص هذا الموضوع أمام المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 04 يونيو 2019 .

أ : على مستوى تحديث المنظومة القانونية في مجال العدالة الجنائية

تنفيذا لالتزاماتها على المستوى التشريعي، وتحقيقا لملاءمة القانون الوطني مع الدستور والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الجريمة وحقوق الإنسان، عملت وزارة العدل على إعداد العديد من مشاريع القوانين ذات الصلة بمجال العدالة الجنائية بهدف تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات ومراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب، وذلك بما يعزز ضمانات المحاكمة العادلة ويرتقي بأداء العدالة الجنائية إلى المستوى المطلوب ونخص هنا بالذكر:

❖ **إعداد مشروع قانون المسطرة الجنائية :**

يتعلق الأمر بمشروع قانون يحمل رقم 01.18 ، و قد تم تدقيق مقتضياته و إجراء المشاورات اللازمة بشأنه مع كافة القطاعات و المتدخلين طيلة سنتي 2018 و 2019 ، مع العلم ان وزير العدل السابق سبق له ان قدم عرضا أمام المجلس الحكومي الذي انعقد بتاريخ 18 يوليوز 2019 حول التوجهات الكبرى لهذا المشروع .

يتضمن هذا المشروع العديد من المستجدات يمكن إجمال اهمها فيما يلي:

- تأكيد مجموعة من المبادئ المتعارف عليها دوليا في مجال المحاكمة العادلة، خاصة تلك الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛
- مراجعة الضوابط القانونية للوضع تحت الحراسة النظرية؛
- ترشيد الاعتقال الاحتياطي، بوصفه تدبيرا استثنائيا، وذلك من خلال وضع ضوابط قانونية له، والقيام به، وفقا لمعايير أكثر دقة، فضلا عن تقليص مدده وتعليل قراراته؛
- وضع آليات للوقاية من التعذيب، من شأنها إضفاء مزيد من الثقة على الإجراءات التي تباشرها الشرطة القضائية، ولاسيما خلال فترة الحراسة النظرية؛
- تعزيز المراقبة القضائية على عمل الشرطة القضائية؛
- تعزيز حقوق الدفاع سواء خلال مرحلة البحث والتحري أو التحقيق.
- ضمان نجاعة آليات العدالة الجنائية وتحديثها ؛

7

- اعتماد الوسائل العلمية والتقنية في الإجراءات، عبر توظيف التطور التكنولوجي والمعلومياتي في مجال تحديث آليات العدالة الجنائية ببلادنا؛
- إعادة النظر في بعض قواعد الاختصاص؛
- تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الأحداث؛
- تخصيص موضوع تنفيذ العقوبات بعدة مستجدات بهدف مواكبة السياسات العقابية المعاصرة ؛
- مراجعة المقتضيات القانونية المتعلقة بالسجل العدلي .

❖ **مواصلة مناقشة مشروع القانون الجنائي :**

يتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 10/16 المعروض حاليا على أنظار لجنة العدل و التشريع بمجلس النواب ، حيث وصل الآن إلى مرحلة إيداع التعديلات ، و قد تضمن هذا المشروع عددا من المقتضيات والتدابير التي استهدفت مراجعة سياسة التجريم والعقاب وإرساء سياسة عقابية ناجعة.

ففي مجال التجريم جاء المشروع بمستجدات مهمة همت إضافة جرائم جديدة لمجموعة القانون الجنائي ومراجعة أركان وتعاريف جرائم أخرى وذلك انسجاما مع التزام المملكة بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرفها.

أما في مجال العقوبة والتدابير الوقائية ، فقد استهدف المشروع الجديد إرساء سياسة عقابية ناجعة يدخل ضمنها إقرار بدائل للعقوبات السالبة للحرية .

❖ **وضع مشروع قانون تنظيم الطب الشرعي :**

يتعلق الامر بمشروع قانون يحمل رقم 77.17 بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي، و هو معروض حاليا على أنظار لجنة العدل و التشريع بمجلس النواب ، ونأمل ان تتم المصادقة عليه في الأسابيع القليلة المقبلة ليحال على أنظاركم بلجنتكم الموقرة .

يأتي هذا المشروع في سياق تعزيز آليات العدالة الجنائية ببلادنا ، ويجسد حرص وزارة العدل على الانخراط البناء في دينامية تحديث وتطوير المهن المساعدة للقضاء.

و هو يهدف إلى وضع إطار قانوني متكامل لممارسة مهام الطب الشرعي ، مع الحرص على إعطاء مصداقية أكبر للشواهد وتقارير الخبرة الطبية التي تعرض على القضاء، وهو ما سيساهم في تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وتطويرها، كما يروم أيضا توحيد ممارسة مهام الطب الشرعي ببلادنا والرفع من مستوى العاملين بهذا المجال، بغية تشجيع الإقبال على هذا التخصص بالجامعات المغربية .

وضع إطار قانوني لتغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم:

في سياق تنزيل المخطط التشريعي الذي التزمت به وزارة العدل لتكريس دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتنفيذ التزامات المملكة المغربية وطنيا ودوليا من خلال اتخاذ الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية الفعالة التي من شانها تحسين ظروف الوضع تحت الحراسة النظرية والاحتفاظ بالأحداث، وأنسنتها ، صادق البرلمان خلال

سنة 2019 بالإجماع على مشروع قانون رقم 89.18 أعدته وزارة العدل يقضي بتغيير وتتميم المادتين 66 و460 من قانون المسطرة الجنائية ، و تم نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية بتاريخ 25 مارس 2019 ، حيث بمقتضى هذا التعديل أصبحت الدولة تتحمل ولأول مرة مصاريف التغذية الخاصة بالأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والاحداث المحتفظ بهم، و تم رصد ميزانية خاصة لهذا الغرض.

ب : على مستوى رسم و تحديد وتطوير السياسة الجنائية:

يعتبر تحديد معالم السياسة الجنائية من أهم الأدوار الأساسية التي تضطلع بها وزارة العدل، كما أن تنفيذ السياسة الجنائية يعد من الاختصاصات الحصرية لرئيس النيابة العامة.

وهنا أود إخبار لجنتكم الموقرة أنه في إطار إعادة هيكلة وزارة العدل ، فقد تقرر إحداث المرصد الوطني للإجرام الذي سيشكل إطارا مؤسساتيا لرصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة على المستوى الوطني، واقتراح السبل الكفيلة للوقاية والحد من مخاطرها، والمساهمة في رسم معالم السياسة الجنائية.

كما أود التأكيد لحضراتكم على أن العلاقة بين وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة مبنية على التعاون والتنسيق في مجالات متعددة، خاصة ما يقتضيه إنفاذ مضامين السياسة الجنائية التي تبقى بدون شك جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة يتولى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة صلاحية تنفيذها.

و في هذا الإطار أشير إلى أنه خلال سنة 2019 تم عقد العديد من الإجتماعات التنسيقية بين وزارة العدل و رئاسة النيابة العامة انصبت حول مجموعة من القضايا المشتركة و منها على سبيل المثال اجتماع بشأن تسهيل عملية أداء الغرامات المحكوم بها في إطار مخالفات و جنح السير و تدارس مشكل الإكراه البدني الناتج عن هذه الغرامات ، و اجتماع آخر خصص لتدارس موضوع تغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية .

2 - في المجال الاجتماعي :

إذا كانت سنة 2018 قد تميزت بمصادقة البرلمان على القانون رقم 83.17 الذي عَدَّلَ مقتضيات القانون رقم 41.10 المتعلق بصندوق التكافل العائلي ، فإن سنة 2019 تميزت بمواكبة الوزارة تنزيل مقتضيات القانون الجديد على ارض الواقع بما يلزم من تدابير و إجراءات تنظيمية و تأطيرية ، حيث عملت الوزارة في هذا الإطار على إصدار الطبعة الثانية من الدليل العملي بشأن الاستفادة من مخصصات صندوق التكافل العائلي ، و توزيعه على أوسع نطاق على مختلف الفاعلين و المتدخلين و المهنيين و المهتمين بالموضوع ، كما نظمت و شاركت في عدد من الندوات الجهوية المنظمة للتعريف بمستجدات القانون الجديد ، و أنجزت وصلات إشهارية تصب في نفس الغرض ، و ستواصل الوزارة العمل في هذا الإتجاه للتعريف بخدمات الصندوق و ضمان استفادة واسعة من خدماته و مخصصاته لفائدة أكبر عدد ممكن من النساء و المستحقين .

السنة	عدد المقررات القضائية	التسبيقات المالية الممنوحة
2012	803	2 501 130 درهم
2013	2193	18 098 576 درهم
2014	1905	22 287 663 درهم
2015	3493	33 534 488 درهم
2016	4021	49 862 879 درهم
2017	5241	55 113 905 درهم
2018	6029	61 367 409 درهم
2019	6586	66 462 984 درهم
المجموع إلى متم نونبر	**30271**	**309 229 036 درهم**

3 - في مجال المال و الأعمال :

مساهمةً منها في المجهود المبذول من طرف الحكومة لتحسين مناخ الأعمال و جلب الإستثمار و دعم المقاولات سواء الكبرى أو الصغرى أو المتوسطة و تشجيع دورة الإنتاج و تحسين التصنيف العالمي لبلادنا في مؤشر مناخ الأعمال " Doing Business" ، أعدت

وزارة العدل مخططا تشريعيا طموحا يروم تحديث و تطوير الترسانة القانونية الوطنية المؤطرة للتجارة و المال و الأعمال و الاستثمار ، و جعلها ترسانة قادرة على مواجهة مختلف التحديات و الإكراهات و المستجدات التي تفرضها العولمة و التطور السريع للإقتصاد العالمي .

و هكذا فبعد أن صادق البرلمان سنة 2018 على القانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من مدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاولة ، واصلت الوزارة خلال سنة 2019 مجهوداتها لمراجعة النصوص القانونية المواكبة لهذا التعديل .

و في هذا السياق تم إعداد مشروع قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة ، صادق عليه البرلمان خلال دورة استثنائية عقدت خلال شهر مارس الماضي ، و دخل حيز التنفيذ بمجرد نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 22 أبريل 2019 . قانون تبنى نظاما جديدا للضمانات المنقولة و مكن من تطوير مستويات الائتمان وتخفيض تكلفته والتقليص من نسبة القروض المتعثرة ، حيث استهدف بالأساس تسهيل حصول المقاولات الصغرى والمتوسطة التي لا تمتلك إلا بعض الأموال المنقولة، على التمويل لإنجاز مشاريعها .

و في نفس السياق ، قدمت وزارة العدل مشروعي قانون ، الأول يحمل رقم 20.19 بتغيير و تتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، و الثاني يحمل رقم 21.19 بتغيير و تتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن و شركة التوصية البسيطة و شركة التوصية بالأسهم و الشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة المَحَاصَة ، حيث

تمت المصادقة عليهما من طرف البرلمان بالإجماع ، و دخلا حيز التنفيذ بمجرد نشرهما بالجريدة الرسمية بتاريخ 29 أبريل 2019 . قانونان استهدفا تعزيز دور الشركاء في تسيير الشركة و إقرار مبدأ الحكامة و الشفافية في التسيير ، و تعزيز تنافسية المقاولات المغربية؛ و الملاءمة مع الممارسات الدولية الفضلى.

و إذا كانت مصادقة البرلمان على قانون صعوبات المقاولة قد مكنت المملكة المغربية من تحسين ترتيبها الدولي و ذلك بكسب 09 مراتب في مؤشر مناخ الأعمال ، Doing Business ، و 63 مقعد على مستوى تسوية الإعسار ، فإن تقرير البنك الدولي الخاص بمؤشر مناخ الأعمال لسنة 2020 و الذي صدر خلال شهر أكتوبر الماضي سجل تحسنا مهما في ترتيب المملكة على الصعيد الدولي ، حيث إن القوانين الجديدة التي تمت المصادقة عليها ، و الإجراءات التنظيمية التي تم اتخاذها مكنت المملكة من كسب سبعة (07) مراكز في سلم الترتيب ، و أصبحت تحتل الرتبة 53 عالميا ، و الثالثة عربيا و افريقيا ، و الأولى في شمال افريقيا ، و ذلك من أصل 190 دولة يشملها التصنيف.

4 - في المجال المدني :

وعيا بأهمية القوانين الإجرائية ، و دورها في الرفع من فعالية و نجاعة أداء المحاكم ، انتهت الوزارة من إعداد مشروع قانون المسطرة المدنية الذي تمت مراجعته في إطار مقاربة تشاركية واسعة حيث تم تحيين مجموعة من مواد قانون المسطرة المدنية

الحالي لتتلاءم ومقتضيات الدستور الجديد وميثاق إصلاح منظومة العدالة ، كما تم تطعيمها بعدد من الاجتهادات القضائية والممارسات الفضلى للمحاكم .

و بالنسبة لمشروع القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي ، فإنه بعد صدور قرار المحكمة الدستورية بتاريخ 2019/02/08 ، و الذي قضت فيه بعدم دستورية عدد من المقتضيات التي تضمنها المشروع المذكور ، شرعت الوزارة في إجراء التعديلات اللازمة لجعل المشروع منسجما مع ما قضت به المحكمة الدستورية ، و قد وصلنا اليوم إلى مراحل متقدمة من هذا العمل ، حيث نعتزم إجراء حوار بشأن الصيغة الجديدة للمشروع مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية و رئاسة النيابة العامة من اجل التوافق على الصيغة النهائية التي سنحيلها على مسطرة المصادقة .

و بخصوص الخريطة القضائية للمملكة التي صدر بشانها مرسوم جديد نهاية 2017 ، فقد واصلت الوزارة خلال سنة 2019 تنزيل مقتضيات هذا المرسوم ، و ذلك من خلال بدء العمل ب 06 محاكم ابتدائية جديدة و هي تيفلت و مشرع بلقصيري و الدريوش و تاركيست و سوق السبت أولاد النمة و تنغير ، حيث شرعت هذه المحاكم في أداء مهامها خلال شهر يناير من سنة 2019 .

و في نفس السياق ، سياق الرفع من نجاعة و فعالية الأداء بالمحاكم ، و تبسيط المساطر و الإجراءات و ضبطها و تسريعها ، و تحيين المنظومة القانونية الوطنية ، أعدت وزارة العدل خلال سنة 2019 مدونة حديثة للرسوم و المصاريف القضائية ، حيث تمت مراجعة و تعديل و تجميع شتات عدد من المقتضيات في مدونة واحدة للمصاريف

القضائية تشمل كلا من المجال المدني و التجاري و الإداري و الجنائي ، وفق ضوابط محكمة و دقيقة و محددة تراعي التطور الحاصل على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و القانوني بالمملكة.

5- في مجال حماية الملكية العقارية:

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

كما تعلمون فقد تم إحداث لجنة عهد إليها بتتبع موضوع التصدي لظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير ، تحت إشراف وزارة العدل وعضوية ممثلين عن قطاعات حكومية وإدارات عمومية وأجهزة قضائية ومهنية، حيث عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لتدارس الموضوع وإيجاد الحلول الكفيلة للتصدي لهذه الظاهرة.

و تفعيلا للتوصيات و القرارات المتخذة من طرف اللجنة بهذا الخصوص ، تكلفت وزارة العدل بإعداد مجموعة من مشاريع القوانين ، بتنسيق و تشاور و توافق مع كل الجهات المعنية ، و قامت بإحالتها على البرلمان ، حيث تمت مناقشتها و المصادقة عليها ، و سأقتصر في هذا المقام على ذكر النصوص المصادق عليها سنة 2019 فقط :

1 - إصدار القانون رقم 33/18 القاضي بتغيير و تتميم الفصلين 352 و 353 من مجموعة القانون الجنائي ، و بتتميم أحكامهما بالفصل 359 -1، بهدف توحيد العقوبة بخصوص جرائم التزوير بين جميع المهنيين المختصين بتحرير العقود من موثقين وعدول ومحامين بهدف تحقيق الردع المطلوب .

2 - إصدار القانون رقم 32/18 القاضي بتغيير وتتميم بعض مواد قانون المسطرة الجنائية و ذلك بمنح السلطات القضائية المختصة صلاحية اتخاذ تدبير عقل العقار موضوع البحث الجنائي أو الدعوى العمومية الجارية، كإجراء تحفظي إلى حين البت في القضية بموجب حكم حائز لقوة الشيء المقضي به ،

3 - إصدار القانون رقم 31/18 ، الذي تضمن تعديلات مهمة على عدد من مواد قانون الالتزامات و العقود ، تهدف إلى تنظيم عملية تسجيل عقد الوكالة المتعلقة بنقل الملكية أو إنشاء الحقوق الأخرى أو نقلها أو إسقاطها ، و إعادة تنظيم الشركات المدنية التي يكون محلها أموالا عقارية .

6- في مجال تخليق و حماية المنظومة المالية و الاقتصادية:

اعتبارا لما أفرزته الممارسة العملية من نواقص و ثغرات بشأن ظاهرة غسل الأموال ، و تبعا للملاحظات التي أبدتها وحدة معالجة المعطيات المالية بهذا الخصوص ، بادرت وزارة العدل خلال سنة 2019 ، و بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية إلى إعداد مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، حيث استهدفت من ورائه تعزيز فعالية التدابير اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة التي تمس بالامن الاقتصادي و المالي للدولة ، و ذلك وفق ما منصوص عليه في المعايير الدولية المعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي ، و قد تضمن المشروع الذي عرض صبيحة هذا اليوم على انظار المجلس الحكومي و تمت المصادقة عليه ، تضمن عددا من التعديلات تروم بالاساس "مراجعة قائمة الأشخاص الخاضعين وشروط الإخضاع لأحكام القانون" ،

و مراجعة المقتضيات المتعلقة بـ "العقوبات المالية المستهدفة و تعيين سلطات الإشراف والمراقبة لبعض المهن الخاضعة". إضافة إلى مراجعة عدد من المقتضيات المرتبطة بهذا الموضوع في القانون الجنائي .

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إنه بقدر اعتزازنا بالحصيلة المنجزة على مستوى المخطط التشريعي خلال سنة 2019 ، من خلال المشاريع التي تمت المصادقة عليها من طرف مجلسكم الموقر ، فإن الوزارة كانت حريصة على التجاوب مع المبادرات التشريعية التي يتقدم بها السادة البرلمانيون ، و يتعلق الأمر بمقترح قانون بتعديل الفصل 106 من قانون الالتزامات و العقود ، و مقترح قانون بتعديل الفصل 430 من قانون المسطرة المدنية و مقترح قانون بتعديل المادتين 65 و 66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري و المكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للإستعمال المهني ، مقترحات وافقت عليها الوزارة و تمت المصادقة عليها و دخلت حيز التنفيذ .

ثانيا : تأهيل وتحديث الإدارة القضائية

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تقتضي عصرنة أساليب الإدارة القضائية، معالجة جوانب هيكلية وتنظيمية فيها، تمكنها من تسهيل أداء القضاء لمهمته على الوجه الأكمل، ولبلوغ هذا الهدف تشتغل الوزارة على مشروع كبير يهدف إلى إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي وإرساء مقومات المحكمة الرقمية وتحديث الخدمات القضائية والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، مع الانفتاح على المحيط الخارجي وتعزيز التواصل مع المواطن وكل الفعاليات المهتمة بشؤون العدالة.

1 -تأهيل الإدارة القضائية :

تكريسا لعلاقات التعاون والتنسيق القائمة بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتفعيلا للمبدأ الدستوري المنصوص عليه في الفصل الأول من دستور المملكة الذي ينص على قيام النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها، وتعزيزا للمسار الإصلاحي لمنظومة العدالة، واستكمالا للبناء المؤسساتي الجديد لمشهد العدالة ببلادنا الناتج عن استقلال السلطة القضائية، وتنزيلا لمقتضيات المادة 54 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ، فقد تميزت سنة 2019 بالتوقيع النهائي على القرار المشترك المتعلق بإحداث الهيئة المشتركة بين وزارة العدل و المجلس الأعلى للسلطة القضائية

المكلفة بالتنسيق في مجال الإدارة القضائية ، و تم نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية بتاريخ 04 يوليوز 2019 .

إن الهدف من إحداث هذه الهيئة المشتركة ، هو خلق آلية للتشاور الدائم بين المجلس والوزارة المكلفة بالعدل قصد ضمان التدبير الأمثل للإدارة القضائية وحسن سير مرفق العدالة، وإقامة علاقات التنسيق بينهما لتحقيق أهداف مشتركة تسهم في تسهيل كل سلطة لممارسة السلطة الأخرى لوظائفها داخل المحاكم خدمة للصالح العام. و هي بذلك تعد مظهرا من مظاهر التميز الذي يطبع التجربة المغربية في العلاقة بين السلط، وهو التجسيد الحقيقي لمقتضيات الفصل الأول من دستور المملكة .

ومن هذا المنطلق، وحرصا على ترسيخ القواعد الثابتة للممارسات الفضلى بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والوزارة المكلفة بالعدل، وسعيا لإنجاح هذه التجربة الفريدة في تاريخ العدالة ببلادنا وتحقيقا للصالح العام، نص القرار المشترك في مادته الخامسة على اختصاصات دقيقة لهذه الهيئة ترتبط أساسا بالإدارة القضائية للمحاكم ومجال تكوين المسؤولين القضائيين و مؤشرات نجاعة الأداء وتطوير البنية التحتية للمحاكم وبرامج التحديث والرقمنة .

و أستغل مناسبة تقديم هذا العرض امام لجنتكم الموقرة لأخبركم أن هذه اللجنة ستجتمع خلال الأيام القليلة المقبلة وفق جدول أعمال نعمل حاليا على تحديده بتنسيق مع السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية .

2 -تحديث الإدارة القضائية :

يعد ورش التحديث والرقمنة من الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تشتغل عليها وزارة العدل حاليا . ولضمان نجاح هذا الورش ، وضعت وزارة العدل مخططا إجرائيا دقيقا و محكما يروم تنزيل المحكمة الرقمية و إرساء مقوماتها من خلال تقوية البنية التحتية التكنولوجية للإدارة القضائية وتوفير الأنظمة المعلوماتية الآمنة، والبرامج المتعلقة بإدارة القضايا والمساطر مع تأهيل الموارد البشرية وتحديد آجال التنفيذ، وتعديل العديد من المقتضيات القانونية لاسيما الإجرائية منها ، بما يتلاءم واستعمال التكنولوجيا الحديثة في تصريف القضايا أمام المحاكم ونزع التجسيد المادي عن الإجراءات والمساطر القضائية، فضلا عن اعتماد التوقيع الإلكتروني على صعيد التعامل بين مختلف مكونات الإدارة القضائية واعتماد الأداء الإلكتروني لاستيفاء الرسوم والمصاريف القضائية والغرامات .

وفي هذا الصدد أود التأكيد لحضراتكم أن مشروع التحول الرقمي الذي ننكب على تنزيله يرتكز على أربعة محاور أساسية و هي :

-تعميم الأنظمة المعلوماتية لتدبير القضايا و الإجراءات .

-التداول اللامادي للمعلومات بين الفاعلين في مجال العدالة .

-تطوير الخدمات عبر الخط لفائدة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

-توفير البنية التحتية المعومياتية القادرة على تخزين وحفظ المعطيات المتزايدة في الاضطراد وضمان انسيابية الخدمات واستمراريتها،

بالإضافة إلى توفير كافة ضمانات الأمن المعلومياتي للأنظمة والمعطيات.

فبالنسبة للمحور الأول الذي يهم تعميم الأنظمة المعلوماتية لتدبير القضايا و الإجراءات ، فقد تم تطوير العديد من الأنظمة المهيكلة والتي يبقى أهمها:

◆ **نظام إدارة القضايا المدنية (المسمى ساج مدني II)**، والذي يغطي 95% من الاجراءات ابتداء من تسجيل الدعاوى ومرورا بتدبير الجلسات والتبليغات إلى مراحل تنفيذ الأحكام.

كما عملت الوزارة بمواردها الداخلية على تطوير النسخة الثانية من نظام إدارة القضايا الزجرية S@j2 pénal المركز، و الذي سيمكن من تسهيل وتسريع عمليات التدبير المركزي للقضايا الزجرية، و مواكبة جميع الإجراءات المسطرية بما فيها الإجراءات المضافة في قانون المسطرة الجنائية ، و قد بلغت نسبة المحاكم المزودة بهذا النظام إلى حدود الآن % 95 من مجموع المحاكم، و انطلق تفعيله و الاشتغال به في 35 محكمة إلى حدود شتنبر 2019؛

◆ **تنزيل تطبيقية لتدبير صناديق وحسابات المحاكم** تشمل كافة العمليات التي تتم بهذه الوحدة.حيث ستمكن هذه البرمجية من الاستغناء التام عن العمل اليدوي والسجلات وستمكن من احتساب كافة الرسوم القضائية بدقة وبطريقة أوتوماتيكية، و ستتيح إمكانية الاداء الالكتروني للرسوم والمصاريف القضائية والغرامات عبر وسائط الاداء المتعدد الخدمات، بالإضافة إلى إمكانية التحويلات المالية إلى الخزينة العامة. وقد

تم تثبيت هذه البرمجية بكافة محاكم المملكة بما فيها المحاكم الجديدة ، إضافة إلى 10 مراكز للقضاة المقيمين ، وسيكون من بين إيجابياتها ضمان الشفافية التامة للعمليات المحاسباتية والمراقبة الآنية من طرف المصالح المركزية؛ هذا، بالإضافة إلى سرعة الانجاز وتفادي الأخطاء التي تؤدي إلى عدم قبول المساطر في العديد من الحالات.

◆ **إعداد تطبيق يقوم بتوزيع القضايا بطريقة اعتباطية على القضاة** بشكل يضمن التوزيع المتوازن للقضايا على القضاة والهيئات وعلى الجلسات ويضع حدا لإمكانية التدخل في اختيار القضاة أو المقررين أو الغرف، و قد تم البدء بالاشتغال بهذا النظام في محكمة مراكش و محاكم الدار البيضاء الخمسة ، و قد بلغ عدد التعيينات إلى حدود نهاية شتنبر 2019 ما مجموعه 3.297.206 تعيين، و يتم حاليا الاشتغال على تعميم هذه التجربة على باقي المحاكم، في انتظار التقعيد القانوني المواكب لهذا النظام ضمن مشروع قانون المسطرة المدنية؛

◆ **الانخراط في مشروع المنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات عبر الخط**، و انطلاق الإعدادات التقنية اللازمة للربط بين النظام المعلومياتي لتدبير السجل التجاري المعمول به بالمحاكم و المنصة المحدثة؛

◆ **اعتماد التوقيع الالكتروني على صعيد التعامل بين مختلف مكونات الإدارة القضائية**، وفي هذا الصدد، تم الاشتغال على تعميم شهادة المصادقة الالكترونية تدريجيا لاستغلالها في التوقيع الالكتروني لفائدة مكاتب السجل العدلي.

أما على مستوى تطوير التداول اللامادي للمعلومات بين الفاعلين في مجال العدالة :

◆ **فقد تم تنزيل برنامج معلومياتي يتعلق بمنصة للتبادل الإلكتروني مع السادة المحامين**، حيث تعد هذه المنصة مرحلة متقدمة نحو الانتقال إلى لامادية التقاضي والمحكمة الرقمية، وهي تمكن في صيغتها الحالية من الوظائف التالية:

- ✓ إعطاء إمكانية لكل محامي من التوفر على مكتب افتراضي لتدبير القضايا الخاصة به وذلك عن طريق فتح حساب على المنصة بطلب منه؛
- ✓ استعمال حساب مؤمن بطريقة مزدوجة حيث يتم الولوج إليه بحساب شخصي وقن سري مع تأكيد الهوية بواسطة نظام الرسائل القصيرة للهواتف الشخصية للمستعملين؛
- ✓ تسجيل الدعوى وتقديم المقالات والمذكرات ومختلف الطلبات والعرائض ومرفقاتها أمام كافة محاكم المملكة عن بعد مع الأداء الإلكتروني والحصول على الوثائق المثبتة لذلك؛
- ✓ التبادل الالكتروني للوثائق بين المحامين والمحكمة مع تأكيد صحتها بواسطة التوقيع الإلكتروني؛
- ✓ الأرشفة الإلكترونية لمساعدة السادة المحامين على تخزين أتوماتيكي لملفاتهم والاطلاع عليها عن بعد أينما وجدوا وفي أي وقت؛

✓ التوصل اختياريا بالتبليغات والإشعارات الالكترونية وذلك في انتظار اعتماد هذه الآلية رسميا من طرف المشرع في مشروع قانون المسطرة المدنية وغيرها من المساطر؛

و تضم المنصة حاليا 447 محاميا منخرطا، و قد تم البت في 276 ملفا تم إيداعها بطريقة إلكترونية منذ انطلاق العمل هذه المنصة، و تم أيضا تنظيم ندوات جهوية و ورشات تكوينية لفائدة السادة المحامين بمختلف جهات المملكة ،وبلغ عدد المستفيدين منها أزيد من 700 محام ؛

◆ **كما تم إطلاق النسخة الأولى من منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين**، و تكوين فوج أول منهم بمدينة الدار البيضاء للبدء بالاشتغال بها مع المحكمة التجارية بالدار البيضاء؛ و قد بلغ عدد المستفيدين حوالي 40 مفوضا قضائيا؛

◆ **و تم أيضا إطلاق النسخة التجريبية لمنصة التبادل الالكتروني مع الخزينة العامة للمملكة** بخصوص مسطرة الحجز لدى الغير، خاصة قضايا النفقة في النزاعات الأسرية، و المشروع حاليا في مرحلة إعداد مشروع اتفاقية بروتوكول التبادل الإلكتروني؛

◆ **و أخيرا تم تطوير منصة العدول في الشق المتعلق بطلبات الإذن بالزواج**، و بدء الاشتغال بها مع كل من المحكمة الاجتماعية بالدار البيضاء و قسم قضاء الأسرة بسلا، و قد خصصت أول دورة تكوينية لفائدة 30 عدل بمدينة الدار البيضاء، و العمل جار حاليا على تعميم هذه الورشات على باقي جهات المملكة.

وموازاة مع ذلك فإن العمل جار لتنزيل برامج معلومياتية أخرى تهم أساسا الربط مع الشبكة الافتراضية للموثقين .

◆ تدبير مخالفات السير إلكترونيا مع وزارة التجهيز والنقل :

من أجل تخفيف العبء عن المحاكم ومعالجة العدد الكبير من المخالفات بطريقة أوتوماتيكية و سريعة تضمن حقوق المخالفين ، عملت الوزارة على إعداد نظام معلومياتي لتدبير المخالفات و ربطه بالنظام المعلومياتي المعد من طرف وزارة التجهيز و النقل ، وهو ما يسمح بإحالة ملفات المخالفات إلكترونيا على النيابات العامة التي تقوم بمعالجها بطريقة آلية بعد مراقبتها ، و تسمح أيضا للقضاة بإصدار احكامهم بشانها بكل يسر و سرعة .

هذا و قد تم تطوير هذه البرمجية مؤخرا لتمكن المخالفين من اداء الغرامات لفائدة الدولة بالمحكمة التي يرغبون فيها وليس إلزاما بالمحكمة التي أصدرت حكم الادانة .

◆ الربط السمعي البصري للجلسات عن بعد :

بعد نجاح تجربة استعمال تقنية الربط السمعي -البصري بين محكمة الاستئناف بالدار البيضاء و محكمة الاستئناف بفاس والسجنين المحليين بالمدينتين المذكورتين ، للاستماع إلى المعتقلين تفاديا لنقلهم في ظروف صعبة، تعمل الوزارة حاليا على تعميم هذه التجربة على المحاكم التالية : المحكمة الابتدائية بمراكش (المشروع في مراحله

الأخيرة)، المحكمة الابتدائية بتنغير (المشروع في مرحلة الإعلان عن طلب العروض) و المحاكم الابتدائية في الرباط، سلا و تمارة (المشروع في طور الدراسة) .

وعلى مستوى الخدمات عبر الخط المقدمة لفائدة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، فقد تم تنزيل عدد من البرامج المعلومياتية، ويتعلق الامر ب :

◆ **تعميم خدمة السجل العدلي عبر الخط بكل محاكم المملكة** ، حيث إنه بالنظر للإقبال على خدمة طلب مستخرج السجل العدلي عبر الخط، والتي بلغ عدد المستفيدين منها 592.913 مستفيدا منذ بدئ العمل بهذه الخدمة ، منها 177.303 خلال سنة 2019 ، فقد حرصت الوزارة على تعميمها على كافة المحاكم الابتدائية بدون استثناء .

◆ **تحديث نظام تدبير السجل التجاري:**

حيث تم في هذا الإطار تنزيل وتعميم نسخة متقدمة من البرنامج المعلومياتي لتدبير السجل التجاري على مستوى جميع المحاكم التجارية، والمحاكم الابتدائية الماسكة للسجل التجاري، وتتضمن هذه النسخة وظائف جد متطورة تدعم لامادية الإجراءات والحصول على الخدمات عن بعد، و تمكن من تغطية جميع شواهد السجل التجاري (نموذج 7 و 9 و 13 و 14) ، و قد بلغ مجموع طلبات شواهد السجل التجاري عبر الخط إلى 57.451 طلب .

◆ **تحديث برمجية تتبع القضايا :**

عملت الوزارة على تحديث موقع محاكم للرفع من فعاليته في تتبع مآل الملفات والقضايا عن بعد والحصول على معلومات آنية ومحينة حتى أثناء انعقاد الجلسات. كما استحدثت إمكانية الاطلاع ولأول مرة على مآل مخالفات السير الملتقطة بواسطة الرادار. وقد مكنت عملية التحديث من ارتفاع عدد مستعملي الموقع، إذ بلغ عدد المستعملين للبوابة منذ انطلاقها سنة 2016 ما يفوق 42 مليون ولوج ، و بلغ خلال سنة 2019 إلى أزيد من 12 مليون ولوج .

❖ **العمل على تعميم الأداء الإلكتروني قبل متم السنة الجارية على مجموعة من الخدمات الإدارية والقضائية** من قبيل الحصول على نسخة حكم عادية لقرار أو حكم قضائي؛ وعلى مختلف الوثائق والشواهد بدون عناء التنقل إلى بناية المحكمة، وذلك بعد إيجاد حل قانوني تقني للتأكد من هوية الطالب ومدى أحقيته في الحصول على الوثيقة وعدم المساس بحقوق الأفراد أو معطياتهم الشخصية. و قد بلغ مجموع عمليات الأداء الإلكتروني سنة 2019 ما مجموعه : 126.026 طلب .

◆ **إطلاق بوابة للإيداع الالكتروني للقوائم التركيبية** لتمكين المقاولات من إيداع القوائم التركيبية السنوية عن بعد، حيث تم خلال هذه السنة، تسجيل حوالي 76.000 إيداع الكتروني؛

◆ **إحداث خدمة " الاطلاع على الأحكام و القرارات القضائية عبر الخط"**، عبر البوابة الوطنية لنشر الأحكام portail jugements.justice.gov.ma، والتي تضم

حاليا حوالي 8000 حكم في المادة التجارية، و تهم هذه المرحلة التجريبية كل من أحكام المحكمة التجارية بالدار البيضاء، قرارات محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء و بعض الاجتهادات القضائية الصادرة محكمة النقض ، في أفق تعميمها على كافة المحاكم و تضمين جميع القرارات والأحكام في مختلف المواضيع؛

- **الإشراف على اجراءات اقتناء الحل المعلومياتي المتعلق بتدبير السجل الوطني للضمانات المنقولة** بتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي SFI التابعة للبنك الدولي، و المشروع حاليا في مرحلة الإعلان عن طلب العروض على المستوى الدولي.

و أخيرا على مستوى البنية التحتية المعلومياتية المساعدة على التحول الرقمي للإدارة القضائية ، فإن الوزارة تشتغل على عدة محاور تتمثل أساسا في :

- تعميم تثبيت خطوط الانترنيت عبر الالياف البصرية بكافة محاكم الاستئناف و المحاكم الابتدائية و المحاكم التجارية و المحاكم الإدارية؛
- إعادة تهيئة قاعة المعلوميات و مركز البيانات بالإدارة المركزية .
- تعزيز البنية التحتية المعلوماتية للإدارة المركزية و المحاكم من حيث الحاجيات و المتطلبات التقنية و الإشراف على الصيانة الشاملة للمعدات والخوادم المركزية؛

و في إطار التصور الشمولي الذي أعدته وزارة العدل في مجال التحديث و الرقمنة ، فقد تمت المصادقة منذ يومين على المخطط المديري الذي يعد خارطة طريق واضحة المعالم في مجال الرقمنة و تنزيل التحول الرقمي لمنظومة العالة .

أما بخصوص رقمنة الرصيد التوثيقي للمحاكم، و على ضوء التصور الذي تم تقديمه خلال السنة الفارطة، بخصوص ترتيب السجلات و تجليدها و فهرستها ورقيا و إلكترونيا، تم تشكيل لجنة تقنية خلصت إلى إعداد دفتر تحملات و المشروع حاليا في مرحلة الإعلان عن طلب العروض.

ثالثا . دعم البنية التحتية للمحاكم

اعتبارا للأهمية التي تكتسيها الهيكلة المعمارية وإعداد البنى التحتية للمرفق القضائي في إصلاح منظومة العدالة، فقد واصلت الوزارة خلال سنة 2019 تنفيذ برنامجها الذي إلتزمت به و الرامي إلى توفير فضاءات ملائمة لحسن سير العمل القضائي سواء من خلال تشييد بنايات جديدة للمحاكم وفق هندسة معمارية تراعي الحفاظ على الأصالة و الخصوصية المغربية و تساير التطور الحاصل في مجال البناء و العمران و متطلبات الخدمة القضائية ، أو من خلال تهيئة و توسعة و تجديد بنايات أخرى لجعلها تواكب التطور الحاصل .

واسمحوا لي حضرات السيدات والسادة النواب المحترمون أن أقدم لحضراتكم حصيلة سنة 2019 في مجال تعزيز و تطوير البنية التحتية للمحاكم خلال سنة 2019 .

- ✓ 07 بنايات تم تدشينها .
- ✓ 10 مشاريع جاهزة .
- ✓ 51 ورشا مفتوحا .

- ✓ 04 مشاريع في طور الإعداد لانطلاق الأشغال.
- ✓ 03 مشاريع انتهت بها الدراسات.
- ✓ 18 مشروعا في طور الدراسة .
- ✓ 09 مشاريع مبرمجة

المجموع 102 مشروعا بكل جهات المملكة الإثنى عشر

بتكلفة إجمالية تصل إلى 03 ملايير و ستمائة مليون درهم

	البنايات الجيدة	البنايات غير اللائقة	البنايات المتوسطة
سنة 2012	%29	%48	%23
سنة 2019	%67	%16	%17

ثالثا : الرفع من نجاعة أداء المحاكم

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن الحديث عن نجاعة أداء المحاكم يقتضي منا التطرق إلى المجهود المبذول في لتصفية القضايا الرائجة و المخلفة ، و تنفيذ الأحكام القضائية و تحصيل الغرامات و الإدانات النقدية .

1 - **على مستوى تصفية القضايا الرائجة و المخلفة :**

إحصائيات عن نشاط المحاكم خلال التسعة (09) أشهر الأولى من سنة 2019 :

عدد القضايا الجديدة المسجلة	عدد القضايا الرائجة	عدد القضايا المحكومة
1.664.190 قضية	2.407.284 قضية	1.444.305 قضية

نسبة القضايا المحكومة من القضايا المسجلة بمجموع محاكم المملكة بكل أنواعها 88،47 % .

نسبة القضايا المحكومة من القضايا الرائجة بمجموع محاكم المملكة بكل أنواعها: 66,83 % .

2 - على مستوى تنفيذ الاحكام القضائية :

يحظى موضوع تنفيذ الأحكام القضائية بأولوية خاصة في استراتيجية عمل هذه الوزارة، وفي هذا الصدد، وسعيًا للرفع من وتيرة تنفيذ الأحكام القضائية، واصلت وزارة العدل خلال سنة 2019 تنفيذ استراتيجيتها لتحسين مؤشرات التنفيذ. و ذلك من خلال تتبع المؤشرات المسجلة بمختلف محاكم المملكة و تحليلها و ربط الإتصال المباشر بكل المتدخلين لتجاوز الصعوبات التي تطرأ .

من جهة أخرى فقد واصلت الوزارة مشاركتها الإيجابية و الفعالة في الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجنة المركزية التي يتراسها السيد رئيس الحكومة و المكلفة بتتبع موضوع التنفيذ ضد أشخاص القانون العام ، و ذلك من خلال تقديم مقترحات و تصورات جديدة ذات طابع تشريعي و تنظيمي تهدف إلى تطوير منظومة التنفيذ ضد أشخاص القانون العام .

بالإضافة إلى هذه المقاربة التنظيمية، تشتغل وزارة العدل على مقاربة أخرى ذات صبغة تشريعية ، حيث إن مشروع قانون المسطرة المدنية الذي أعدته الوزارة والذي ستتم إحالته قريباً على مسطرة المصادقة، جاء بجملة من المستجدات تهم موضوع تنفيذ الأحكام القضائية.

وفيما يلي إحصائيات مفصلة عن نشاط التنفيذ إلى غاية منتصف 2019

المحاكم	نسبة المنفذ من المسجل	نسبة المنفذ من الرائج
المحاكم الابتدائية	% 88،26	% 58،47
المحاكم التجارية	% 73،01	% 33،05
المحاكم الإدارية	% 89،06	% 46،49
المعدل العام	**% 86،07**	**% 53،06**

هذا و قد وصل المبلغ الإجمالي المنفذ من طرف الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بالمحاكم الإدارية خلال الستة (06) أشهر الأولى من سنة 2019 إلى مليار و خمسمائة و أربعة و سبعون مليونا و ستمائة و أربعة و ثمانون ألفا و مائة و خمسة و أربعون درهما و خمسة و ثمانون سنتيما (1.574.684.145،85) .

على مستوى تحصيل الغرامات و الإدانات النقدية :

يحظى موضوع التحصيل بأهمية خاصة في استراتيجية الوزارة ، فالامر يتعلق بورش كبير و مهم له علاقة مباشرة بالحفاظ على الأمن القضائي وهيبة الدولة وتحصيل المال العام لفائدة الخزينة العامة وتأكيد الثقة في النظام القضائي وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات .

و في سياق المجهودات المبذولة في هذا المجال ، قامت الوزارة خلال بإعداد دليل مساطر تحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط ، و هو دليل موجه لفائدة أطر و موظفي كتابة الضبط المكلفين بالعملية التحصيل ، و يتضمن شروحات دقيقة

و مفصلة لمختلف المساطر و الاجراءات الجاري بها العمل في مجال تحصيل الغرامات و الإدانات النقدية ، و الحلول المعتمدة لعدد من الإشكالات العملية التي تعترض القائمين على التحصيل ، كما يهدف إلى تكريس الممارسات الفضلى و توحيد العمل بين مختلف المحاكم ضمانا للجودة و النجاعة ، و الرفع من إنتاجية الموظفين و أداء وحدات التبليغ و التحصيل ، فضلا عن تيسير عمل لجان المراقبة و التتبع و الرفع من جودة و نتائج أعمالها .

و فيما يلي أرقام مفصلة عن المداخيل المحصلة من طرف مختلف محاكم المملكة إلى حدود شهر شتنبر من سنة 2019 .

الرقم الترتيبي	أصناف المداخيل	مجموع المداخيل بالدرهم
1	الرسوم القضائية الأصلية	465 444 421 ,80
2	الغرامات والإدانات النقدية	185 888 170,17
3	المخالفات المرتبطة بمدونة السير	14 164 555,36
4	صوائر المساعدة القضائية	9 137 057 ,58
5	الرسوم القضائية التكميلية	22 649 139,04
	المجموع العام	697 283 343,95

رابعا : تخليق منظومة العدالة

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

ينبني تخليق منظومة العدالة على معالجة متكاملة، تجمع بين المقاربة القانونية الرامية إلى تحصين هذه المنظومة ضد مختلف أسباب الفساد، وبين المقاربة الأخلاقية المرتكزة على مجموعة من القيم والواجبات الضابطة لقواعد السلوك المهني، والهادفة إلى تملك مبادئ الأخلاقيات والسلوكات القويمة، ترسيخا للمسؤولية الأدبية والأخلاقية لكل الفاعلين في منظومة العدالة ، إضافة إلى المقاربة الزجرية التي تتوخى الزجر و الردع.

1- تخليق الحياة المهنية بقطاع العدل :

واصلت الوزارة خلال سنة 2019 تنفيذ البرامج والأوراش التي تم فتحها من قبل، والتي تروم تخليق قطاع العدل، وإعداد الإطار القانوني لتعزيز آليات الجزاء لضمان نزاهة وشفافية منظومة العدالة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في المهن القضائية.

و لتنزيل الاستراتيجية المتعلقة بالتخليق ، تعتمد الوزارة على الآليات المتوفرة لديها و المتمثلة في المفتشية العامة ، و عدد من الأقسام و المصالح التابعة لمديرية الموارد البشرية و مديرية الميزانية و المراقبة و مديرية الشؤون المدنية .

و في هذا السياق ، باشرت المفتشية العامة خلال سنة 2019 الاشتغال على عدد من الملفات تتمثل أساسا في :

- ✓ مدى احترام المقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل في مجال تهيئ وإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية والتأكد من احترام مقتضيات التشريع الاجتماعي في الصفقات المتعلقة بالحراسة والنظافة والمناولة؛
- ✓ مدى تلبية الحاجيات اللوجستيكية للمحاكم وتوفير بنية تحتية ملائمة للاستقبال والتواصل وتحسين ولوج المرتفقين للخدمات العمومية من خلال مكاتب الواجهة.

و إلى غاية 31 غشت 2019 تلقت المفتشية العامة لوزارة العدل ما مجموعه 373 شكاية ، اتخذت بشأنها القرارات المناسبة .

من جهة أخرى توصلت المفتشية العامة خلال الفترة المذكورة ب 29 شكاية وتظلم من طرف مؤسسة الوسيط، حيث حرصت على معالجة 14 شكاية منها بعد القيام بالأبحاث والتحريات الضرورية، وتم رفع النتائج بشأنها إلى مؤسسة الوسيط؛ ودفعت بخمس شكايات بعدم الاختصاص، في حين لازالت 10 شكايات في طور الإنجاز.

و في إطار اعمال المراقبة ، عرفت سنة 2019 وإلى غاية 14 نونبر 2019، تنظيم 32 زيارة تفقدية، خمسة منها جاءت في إطار تدبير وضعيات خاصة شهدتها بعض المحاكم، بهدف الوقوف على حقيقة الأمر وتقييم الوضع بشكل ميداني.

و برسم الدورة الأخيرة من سنة 2019، وبعد التنسيق مع كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية و رئاسة النيابة العامة بشأن تتبع ومراقبة مكاتب الحسابات والصندوق وشعب المحجوزات ووحدات التبليغ والتحصيل، تم القيام بزيارات للتفقد

و المراقبة شملت 13 محكمة ، و ذلك خلال الفترة من 30 شتنبر 2019 إلى غاية 15 أكتوبر 2019 ، ومن المرتقب أن تشمل الزيارات التفقدية ما يقارب 60 محكمة عند نهاية هذه السنة .

أما على مستوى معالجة الملفات التأديبية ، فقد عملت الوزارة إلى حدود 2019/09/30 على معالجة عدد من الملفات المترتبة عن إخلالات مهنية أو متابعات قضائية ، حيث بلغ عدد الملفات التأديبية المفتوحة بناء على متابعات قضائية إلى 92 ملفا ، و بلغ عدد الملفات التأديبية المفتوحة بناء على إخلالات مهنية إلى ملف واحد (01) ، وصدرت بهذا الخصوص عقوبات تأديبية في حق 18 موظفا، وفق التفصيل الآتي:

نوع العقوبة	العدد
التوبيخ	02
الإنذار	05
الحذف من لائحة الترقي	02
العزل	04
والحرمان المؤقت من كل أجرة باستثناء التعويضات العائلية .	04
القهقرة من الرتبة	01
المجموع	18

2- تخليق المهن القضائية

واصلت وزارة العدل خلال سنة 2019 تنزيل استراتجيتها في مجال تخليق المهن القضائية ، حيث ركزت هذه الاستراتيجية على تعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في هذه المهن ، تكريسا لمبدأ تخليق الحياة العامة وتحصين هذه المهن ضد مختلف أسباب الفساد.

و فيما يلي إحصائيات مختصرة عن المتابعات التأديبية و الزجرية التي تم تحريكها

في حق المنتسبين إلى المهن القضائية إلى حدود شهر أكتوبر 2018 :

المهنة	العقوبات التأديبية	العقوبات الزجرية
المحاماة	02	00
المفوضين القضائيين	06	03
التراجمة	02	00
الخبراء	06	00
الموثقون	05	00
العدول	09	11
النساخ	00	00

خامسا : التعاون الدولي في مجال العدالة

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

موازاة مع عودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي في بداية سنة 2017، وما تلى هذه العودة من دينامية جديدة في علاقات المغرب مع أشقائه الأفارقة، تعززت بالزيارات الرسمية العديدة التي قام بها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لعدد من البلدان الإفريقية الصديقة والشقيقة وتوقيع اتفاقيات شراكة معها في كل المجالات، وانسجاما مع التوجه العام للسياسة الخارجية للمملكة، المرتكز على الانفتاح على مختلف دول العالم وخاصة الدول العربية والإفريقية وتعزيز أواصر التعاون معها في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتجسيدا لرؤية جلالة الملك الهادفة إلى تقوية الشراكة جنوب جنوب، وتعزيز حضور المملكة على الساحة الإفريقية والعربية، مع تطوير العلاقات مع الشركاء التقليديين للمملكة سواء في أوروبا او امريكا او آسيا ، عرف مجال التعاون الدولي بوزارة العدل خلال سنة 2019 تطورا كبيرا ودينامية مكثفة ، حيث ارتكزت استراتيجية الوزارة في هذا المجال على التعريف بالتجربة المغربية المتفردة في مجال الإصلاح الدستوري، وإصلاح منظومة العدالة والمنظومة القانونية المؤطرة لمجال الحقوق والحريات وكذا المجهودات التي تبذلها الوزارة في هذا المجال، مع خلق جسور التعاون والتنسيق مع مختلف الشركاء الدوليين لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب المقارنة، وهوما ساهم في إعطاء إشعاع قوي للمملكة بالخارج، وإقبال مكثف على زيارتها من طرف عدد كبير من وزراء العدل بدول أجنبية صديقة، وذلك من أجل التعرف عن

قرب على هذه التجربة وإبرام شراكات وتوقيع مذكرات تفاهم تهم مجال العدالة، في شقيها التقني والقضائي .

وفي نفس السياق، واقتناعا بأهمية استثمار دينامية الإصلاح الذي تعرفه منظومة العدالة بهدف تعزيز علاقات التعاون الدولي في المجالات التي تشرف عليها وزارة العدل، فقد تم فتح مشاورات عديدة مع الشركاء الدوليين، خاصة الأوروبيين والأمريكيين والعرب ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تثمين برامج التعاون القائمة والبحث عن آفاق جديدة لها، بما يعزز مكانة عدالة بلادنا في الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار ، و إلى حدود نهاية أكتوبر 2019 تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون مع عدد من الدول الافريقية و الأوروبية تهم مختلف المجالات المرتبطة بالعدالة و لاسيما تبادل التجارب و الخبرات في مجالات الإدارة القضائية و الرقمنة و التكوين ، و يتعلق الامر بالدول التالية : رواندا ، غينيا كوناكري ، هنغاريا ، الأردن ، سلطنة عمان ، أوكرانيا .

هذا و قد شكلت الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة الذي انعقد بمراكش يومي 21 و 22 أكتوبر 2019 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تحت شعار العدالة و الاستثمار ، التحديات و الرهانات" ، و حضره 25 وزير عدل من مختلف دول العالم و عدد من رؤساء المجالس العليا للقضاء و رؤساء النيابات العامة إضافة إلى عدد كبير من سامي الشخصيات و الخبراء و الأكاديميين و الحقوقيين و الجمعويين و الإعلاميين و السياسيين و النقابيين بما ناهز 1000 مشارك

و مشاركة ، ينتمون إلى 65 دولة ، شكل هذا المؤتمر محطة أساسية لتدارس القضايا و الإشكالات القانونية الراهنة ، و فرصة لتلاقح الأفكار و تداول الرؤى و تبادل التجارب بما يسهم في تطوير آليات العمل في مجال العدالة و الاستثمار ، كما كان فرصة لعرض تجارب عدد من الدول و دراسة سبل الاستفادة منها. و على هامش هذا المؤتمر تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون مع مجموعة من الدول الصديقة و الشقيقة همت التعاون التقني و القضائي مع وزارات العدل بها ، كما تم استقبال عدد من وزراء العدل المشاركين بالمؤتمر و بحث سبل تعميق و تمتين أواصر التعاون مع دولهم .

سادسا : تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تتوفر وزارة العدل على رأسمال بشري مهم من حيث أعداد الموظفين، ومتنوع من حيث الكفاءات يغطي حاجيات المحاكم ب 21 دائرة قضائية بالمملكة، بالإضافة إلى باقي الوحدات الإدارية المركزية واللاممركزة للوزارة.

وتعمل الوزارة بشكل مستمر على تطوير وتثمين هذا الرأسمال البشري من خلال عدة إجراءات تروم استثماره بالشكل الأمثل.

وتعتمد وزارة العدل على آليات التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف من أجل تحقيق التوازن في توزيع مواردها البشرية على مختلف المحاكم والوحدات الإدارية من خلال عقلنة التوظيف والحركة الانتقالية بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لكل وحدة واستشراف حاجياتها المستقبلية بناء على مؤشرات تعكس تطور حجم الأشغال بها.

و في هذا الإطار قامت الوزارة خلال سنة 2019 بتوظيف 471 موظفا جديدا في عدد من التخصصات منهم 10 مهندسي دولة من الدرجة الأولى ، و 131 محررا قضائيا من الدرجة الثالثة ، و 330 منتدبا قضائيا من الدرجة الثالثة ، كما قامت بتسوية 689 وضعية مالية للموظفين الناجحين في إطار امتحانات الكفاءة المهنية التي أجريت سنة 2018 ، و من المرتقب تنظيم امتحانات الكفاءة المهنية برسم سنة 2019 خلال شهر دجنبر المقبل ، حيث تم تخصيص 869 منصبا في مختلف الدرجات ، كما سيتم

تنظيم مباريات مهنية خصصت لها 900 منصب في مختلف الدرجات ، مع العلم أنه تم قبل أسبوعين تنظيم مباريات خاصة بإدماج المتصرفين أسفرت عن إدماج 95 متصرفا في درجة منتدب قضائي .

و في نفس السياق تمت خلال سنة 2019 ترقية 530 موظفا في الدرجة ، و 4281 موظفا في الرتبة و 105 موظفا في الرتبة الاستثنائية و ترسيم 691 موظفا .

أما على مستوى تدبير حركية الموظفين ، فإن الوزارة و حرصا منها على التوفيق بين المصلحة العامة من خلال توفير العدد الكافي من الموظفين بكل محاكم المملكة، وبين مصلحة الموظفين واستقراراهم الاجتماعي والعائلي والنفسي، فقد عملت خلال سنة 2019، بتوافق مع الفرقاء الاجتماعيين، على تطبيق معايير واضحة ودقيقة لمعالجة طلبات الانتقال ، و اعتمدت المعالجة الإلكترونية لهذه الطلبات و التي مكنت من التوفر على لوحة قيادة مفصلة وواضحة .

وفي هذا الصدد تم عقد اجتماع حضرته النقابتان الأكثر تمثيلية بالقطاع خصص للبت في طلبات الانتقال الخاصة بالدورة العادية، إضافة إلى طلبات الالتحاق بالأزواج، وقد أسفرت الدورة على الاستجابة ل 343 طلب انتقال من أصل 829 طلبا مسجلا ، بنسبة استجابة بلغت 41،9% ، تشمل 67 حالة للإلتحاق بالازواج ، كما تعتزم الوزارة الإعلان عن نتائج الدورة الاستدراكية للانتقالات خلال الأيام القليلة المقبلة .

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن تدبير قطاع الموارد البشرية بوزارة العدل سواء على مستوى الإنتقالات او الترقيات أو معالجة كل المشاكل التي تطرأ ، يتم وفق مقاربة تشاركية تتميز بحضور و مشاركة الفرقاء الاجتماعيين الفاعلين بالقطاع ، و في هذا الإطار أؤكد لحضراتكم انه من منطلق حرصنا على ضمان استمرارية مرفق العدالة و تقديم خدمة قضائية جيدة للمتقاضين فإننا حريصون كل الحرص على تحقيق السلم الاجتماعي بقطاع العدل و ذلك من خلال الانفتاح على كل التمثيليات النقابية و الاستماع إلى مقترحاتها و مطالبها و معالجة مختلف الملفات المطلبية ، و في هذا الإطار تم خلال سنة 2019 عقد 07 جلسات للحوار الاجتماعي مع التمثيليات النقابية كانت فرصة لمعالجة مختلف الإشكالات و النقاط العالقة .

وفيما يلي احصائيات مفصلة عن قطاع الموارد البشرية بوزارة العدل :

- عدد قضاة المملكة إلى حدود 30 أكتوبر 2019 : 4318 قاضيا منهم 1067 قاضية أي بنسبة 24،71 % ، و 3251 قاض ، موزعين كما يلي :

الدرجة	عدد القضاة	النسبة المئوية لكل درجة بالنسبة لمجموع الدرجات
خارج الدرجة	03	%0،07
الدرجة الاستثنائية	1727	%40
الدرجة الأولى	702	%16،26
الدرجة الثانية	288	%6،67
الدرجة الثالثة	1598	%37،01
المجموع إلى حدود 2019/10/30	4318	% 100

عدد موظفي وزارة العدل إلى غاية شهر أكتوبر 2019 : 14365 موظفا موزعين كما يلي :

عدد الموظفين الذكور	عدد الموظفات النساء	نسبة الذكور	نسبة الإناث
7247	7118	% 50،45	% 49،55

و إلى جانب الرأسمال البشري الذي تتوفر عليه وزارة العدل ، فإن هذه الوزارة تقوم أيضا بالإشراف على المهن القضائية المساعدة للقضاء ويتعلق الأمر بـ المحاماة والمفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة والموثقين والعدول، وذلك من خلال الأقسام والمصالح التابعة لمديرية الشؤون المدنية بالوزارة، كما تقوم بوضع ومراجعة كافة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمهن المذكورة، وتنظيم كافة المباريات والامتحانات المهنية المتعلقة بها، مع تتبع وضعية المهنيين الإدارية والمهنية من خلال تلقي التظلمات والشكايات من مختلف الأشخاص الذاتيين والمعنويين والقطاعات الحكومية، وإجراء التحريات اللازمة بشأنها عن طريق الجهات القضائية المختصة.

وفيما يلي معطيات مفصلة عن عدد المنتسبين للمهن القضائية إلى حدود يومه:

المحامون	12404
المفوضون القضائيون	1653
التراجمة	335
الخبراء	3489
الموثقون	1848
العدول	2824
النساخ	662

47

و لا يمكن أن أترك هذه الفرصة تمر دون التذكير بحدث ولوج المرأة المغربية إلى خطة العدالة ، حيث إنه بعد تنظيم مباراة الولوج سنة 2018 ، و التي أسفرت عن نجاح 800 متبار منهم - و لأول مرة - 299 من النساء بنسبة 37،38 % ، و 501 من الذكور بنسبة 62،62 % ، فقد شرع هذا الفوج في قضاء فترة التكوين الأساسي التي ستمتد لمدة سنة كاملة ، و ذلك مع بداية سنة 2019 ، و قد حرصنا في وزارة العدل ، و لأول مرة **على أن لا يكون** هذا التكوين مركزيا **بل جهويا** على مستوى الدوائر الإستئنافية التي يقطن بها العدول المتمرنون ، و ذلك مراعاة للعدد الكبير لهؤلاء العدول ، و تخفيفا عليهم من تكاليف و مشقة التنقل إلى العاصمة الرباط . و من المنتظر إجراء امتحانات نهاية التمرين خلال شهر دجنبر المقبل ، و من ثم تعيين الناجحين في مراكز عملهم ، و تعزيز هذه المهنة بطاقات و كفاءات جديدة .

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن الوزارة و حرصا منها على تنمية الكفاءات بقطاع العدل وتأهيل الموارد البشرية العاملة به، فقد واصلت خلال سنة 2019، إهتمامها بموضوع التكوين الأساسي و التكوين المستمر و ذلك بالتنسيق مع المعهد العالي للقضاء ، و في هذا الإطار تميزت سنة 2019 بتخرج الفوج 42 للملحقين القضائيين الذي يضم 159 ملحقة و ملحقا قضائيا ، جرى تعيينهم من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية قضاة بمختلف

المحاكم الابتدائية بالمملكة ، في حين واصل الفوج 43 الذي يضم 140 ملحقة و ملحقا قضائيا فترة التكوين التي ستنتهي خلال الربع الأول من سنة 2020 .

أما بخصوص التكوين المستمر ، فقد بلغ عدد القضاة المستفيدين منه خلال سنة 2019 ما مجموعه 271 قاضيا . و بخصوص كتابة الضبط فقد استفاد خلال سنة 2019 ما مجموعه 471 موظفا جديدا من التكوين الأساسي ، و 3360 موظفا يعملون بالمحاكم و الإدارة المركزية لوزارة العدل و المعهد العالي للقضاء من التكوين المستمر .

و بخصوص الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة قضاة وموظفي قطاع العدل من طرف المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية، فقد عملت هذه المؤسسة في إطار الاعتمادات المبرمجة في ميزانيتها إلى اتخاذ العديد من التدابير في مجالات تدخلها، تهم السكن و التغطية الصحية التكميلية و الإعانات الطبية و المنح ، و كذا النقل بشقيه المهني و السياحي ، إضافة إلى خدمات الاصطياف .

الوضعية الرقمية لتنفيذ ميزانية 2019
ومشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 2020

أولا ـ تنفيذ ميزانية السنة المالية 2019

تميز تنفيذ الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنة المالية 2019 باعتماد مقاربة جديدة على أساس النتائج، من خلال حرص الوزارة على تحديث مناهج التدبير المالي وترسيخ مبادئ الحكامة والنجاعة في تنفيذ الميزانية، ونهج سياسة تشاركية وتعاقدية مع المصالح الخارجية في إطار سياسة اللاتمركز المالي والإداري.

جدول يبين الاعتمادات المفتوحة والمنفذة بالميزانية العامة

الميزانية العامة		الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات
ميزانية التسيير	فصل الموظفين	3 986 262 000,00	3 931 692 682,25
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	389 994 000,00	291 612 998,94
ميزانية الاستثمار		الاعتمادات المفتوحة: 299 250 000,00 الاعتمادات النهائية (تتضمن الترحيلات): 398 500 850,06	327 807 582,92
المجموع		4 774 756 850,06	4 551 113 264,11

وقد بلغ مجموع الالتزامات إلى غاية 21 نونبر 2019 ما يناهز **291 612 998,94 درهم** ، فيما يخص ميزانية التسيير (فصل المعدات والنفقات المختلفة) أي بنسبة تجاوزت **75%** من الاعتمادات المفتوحة ، حيث حرصت الوزارة في إطار ترشيد النفقات على برمجة النفقات ذات الطبيعة التسييرية بميزانية التسيير،

كتلك المتعلقة بمصاريف الماء و الكهرباء و الاتصالات السلكية و اللاسلكية و مصاريف شراء الشيات و الطوابع البريدية وكذا النفقات المتعلقة بالصيانة العامة ومواد الطبع.

أما فيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد عملت الوزارة على استغلال جميع الاعتمادات المفتوحة مع إعطاء الأولوية لبرمجة مشاريع البناء، حيث بلغ مجموع الالتزامات ما يناهز **327 807 582,92 درهم**، خصصت للالتزام و إعادة الالتزام بمجموعة من مشاريع البناء الجديدة و استكمال مجموعة من مشاريع البناء و التهيئة التي في طور الإنجاز .

وفيما يتعلق بميزانية الصندوق الخاص لدعم المحاكم ، فقد تم تخصيصها لتغطية مجموعة من النفقات المتعلقة بالبناء والتجهيز والإعانات الخاصة والجزافية، حيث بلغ مجموع الالتزامات بما فيها الترحيلات المتعلقة بالسنوات السابقة إلى غاية 21 نونبر 2019 ما مجموعه **1 810 197 374,10 درهم .**

و فيما جدول يبين الاعتمادات المفتوحة والمنفذة بميزانية الصندوق الخاص لدعم المحاكم

الحساب المرصد لأمور خصوصية	الاعتمادات المفتوحة	الالتزامات
الصندوق الخاص لدعم المحاكم	- الاعتمادات المفتوحة: 400 000 000,00 درهم - الاعتمادات النهائية (تتضمن الترحيلات): 2 328 855 497,69	1 810 197 374,10

مكنت هذه الاعتمادات المالية الهامة من صرف الإعانات التحفيزية لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط بقيمة **106 054 166,53 درهم** وبناء أو استكمال بناء وتهيئة العديد من المحاكم . كما تخصص من الصندوق اعتمادات مهمة من أجل استكمال البنية التحتية المعلوماتية للمحاكم في أفق تحقيق المحكمة الرقمية.

أما بخصوص صندوق التكافل العائلي، فقد بلغت مجموع الاعتمادات المالية المنفذة ما يناهز **309 229 036,06** درهم منذ سنة 2012 إلى غاية يومه، حيث تعمل الوزارة على تحويل الاعتمادات الضرورية لصندوق الإيداع والتدبير الذي يتكلف بصرفها للفئات المستفيدة، مع الإشارة إلى ان مجموع المقررات القضائية المنفذة بخصوص الاستفادة من مخصصات صندوق التكافل العائلي ، قد بلغت **30271** مقررا منذ سنة 2012 ، و خلال سنة 2019 و إلى حدود شهر نونبر ، تم تنفيذ **6586** مقررا ، بمبلغ إجمالي قدره **66 462 984,83** درهم . مع العلم أنه نظرا لتوسيع دائرة المستفيدين من صندوق التكافل العائلي خلال سنة 2018 ، فإن الوزارة ستعمل على تعبئة الموارد المالية الضرورية للاستجابة للطلبات الجديدة .

الحساب المرصد لأمور خصوصية	الاعتمادات المفتوحة	مجموع مبالغ المخصصات المالية الممنوحة بالدرهم ما بين سنتي 2012 أكتوبر 2019
صندوق التكافل العائلي	- الاعتمادات المفتوحة: 160 000 000.00 - الاعتمادات النهائية (بعد الرفع من سقف التحملات): 1 058 966 514,84	309 229 036,06 درهم

ثانيا ــ مشروع ميزانية السنة المالية 2020

أما بالنسبة لمعطيات مشروع الميزانية التي نحن بصددها اليوم، وكما تلاحظون في وثائق الميزانية التي بين أيدي حضراتكم، فإن هذه الوزارة، تبذل مجهودا كبيرا في مجال تحصيل الغرامات والإدانات النقدية، وبلغة الأرقام فإن الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2020 بلغت :

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2020)	مشروع قانون المالية 2020 / قانون المالية 2019
الموظفون	3 986 262 000.00	4 089 748 000.00	+19%
المعدات والنفقات المختلفة	389 994 000.00	351 317 000.00	-19%
الاستثمار	299 250 000.00	296 490 000.00	-1%
المجموع	4 675 506 000,00	5 361 930 000,00	+15%

أما فيما يخص الاعتمادات المالية المفتوحة بالحسابات المرصدة لأمور خصوصية، فإن الوزارة تستفيد من تسبيق يبلغ 400 مليون درهم بالنسبة للصندوق الخاص لدعم المحاكم و160 مليون درهم بصندوق التكافل العائلي في انتظار تحديد موارد الصندوقين ورفع سقف التحملات الخاص بهما خلال السنة المالية.

وترمي الوزارة من خلال هذه الموارد المالية المخصصة للسنة المالية 2020 إنجاز العديد من المشاريع على مستوى بناء وتجهيز وتحديث محاكم المملكة، نذكر منها ما يلي:

مشاريع البناء الجديدة لسنة 2020

المشاريع	الكلفة
المحاكم الابتدائية وأقسام قضاء الأسرة	
بناء المحكمة الابتدائية و قسم قضاء الأسرة بتحناوت	45 000 000.00
بناء المحكمة الابتدائية بالعيون	50 602 104,00
بناء المحكمة الابتدائية بالناظور	50 000 000,00
بناء محكمة قضاء الأسرة بصفرو	19 000 000.00
استكمال بناء قسم قضاء الأسرة بوزان	11 000 000,00
بناء قسم قضاء الاسرة بسلا	50 000 000,00
بناء المحكمة الابتدائية بالمحمدية	50 000 000.00
بناء المحكمة الابتدائية بسوق السبت أولاد نمة	30 000 000.00
بناء الحكمة الابتدائية بمشرع بلقصيري (الدراسات)	2 000 000.00
بناء المحكمة الابتدائية بتارجيست (الدراسات)	2 000 000.00
بناء المحكمة الابتدائية بالدريوش (الدراسات)	2 000 000.00
المديريات الفرعية الإقليمية	
بناء المديرية الفرعية الاقليمية بني ملال	10 000 000.00
مراكز القضاة المقيمين والمراكز الجهوية للحفظ	
بناء مركز القاضي المقيم بإفران	17 000 000.00
بناء مركز القاضي المقيم بمريرت	12 000 000.00
أشغال بناء مركز القاضي المقيم بميضار	8 500 000,00
بناء مركز القاضي المقيم باساكن	10 000 000.00
بناء مركز القاضي المقيم بصخور الرحامنة	11 842 000,00
بناء مركز القاضي المقيم باولادبرحيل	15 422 892.00
بناء مركز القاضي المقيم بأمزميز	14 000 000.00
بناء المركز القاضي المقيم بموقريصات	8 000 000,00
بناء المركز الجهوي للحفظ باكادير	34 685 622.00
المجموع	453 052 618,00

مشاريع التهيئة الجديدة لسنة 2020

المشاريع	الكلفة
استكمال تجديد وتهيئة المحكمة الادارية بالدار البيضاء	12 000 000,00
تهيئة وتوسعة المحكمة الابتدائية بأسفي	13 500 000.00
أشغال تهيئة المديرية الفرعية بالدار البيضاء	2 000 000.00
تهيئة محكمة الاستئناف بأسفي	12 000 000.00
تهيئة قسم قضاء الأسرة بابن احمد	9 000 000,00
توسعة وتهيئة قسم قضاء الأسرة بقلعة السراغنة	12 000 000.00
أشغال المساكة بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة والمحاكم الابتدائية بكل من سيدي قاسم وسيدي سليمان	8 000 000,00
التهيئة الكهربائية وتثبيت الشبكة المعلوماتية لفائدة قسم قضاء الاسرة بسيدي قاسم ومركز القاضي المقيم لمشرع سيدي يحيى الغرب	4 073 034,00
تهيئة مركز الحفظ بمكناس	4 000 000,00
أشغال التهيئة بالمديرية الفرعية الإقليمية بالقنيطرة	2 000 000.00
تركيب الطاقة الشمسية بمحاكم قضاء الأسرة بتاونات وميسور ومراكز القضاة القيمين بغفساي تافرانت اوطاط الحاج بولمان وتيسة للاضائة الخارجية والممرات بفاس	2 000 000.00
تهيئة المحكمة الابتدائية بالحسيمة	1 200 000,00
تهيئة نظام التكييف للمحكمة الابتدائية ميدلت	1 000 000,00
أشغال تهيئة مركز القاظي المقيم بتمسمان	1 000 000,00
أشغال التهيئة لفائدة المديرية الفرعية وقسم قضاء الأسرة بوجدة	1 000 000,00
تهيئة وتوسعة المحكمة الابتدائية بأبي الجعد	1 000 000,00
تهيئة محكمة الاستئناف بالحسيمة	800 000,00
تهيئة قسم قضاء الأسرة بتارجيست (بناية مركز القاضي المقيم القديمة)	800 000,00
توريد وتشغيل وثتبيت أنظمة الحماية من الحرائق لفائدة قاعات الخوادم ومقرات الارشيف بالبنايات التابعة للدائرة القضائية لبني ملال	600 000,00
تهيئة مكاتب الواجهة بالمحكمة الابتدائية بسيدي سليمان وسيدي قاسم	200 000,00
تهيئة قسم قضاء الأسرة بسيدي بنور ومركز القاضي المقيم بالزمامرة	300 000,00
تهيئة محكمة الاستئناف بالناضور	1 000 000,00
المجموع	89 473 034.00

مشاريع التجهيز الجديدة لسنة 2020

المشاريع	الكلفة
اقتناء السيارات و الدراجات النارية	20 000 000.00
اقتناء أثاث وعتاد المكتب الإدارة المركزية	4 000 000,00
اقتناء العتاد الأمني بعض الدوائر القضائية	7 000 000,00
اقتناء عتاد وأثاث المكتب لتجديد حظيرة الدوائر القضائية	49 000 000.00
المجموع في حدود تقريبة	80 000 000.00

مشاريع التحديث الجديدة لسنة 2020

المشاريع	الكلفة
تهيئة وتجهيز المركز المعلومياتي لوازارة العدلdata center	75 000 000,00
اقتناء حقوق استعمال حلول معلوماتية المطابقة لبرامج Microsoft والخدمات الموازية لها لفائدة وزارة العدل	70 000 000,00
استكمال تجهيز المحاكم بالهاتف الرقمي	25 000 000,00
منصة للسحابة المعلوماتية لوزارة العدل	15 000 000,00
مشروع منصة افتراضية بجميع معداتها وبرانمها لفائدة الإدارة المركزية لوزارة العدل	11 268 631,20
استكمال تجهيز المحاكم بكاميرات المراقبة	10 000 000,00
تجديد حواسب القضاة	6 000 000.00
تجديد الحظيرة المعلوماتية للإدارة القضائية	20 000 000.00
المجموع	232 268 631,20

برامج و مشاريع أخرى مبرمجة سنة 2020

إضافة إلى مشاريع البنية التحتية المبرمجة سنة 2020 ، فإن هناك مشاريع أخرى مبرمجة خلال نفس السنة تتعلق أساسا بتنزيل المخطط التشريعي و التوظيف و التكوين و مواصلة تنزيل المرسوم الجديد للخريطة القضائية ، و يمكن إجمال هذه المشاريع فيما يلي :

أ : على مستوى تنزيل المخطط التشريعي :

استكمالا لتنزيل المخطط التشريعي برسم هذه الولاية ، فإن الوزارة بصدد وضع اللمسات الأخيرة لإحالة مجموعة من مشاريع القوانين التي تكتسي أهمية بالغة في مجال العدالة ، و يتعلق الامر بمشروع قانون المسطرة المدنية و مشروع القانون المنظم للمفتشية العامة للشؤون القضائية و مشاريع القوانين المنظمة للمهن القانونية و القضائية ، كما يشمل المخطط التشريعي أيضا مشروع قانون المعهد العالي للقضاء و مشروع قانون يتعلق بالتعويض عن الخطأ الطبي .

من جهة أخرى سيتم الشروع قريبا في مناقشة عدد آخر من مشاريع القوانين التي تمت إحالتها على الأمانة العامة للحكومة ، و يتعلق الأمر بمشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير و تحصيل الأموال و الممتلكات المحجوزة او المصادرة و مشروع قانون يتعلق بتنظيم التحكيم والوساطة الاتفاقية .

ب : على مستوى استكمال تنزيل مرسوم الخريطة القضائية :

استكمالا لتنزيل مرسوم الخريطة القضائية الجديد ، تعتزم الوزارة خلال سنة 2020 فتح ثلاث محاكم ابتدائية جديدة نص عليها المرسوم المذكور ، و يتعلق الامر بالمحكمة الابتدائية بسيدي إيفني و المحكمة الابتدائية بجرادة و المحكمة الابتدائية بالحاجب .

ج : في مجال تعزيز القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة :

سعيا للرفع من نجاعة الأداء بالمحاكم ، تعتزم الوزارة خلال سنة 2020 تنظيم مباراة لتوظيف 300 ملحق قضائي استجابة لطلب المجلس الأعلى للسلطة القضائية و مساهمة منها لتقليص الخصاص المسجل في عدد القضاة العاملين بمحاكم المملكة ، كما تعتزم تنظيم مباراة لتوظيف 300 موظف لسد الخصاص الحاصل على مستوى المصالح المركزية و اللاممركزة للوزارة .

و في نفس السياق تعتزم تنظيم مباراة لولوج مهنة المفوضين القضائيين خلال سنة 2020 ، و ذلك من أجل تعزيز الموارد البشرية العاملة بالمحاكم في مجال التبليغ و التنفيذ .

و من اجل الرفع من مستوى العاملين بالقطاع و لاسيما القضاة ، فقد تم تسطير برنامج طموح يروم استفادة 1600 قاض خلال سنة 2020 .

مواكبة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

مواكبة للتنزيل التدريجي لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية 13/130، قامت وزارة العدل خلال سنة 2019 بإعداد تقرير نجاعة الأداء برسم سنة 2018 وتمت إحالته على المفتشية العامة للمالية كما قامت بإعداد مشروع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2020، استنادا لمشروع نجاعة الأداء لسنة 2019 في إطار المحافظة على استقرار البرامج، مع إدراج بعض التغييرات في المشاريع والأهداف والمؤشرات حيث تم التوصل الى هيكلة تضم 4 **برامج** و 12 **هدفا** و 26 **مؤشرا رئيسيا** 19 **مؤشرا فرعيا** ، و تتمثل برامج مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2020 في البرامج التالية :

- المواكبة والقيادة
- نجاعة الإدارة القضائية
- تحديث المنظومة القضائية والقانونية
- تعزيز الحقوق والحريات.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم نظرة عن منجزات وزارة العدل خلال سنة 2019 و البرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2020 .

و الحقيقة أن ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية خلال سنة 2019، يؤشر على أننا نسير في الاتجاه الصحيح، ويجعلنا نستشرف المستقبل بكل ثبات وعزم وتفاؤل، والحقيقة

أن ما بلغناه من منجزات ونتائج ما كان ليتحقق لولا العمل الجاد والإرادة الصادقة التي يتحلى بها كل الفاعلين في منظومة العدالة، و هي مناسبة نغتنمها لتوجيه كل عبارات الشكر والتقدير للسيد الرئيس الأول لمحكمة النقض الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والسيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة فضيلة الأستاذين المحترمين مصطفى فارس وامحمد عبد النباوي، لما لمسناه من طرفهما من روح التعاون البناء والمثمر وانخراطهما الإيجابي والكامل في كل أوراش الإصلاح التي تعرفها منظومة العدالة، والشكر موصول أيضا إلى المسؤولين القضائيين و قضاة المملكة وأطر وموظفي هيئة كتابة الضبط على تضحياتهم الجسام في سبيل إحقاق الحق والرفع من نجاعة أداء المحاكم وتسهيل الولوج إلى العدالة وتمكين المواطنين من حقوقهم في آجال معقولة وظروف جيدة، دون أن ننسى ما يقوم به السادة مساعدو القضاء من محامين ومفوضين قضائيين وخبراء قضائيين وعدول وموثقين ونساخ من مجهودات كبيرة تسهم في تكريس الإصلاح الذي تعرفه منظومة العدالة.

و الشكر موصول لكم انتم أيضا معشر المستشارين المحترمين على دعمكم لمشروع الإصلاح و تفاعلكم الإيجابي مع المبادرات التي نتقدم بها في هذا المجال ، و أنتهز هذه المناسبة لأجدد التزام وزارة العدل بمواصلة العمل بنفس الروح والعزم والإرادة والتعبئة الشاملة والمسؤولية الوطنية العالية، لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الكبير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح منظومة العدالة التي تضمنها البرنامج الحكومي، مسترشدين بالمرجعيات الدستورية والحقوقية والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله. و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته .

60

المملكة المغربية

وزارة العدل

الكتابة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

عرض السيد وزير العدل

بمناسبة تقديم الميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية أمام لجنة العدل و التشريع و حقوق الانسان بمجلس المستشارين

برسم سنة 2020

28 نونبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم؛

حضرات السيدات و السادة المستشارون المحترمون ؛

حضرات السيدات والسادة الافاضل؛

يسعدني أن أتناول الكلمة من جديد امام لجنتكم الموقرة، لتقديم الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2020، و البرامج المسطرة و المزمع تنفيذها خلال هذه السنة ، استنادا إلى مرجعيات أساسية حددها دستور المملكة و المتمثلة في تكريس استقلال السلطة القضائية ، و كذا التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده بصفته الضامن لاستقلال السلطة القضائية والواردة بخطب جلالته في العديد من المناسبات، والتي أكد فيها على الدور المحوري الذي يلعبه القضاء باعتباره الحصن المنيع لدولة الحق والقانون والرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لكن ، و قبل تقديم الخطوط العريضة لمشروع هذه الميزانية، اسمحولي حضرات السيدات و السادة المستشارين المحترمين ، أن أستعرض أمامكم أولا ، و بعجالة أهم منجزات المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2019 ، سواء على المستوى

التنظيمي أو التواصلي أو على المستوى المالي ، ثم الآفاق المستقبلية لعمل المجلس ، لأنهي هذا العرض باستعراض المضامين الكبرى لمشروع ميزانية المجلس خلال سنة 2020 .

أولا : منجزات المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2019 .

1 - نتائج الدورة العادية المنعقدة سنة 2019

عقد المجلس دورة عادية انطلقت أشغالها خلال شهر يناير من سنة 2019 ، و تضمنت عددا من النقط في جدول أعمالها ، و أسفرت عن النتائج التالية :

- ✓ ترقية 36 قاضيا من الدرجة الأولى الى الدرجة الاستثنائية؛
- ✓ ترقية 148 قاضيا من الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى؛
- ✓ ترقية 134 قاضيا من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية.
- ✓ الاستجابة ل 331 طلب انتقال من أصل 607 طلبا .
- ✓ تكليف 14 قاضيا في درجات أعلى .
- ✓ تغيير منصب 25 قاضيا من القضاة في وضعية إلحاق أو رهن إشارة .

- ✓ تعيين 160 قاضيا جديدا بمحاكم المملكة .
- ✓ تعيين نواب للمسؤولين القضائيين في 11 محكمة .
- ✓ عزل قاضية واحدة .
- ✓ الإحالة الى التقاعد الحتمي في حق قاض واحد؛
- ✓ الاقصاء المؤقت عن العمل لمدة ستة أشهر مع الحرمان من الأجر باستثناء التعويضات العائلية في حق قاض واحد مع نقله الى محكمة أخرى؛
- ✓ الاقصاء المؤقت عن العمل لمدة شهرين مع الحرمان من الأجر باستثناء التعويضات العائلية في حق سبعة قضاة مع نقلهم الى محاكم أخرى؛
- ✓ عقوبة التوبيخ في حق قاض واحد؛
- ✓ عقوبة الإنذار في حق خمسة قضاة؛
- ✓ البراءة لفائدة قاض واحد؛

إضافة إلى ما سبق، فقد أنجز المجلس دراسة حول الآثار القانونية لبرامج الرقمنة، حيث تم تشكيل لجنة خاصة تولت الوقوف على مدى الصلاحية التقنية لمجموعة من البرامج المعلومياتية المعدة من طرف وزارة العدل ، والتي تم الشروع في

تجربتها بعدد من محاكم المملكة، ودراسة آثارها على القوانين الاجرائية الجاري بها العمل ، واقتراح التعديلات القانونية اللازمة بشأنها.

كما عقد المجلس عدة لقاءات تواصلية مع مجموعة من الجمعيات المهنية للقضاة.

2 - تخليق مرفق القضاء

قامت المفتشية العامة للشؤون القضائية التابعة للمجلس بدراسة 22 تقريرا للتفتيش القضائي اللامركزي برسم برنامج 2018 و47 تقريرا عن برنامج سنة 2019 ، كما قامت بفتح 88 ملفا للبحث والتحري ومباشرة إجراءات البحث والتقصي بخصوص وقائعها ، و انهت الأبحاث والتحريات المتعلقة ب 18 ملفا عن سنة 2018 و55 ملفا عن سنة 2019، رُفِعَ بشأنها 73 تقريرا للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ترتب عنها اقتراح إحالة 43 قاضيا على أنظار هذا المجلس ، فضلا عن دراسة وإجراء الأبحاث الأولية بشأن 121 شكاية وتظلما ، مع العلم أن قطب الشؤون القضائية بالمجلس عمل على معالجة 2490 شكاية من أصل 2668 شكاية أي بنسبة 94%.

3 - تدبير الموارد البشرية

اعتبارا للدور المهم الذي يلعبه العنصر البشري في تنزيل الاوراش الإصلاحية الكبرى و مواكبتها ، قام المجلس بعدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز الموارد البشرية التابعة له ، حيث قام في هذا الصدد بما يلي :

- ✓ استكمال تنزيل النظام الداخلي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية من خلال تعيين رؤساء الوحدات؛
- ✓ تعزيز الموارد البشرية للمجلس عبر استقطاب قضاة وموظفين من قطاع العدل وقطاعات أخرى، في إطار مسطرتي الوضع رهن الإشارة والإلحاق؛
- ✓ توظيف 26 محافظا قضائيا من الدرجة الثانية و18 مهندس دولة من الدرجة الأولى؛
- ✓ تنظيم دورة تكوينية لفائدة 30 مسؤولا قضائيا (12 رئيس محكمة ابتدائية و18 وكيلا للملك) .
- ✓ تنظيم دورة تكوينية لفائدة الأطر الجديدة المعينة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية البالغ عددهم 44 إطارا، خضعوا خلالها لتكوين أساسي بالمعهد العالي للقضاء ولتدريب ميداني بمختلف مصالح المجلس وبعض المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبالإدارة المركزية لوزارة العدل.

4 - التعاون والشراكة

تميزت سنة 2019 بنشاط مكثف للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في مجال التعاون القضائي الدولي ، حيث تم استقبال عدد من الوفود الأجنبية التي زارت المغرب ، و تم توقيع اتفاقية توأمة مع المجلس الأعلى للعدالة ببلجيكا ، كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس القضاء الأعلى بدولة فلسطين، هذا فضلا عن القيام بزيارات لعدد من الدول قصد التعرف على نظام المحاكم العليا بها ، و المشاركة في حفل افتتاح السنة القضائية بالمملكة الاسبانية.

5 - على مستوى الدراسات وإبداء الرأي

تمثلت حصيلة المجلس في هذا الجانب في إعداد مجموعة من الدراسات وإبداء العديد من الآراء، نذكر منها:

- ✓ دراسة حول مهنة المفوضين القضائيين .
- ✓ دراسة حول مشروع القانون التنظيمي رقم 26 -16 المتعلق بترسيم الأمازيغية؛
- ✓ إبداء الرأي بشأن مسودة مراجعة القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية الموجه إلى السيد الأمين العام للحكومة؛

- ✓ ابداء ملاحظات واقتراحات بشأن مشروع قانون يتعلق باستعمال الوسائط الالكترونية في المسطرة المدنية؛
- ✓ ابداء الرأي حول مشروع قانون رقم 19.46 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.13 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛

6 - على مستوى التواصل

في إطار أنشطته التواصلية و العلمية و الثقافية و انفتاحه على المحيط الخارجي ، نظم المجلس و شارك في عدد من الأنشطة و الندوات و المؤتمرات التي تدخل ضمن مجال اهتمامه و اختصاصه ، نذكر منها :

- ✓ تنظيم أربع لقاءات تواصلية وندوة علمية في رواق المجلس الأعلى للسلطة القضائية ضمن فعاليات الدورة 25 من المعرض الدولي للنشر والكتاب؛ فبراير 2019.
- ✓ تنظيم المؤتمر الإقليمي الأول لقاضيات إفريقيا المنعقد بمدينة فاس خلال الفترة الممتدة من 10 الى 12 أكتوبر 2019؛
- ✓ المشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي الثاني للعدالة المنعقد بمراكش بتاريخ 21و22 أكتوبر 2019.

7 - تحديث وسائل العمل

حرصا منه على تطوير طريقة العمل و تحديثها و توسع مجال استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في تدبير أشغاله و مهامه ، انخرط المجلس بكل فعالية في ورش التحديث و الرقمنة ، و ذلك من خلال إنجاز مجموعة من الأعمال أهمها :

- ✓ وضع منظومة معلوماتية لتدبير الوضعية المهنية للقضاة؛
- ✓ تطوير فضاء إلكتروني خاص بالمجلس عبر الشبكة العنكبوتية لتأمين التواصل بين المجلس ومختلف محاكم المملكة، وبين المحاكم فيما بينها؛
- ✓ إعداد تطبيقية معلوماتية خاصة بتدبير المباريات التي ينظمها المجلس؛
- ✓ تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس؛
- ✓ إعداد برنامج معلوماتي لتدبير ومواكبة وتتبع الشكايات التي ترد على المجلس؛
- ✓ إعداد برنامج للأرشيف الإلكتروني لتدبير الملفات المهنية والإدارية للقضاة؛
- ✓ الشروع في عملية المسح الضوئي للملفات الورقية الخاصة بالقضاة وتشفيرها وتخزينها بالخادم المعلومياتي للمجلس؛

ثانيا : مشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2020 .

تم إعداد هذا المشروع في احترام تام للتوجهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة الرامية الى ترشيد النفقات العمومية في العديد من المجالات، وبناء على الحاجيات الضرورية المعبر عنها من طرف مختلف مكونات المجلس، اعتمادا على برمجة ميزانياتية ترتكز على فرضيات واقعية وموضوعية، و تستحضر المقاربات الجديدة للتدبير الميزانياتي المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 13 - 130 لقانون المالية، وذلك وفق التفصيل التالي:

1 - ميزانية التسيير

أ - فصل الموظفين :

من أجل تعزيز الموارد البشرية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بأطر وكفاءات قارة ومتنوعة، سواء من خلال التوظيفات الجديدة أو عن طريق اللجوء إلى مسطرة الإلحاق أو عبر إدماج العاملين بالمجلس الموضوعين رهن إشارته، تم تخصيص 100 منصب مالي لهذا الغرض برسم السنة المالية 2020 موزعة كالتالي:

- ✓ 90 محافظا قضائيا من الدرجة الثانية؛
- ✓ 10 قضاة من الدرجة الاستثنائية.

وقد رصد لهذه المناصب وكذا المناصب المكونة لكتلة أجور المجلس الحالية، علاوة على مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، والترقيات المتوقعة في الرتبة والدرجة ومبلغ الإعانات الجزافية وكذا الزيادات المترتبة عن الحوار الاجتماعي، غلاف مالي إجمالي حدد في مبلغ 89.751.000,00 درهم.

ب - فصل المعدات والنفقات المختلفة :

من أجل ضمان السير العادي والمنتظم للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتمكينه من الوسائل الضرورية لحسن سيره، تم تخصيص غلاف مالي برسم السنة المالية 2020 قدره 237.630.000,00 درهم موزعة كما يلي:

92.800.000,00 درهم لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

144.830.000,00 درهم لفائدة رئاسة النيابة العامة.

2 - ميزانية الاستثمار

تطبيقا لمقتضيات المادة 5 من القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية التي تنص على ضرورة تخصيص مقر ملائم للمجلس بمدينة الرباط

يجسد استقلاليته كهيئة دستورية، ومن أجل توفير الإمكانات المادية والتقنية اللازمة لقيام جميع مكوناته بمهامها على الوجه المطلوب، تم رصد غلاف مالي قدره 159.800.000,00 درهم كاعتمادات أداء إلى جانب مبلغ 23.800.000,00 درهم سيتم تحويله لفائدة رئاسة النيابة العامة، كما تم رصد غلاف مالي اجمالي قدره 192.800.000,00 درهم كاعتمادات الالتزام برسم سنة 2020.

ثالثا : الآفاق المستقبلية لعمل المجلس الأعلى للسلطة القضائية

وضع المجلس الأعلى للسلطة القضائية برنامج عمل يمتد على المدى المتوسط و البعيد يروم مواصلة تنزيل هياكله التنظيمية، وتوفير الفضاءات الملائمة التي تجسد استقلال السلطة القضائية، و تحديث وسائل العمل التي من شأنها الرفع من فعالية ونجاعة أداء كل أجهزته ، فضلا عن تعزيز التواصل المؤسساتي، وتبني استراتيجية جديدة في مجال التكوين باعتباره رافعة أساسية لتحسين مستوى العمل القضائي.

1 - استكمال هيكلة وتنظيم المجلس

ترتكز استراتيجة المجلس في هذا المجال على ما يلي :

- ✓ المساهمة في استصدار القانون المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية والحرص على تنظيمها وتفعيلها بما يتماشى مع ضمان نزاهة القضاء وجديته ومع حماية استقلالية السلطة القضائية وتكريس الضمانات الممنوحة للقضاة؛

- ✓ إحداث اللجان الموضوعاتية اللازمة للرفع من مستوى أداء المجلس وإدارته خاصة في مجالي التواصل والتحديث؛
- ✓ تفعيل الهيئة المشتركة للتنسيق بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل وذلك من خلال إعداد وتنزيل برنامج عمل مشترك وإعداد مساطر تؤطر معالجة القضايا التي تستدعي التنسيق بما يخدم استقلالية السلطة القضائية ونجاعة الإدارة القضائية.

2 - تحديث وسائل عمل المجلس

وضع المجلس خطة ترمي إلى ما يلي :

- ✓ اعداد خطة عمل للنهوض بأرشيف المجلس ، من خلال العمل على رقمتنه بالكامل ومسحه ضوئيا وتدبيره عبر برنامج معلوماتي خاص بشكل يضمن أفضل معايير الأمان والسلامة؛
- ✓ تبني طرق ومساطر جديدة لمعالجة الشكايات والتظلمات الواردة على المجلس .
- ✓ وضع الصيغة النهائية لمدونة أخلاق القضاة .
- ✓ وضع خطة استراتيجية لتطوير النظم المعلومياتية عبر إعداد وتنفيذ مخطط مديري يضمن تكامل هذه النظم بما يحقق أهداف المجلس.

- ✓ تعزيز القوة الاقتراحية والدور الاستشاري للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في مجال تطوير منظومة العدالة؛
- ✓ إنجاز الدراسات وإعداد التقارير المتعلقة بتدبير منظومة العدالة؛
- ✓ إعادة النظر في التنظيم الهيكلي الحالي للمجلس؛
- ✓ إشراك المجلس الأعلى للسلطة القضائية في إعداد ميزانية تدبير المحاكم؛

3 - التعاون والشراكة

ستتميز سنة 2020 باحتضان المجلس لأنشطة دولية مهمة تتمثل على وجه الخصوص في :

- ✓ استضافة المؤتمر الدولي للنساء القاضيات بمدينة مراكش بشراكة مع الجمعية الدولية للنساء القاضيات بواشنطن، والذي من المرتقب أن يعرف مشاركة أكثر من 4000 قاضية.
- ✓ استضافة المغرب لفعاليات الشبكة الإفريقية للقضاة البيئيين برئاسة قاضية مغربية، والذي من المرتقب أن يعرف مشاركة حوالي 50 دولة إفريقية؛
- ✓ توطيد علاقات التعاون مع المؤسسات المماثلة في الدول الشقيقة والصديقة وتنفيذ اتفاقيات التعاون والشراكة مع الشركاء الدوليين و الوطنيين.

4 - تفعيل التواصل المؤسساتي

وعيا منه بأهمية التواصل المؤسساتي في التعريف بالمجلس وفي تمتين علاقاته مع محيطه المهني والمؤسساتي وتفاعله الإيجابي مع القضاة وقضاياهم وتطلعاتهم، سينكب المجلس على تقوية وتحديث قدراته التواصلية وذلك من خلال:

- ✓ تطوير محتويات الموقع الإلكتروني الخاص بالسادة القضاة؛
- ✓ إحداث قناة خاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية بموقع التواصل الاجتماعي YOUTUBE.؛
- ✓ إعداد اللقاءات التواصلية مع ممثلي مختلف وسائل الإعلام، و المؤسسات الوطنية ومع المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني؛
- ✓ إعداد وصلات إعلامية سمعية بصرية خاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

5 - التكوين الأساسي و المستمر

إيمانا منه بدور التكوين في الرفع من الأداء القضائي لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، سيعمل المجلس على القيام بما ينتظر منه في هذا المجال وذلك من خلال:

- ✓ السهر على تكوين المسؤولين القضائيين والرفع من قدراتهم التدبيرية؛
- ✓ تكوين وإعداد المرشحين لتقلد مناصب المسؤولية؛
- ✓ تكوين القضاة في مجال حقوق الإنسان وفي أخلاقيات المهنة والتواصل؛

وفي هذا الصدد من المتوقع أن يقوم المجلس خلال سنة 2020 بتنظيم:

- ✓ 31 دورة للتكوين المستمر لفائدة القضاة؛
- ✓ 11 دورة للتكوين المستمر لفائدة المسؤولين القضائيين؛
- ✓ 30 دورة للتكوين المستمر لفائدة العاملين بالمجلس؛

علاوة على دورات التكوين الأساسي التي سيستفيد منها الموظفون الجدد.

السيد الرئيس المحترم حضرات السيدات و السادة المستشارون المحترمون

تلكم نظرة موجزة عن منجزات المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2019 ، و مشروع الميزانية المقترحة لسنة 2020 ، و أفاق عمله المستقبلية .

و إننا لعلى يقين أننا سنجد في السلطة التشريعية سندا و دعما يمكن المجلس الأعلى للسلطة القضائية من القيام بمهامه الدستورية ، و يساهم في ترسيخ استقلالية السلطة القضائية و الحفاظ على الامن القضائي للمواطنين .

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية للأمانة العامة للحكومة

= برسم السنة الماليـة 2020 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019-2020
دورة أكتوبر 2019

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية الفرعية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نونبر 2019، برئاسة السيد محمد حيتوم الخليفة الثالث لرئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد الحجوي الأمين العام للحكومة، الذي قدم عرضا مفصلا أبرز في محتواه حصيلة عمل ونشاط الأمانة العامة للحكومة خلال سنة 2019، وذلك من خلال تقديم وتحليل بعض المؤشرات الإجمالية الأساسية والمعطيات التركيبية المتعلقة بالعمل التشريعي والتنظيمي الذي انصهرت فيه جهود الأمانة العامة للحكومة خلال هذه السنة، والإكراهات التي ينبغي مواجهتها، والرهانات المستقبلية ذات الصلة بتجويد الإنتاج القانوني والرفع من مردوديته.

وفي هذا الإطار أكد السيد الأمين العام للحكومة أن مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية التي تم إعدادها واعتمادها برسم هذه السنة، تندرج بصفة أساسية في سياق مواصلة تفعيل عدد من المقتضيات الدستورية والإصلاحات المؤسساتية، وتأطير مجالات السياسات الاجتماعية للدولة، ووضع إطارات قانونية جديدة تهم السياسة الاقتصادية والمالية، التي تجسدت من خلالها التوجهات الكبرى في المجال التشريعي والتنظيمي، حيث توجت بمصادقة ثلاث مجالس وزارية على 34 اتفاقية دولية، 33 منها مدعومة بمشاريع قوانين، ومشروع قانون تنظيمي، بالإضافة إلى المصادقة على 7 مشاريع مراسيم تنظيمية تهم المجال

العسكري، والتداول في شأن تعيين 33 مسؤولا في مناصب عليا، وفيما يخص اجتماعات مجلس الحكومة، فقد صرح أنها بلغت 41 اجتماعا من مجموع 126 اجتماعا منذ تنصيب الحكومة، هذا إلى جانب المصادقة على 33 اتفاقية دولية، منها ما هو مدعوم بمشاريع القوانين، ومنها ما هو مدعوم بمشاريع قوانين تنظيمية، إضافة إلى المصادقة على 149 مشروع مرسوم تنظيمي، وعلى مقترحات تعيين 146 مسؤولا في مناصب عليا.

وأفاد أن الأوراش الإصلاحية الكبرى المتعلقة بالعمل التشريعي والتنظيمي الذي ساهمت الأمانة العامة للحكومة في إعداده وتنسيقه، خاصة فيما يهم التوجهات الكبرى في المجالين التشريعي والتنظيمي، انصبت على مواصلة تفعيل أحكام الدستور والإصلاحات المؤسساتية والاجتماعية، وتنفيذ التوجهات الملكية السامية، ومواكبة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، لاسيما الإصلاحات التشريعية التي تهم المراكز الجهوية للاستثمارات وإحداث اللجن الجهوية الموحدة، ومراجعة الإطار القانوني الخاص بالصفقات والطلبيات العمومية المتعلقة بالجماعات الترابية، مع السهر على ملاءمة التشريعات مع الالتزامات الدولية للمملكة في مجال القانون الجنائي وحقوق الإنسان، إضافة إلى العناية والاهتمام بمقترحات القوانين والمراسيم التطبيقية، والعمل على تقديم استشارات قانونية تشمل مجالات مختلفة.

هذا، وفيما يخص تأطير بعض المهن المنظمة والهيئات المهنية والجمعيات، أشار السيد الأمين العام للحكومة على حرصه في معالجة ملفات طلبات الرخص المتعلقة بالمهن والتراخيص في مزاولتها، حيث بلغت عدد الرخص المسلمة خلال هذه السنة ما مجموعه 1586 رخصة، كما انكبت الأمانة العامة للحكومة بشكل تشاركي مع القطاعات الحكومية المعنية على إعداد وصياغة القوانين المنظمة لعدد من المهن قصد منحها إطارا قانونيا ملائما لأنشطتها.

وفي سياق آخر، أفاد السيد الأمين العام حرصه على الاستمرار في تطوير عمل ومناهج اشتغال الأمانة العامة للحكومة في إطار الانفتاح على محيطها المؤسسي، خاصة التشريعي منه، وفق مقاربة جديدة أفرزت محددات أساسية مرتبطة بجودة القانون واليقظة والذكاء القانونيان وتحديث وتطوير آليات اشتغال الأمانة العامة للحكومة، من خلال مواصلة تنفيذ مشروع الرقمنة، ونشر مسودات مشاريع النصوص على المواقع الإلكترونية قبل عرضها على مسطرة المصادقة بعدما حظيت باهتمام كبير من مختلف الفاعلين.

وفي الختام، استعرض مشروع الميزانية المرصودة للأمانة العامة للحكومة برسم سنة 2020، والتي يبلغ مجموعها 85.310.000 وهي موزعة كالآتي:

- ميزانية التسيير:

- الموظفون والأعوان: 78.537.000درهم ؛
- المعدات والنفقات المختلفة: 17.971.000 درهم.

- ميزانية الاستثمار: 3.040.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيدات والسادة المستشارون في مستهل مداخلاتهم بالدور المحوري الذي تضطلع به الأمانة العامة للحكومة في صياغة القوانين وتجويدها، منوهين بالإنجازات المحققة من الأمانة العامة للحكومة، التي تندرج في إطار الإسهام في البناء المتكامل للترسانة القانونية الوطنية، من مدخل العمل على تطويرها مواكبة في ذلك للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستجدة على المستويين الوطني والدولي.

وفي هذا السياق، أشار السيدات والسادة المستشارون أن الأوراش الكبرى المتعلقة بالعمل التشريعي والتنظيمي الذي ساهمت الأمانة العامة للحكومة في إعداده وتنسيقه، تستجيب لروح تفعيل المضامين الدستورية، خاصة في الشق المتعلق بالإدارة العمومية، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمارات، ومجال التعمير، وتحقيق المساواة أمام القانون، مشيدين في هذا الإطار بالتفاعل الايجابي والجاد للأمانة العامة للحكومة المبني على العمل الدؤوب على مواصلة تنزيل أحكام الدستور، وتجويد وتطوير الترسانة القانونية، استجابة لمتطلبات الإصلاحات المؤسساتية ببلادنا.

وفي معرض الحديث عن دراسة الأثر الخاصة بالنصوص التشريعية لمعرفة مدى انعكاساتها على أرضية الواقع، أشار أحد السادة المستشارين أن بعض القوانين لا تجد طريقها إلى التطبيق الفعلي، خاصة في مجال زجر المخالفات في مجال التعمير، متسائلا في هذا السياق، عن مدى إمكانية مواكبة النصوص القانونية الصادرة وتقييم فعاليتها.

أما في ما يخص الميزانية المرصودة للأمانة العامة للحكومة فقد أجمع السيدات والسادة المستشارون على كونها غير كافية، وأن الأمانة العامة للحكومة تسهر على إنتاج القانون والاستشارات القانونية وأن عمودها الفقري هو العنصر البشري، داعين في هذا الإطار إلى الرفع من الميزانية المخصصة لهذه المؤسسة للقيام بالدور المنوط بها في أحسن الظروف.

هذا، وفي سياق تفاعل السادة المتدخلين مع مضامين عرض السيد الأمين العام للحكومة، طالب السيدات والسادة المستشارون في معرض مناقشتهم بما يلي:

- مراجعة الترسانة القانونية انسجاما مع المستجدات الدستورية والراهنة؛
- دراسة أثر النصوص القانونية بدراسة الجدوى قبل التنزيل وبعده؛

- الإسراع بإصدار النصوص التنظيمية والمراسيم التطبيقية؛
- إعادة النظر في كيفية تعامل الأمانة العامة للحكومة مع المبادرات البرلمانية في مجال التشريع؛
- إعادة النظر في القانون المنظم للجمعيات بتقوية آليات الرقابة على الإحسان العمومي؛
- تبسيط مساطر حصول الجمعيات على صفة المنفعة العامة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد الأمين العام للحكومة عن التنويه بالملاحظات والمقترحات الوجيهة، المدلى بها من السيدات والسادة المستشارين، التي تنم عن إدراكهم بأهمية الدور الذي تلعبه الأمانة العامة للحكومة، في مجال الرقي بالترسانة القانونية عن طريق تجويدها وتطويرها، انسجاما بذلك مع المرجعية الدستورية الوطنية والمتطلبات الواقعية، مؤكدا في نفس السياق، أن الأمانة العامة للحكومة ستعمل في حدود الاختصاصات الموكلة لها، على دراسة هذه المقترحات، والأخذ بما يمكن الأخذ به من أجل المساهمة في تطوير الترسانة القانونية ببلادنا.

وأشار في هذا الإطار إلى أن البطء الحاصل في مجال إعداد بعض القوانين والنصوص التطبيقية، راجع إلى حرص الأمانة العامة للحكمة على تحقيق جودة العمل التشريعي والتنظيمي الذي يتطلب وقت كاف لذلك، ومن جهة أخرى، أكد السيد الأمين العام للحكومة على وجود قصور في بعض الجوانب من الترسانة القانونية المؤطرة للعمل الجمعوي، خاصة فيما يخص رقابة الإدارة على المساعدات المقدمة للجمعيات، مشددا على الحرص الحكومي على تجويد المنظومة القانونية لتواكب المتطلبات الراهنة.

وفي سياق رده على دراسة أثر النصوص التشريعية والتنظيمية، أوضح السيد الأمين العام أن العملية تعد بمثابة عقلنة للعمل التشريعي، وللحد من التضخم التشريعي، إلا أن هذا العمل يحتاج لكفاءة ومنهجية خاصة للاشتغال، مفيدا أن الأمانة العامة للحكومة مقبلة على إصدار المرسوم الذي يحدد أعضاء اللجنة التي تتكون من قطاعات حكومية وخبراء تجتمع للنظر والبت في النتائج التي جاءت في تقرير القطاع الذي قام بدارسة الأثر، وفي نفس السياق، دعا السيد الأمين العام للحكومة لإيجاد صيغة وآلية قانونية تخول لأعضاء مجلس المستشارين المشاركة في مقاربة دراسة الأثر بحكم كفاءتهم وخبرتهم العملية في رصدهم للإشكالات المحلية للمواطنات والمواطنين.

وفي الختام، جدد السيد الأمين العام للحكومة حرصه على مدّ جسور التواصل بين الأمانة العامة للحكومة والمؤسسة التشريعية، بدعوة اللجنة الموقرة لتنظيم لقاء تواصلي بمقر الأمانة العامة للحكومة، تعرضُ فيه للنقاش الهادف والحوار البناء كل القضايا القانونية ذات الاهتمام المشترك بين المؤسستين.

عرض السيد الأمين العام للحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية

الأمانة العامة للحكومة

مداخلة السيد الأمين العام للحكومة
أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
بمجلس المستشارين بمناسبة تقديم ومناقشة
مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة
برسم سنة 2020

الجمعة 2 ربيع الثاني 1441 (29 نوفمبر 2019)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

إنها لمناسبة سعيدة أن يتجدد اللقاء بلجنتكم الموقرة، معربا لكم، باسمي وباسم كافة العاملين بمصالح الأمانة العامة للحكومة، عن جزيل الشكر لإتاحتكم لنا هذه الفرصة الهامة، التي لا نريدها لحظة لاستعراض حصيلة ما أنجزناه خلال هذه السنة، واستشراف ما نحن مقبلون عليه من أعمال وأنشطة وأوراش برسم السنة القادمة فحسب، ولكننا نعتبرها كذلك مناسبة سانحة لنتقاسم مع حضراتكم، انشغالات الأمانة العامة للحكومة واهتماماتها، والتأكيد على عزمنا وحرصنا لمد جسور التواصل الفعال والتعاون البناء مع لجنتكم الموقرة من أجل تحقيق التفاعل الأمثل لإضفاء المزيد من الفعالية والنجاعة على منظومتنا القانونية، ومناقشة سبل تطويرها وضمان جودتها، بما يكفل مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي

تعرفها بلادنا، وبما يستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين، وتطلعات مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وسأركز في مداخلتي هاته، على تقديم وتحليل بعض المؤشرات الإجمالية الأساسية والمعطيات التركيبية المتعلقة بالعمل التشريعي والتنظيمي الذي انصهرت فيه جهود الأمانة العامة للحكومة خلال هذه السنة، والإكراهات التي ينبغي مواجهتها، والرهانات المستقبلية التي نرى من الأنسب استحضارها مع حضراتكم، ذات الصلة بتجويد الإنتاج القانوني والرفع من مردوديته، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية، يأتي في مقدمتها :

المحور الأول : الأوراش الإصلاحية الكبرى المتعلقة بالعمل التشريعي والتنظيمي الذي ساهمت الأمانة العامة للحكومة في إعداده وتنسيقه؛

المحور الثاني : تأهيل الإطار القانوني المتعلق ببعض المهن المنظمة والهيئات المهنية وبالجمعيات؛

المحور الثالث : الآليات المعتمدة لتطوير عمل الأمانة العامة للحكومة والرفع من أدائها؛

وأخيرا، مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2020.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين.

المحور الأول :

الأوراش الإصلاحية الكبرى المتعلقة بالعمل التشريعي والتنظيمي الذي ساهمت الأمانة العامة للحكومة في إعداده وتنسيقه

تشير المعطيات الإجمالية المتعلقة بتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة برسم هذه السنة إلى أن مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية التي تم إعدادها واعتمادها، تندرج بصفة أساسية في إطار مواصلة تفعيل عدد من المقتضيات الدستورية والإصلاحات المؤسساتية، وتأطير مجالات السياسات الاجتماعية للدولة، ووضع أطر قانونية جديدة تهم السياسة الاقتصادية والمالية، تجسدت من خلالها التوجهات الكبرى في المجال التشريعي والتنظيمي.

ففي هذا الصدد، انعقدت ثلاثة مجالس وزارية، تمت خلالها المصادقة على أربع وثلاثين (34) اتفاقية دولية، منها ثلاث وثلاثون (33) مدعومة بمشاريع قوانين، ومشروع قانون تنظيمي، بالإضافة إلى المصادقة على سبعة (7) مشاريع مراسيم تنظيمية تهم المجال العسكري، والتداول في شأن تعيين خمسة وثلاثين (35) مسؤولا في مناصب عليا.

أما على مستوى اجتماعات مجلس الحكومة، فقد بلغت، منذ بداية هذه السنة، إحدى وأربعين (41) اجتماعا من مجموع مائة وستة وعشرين (126) اجتماع منذ تنصيب هذه الحكومة في أبريل 2017. وقد تمت، خلال هذه السنة، المصادقة على ما يناهز ثلاثا وثلاثين (33) اتفاقية دولية، اثنان وثلاثون (32) منها مدعومة بمشاريع قوانين، وخمسة وعشرين (25) مشروع قانون، ومشروعي قانونين تنظيميين، إضافة إلى المصادقة على مائة وتسعة وأربعين (149) مشروع مرسوم تنظيمي، وعلى مقترحات تعيين مائة وستة وأربعين (146) مسؤول في مناصب عليا.

وعلاوة على هذه المعطيات التركيبية، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اتخذت عددا من التدابير ذات الصلة بمراجعة وملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع أحكام المعاهدات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، وكذا متطلبات التقارب القانوني المعتمد في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فضلا عن التفاعل الإيجابي للحكومة مع مقترحات القوانين، وحرص الأمانة العامة للحكومة على الرفع من وتيرة استصدار المراسيم التطبيقية المجسدة لإرادة المشرع؛ ونحن ندرك أنه هاجس مشترك، بالنسبة إليكم وإلينا على السواء.

وسأنهي هذا المحور بعرض موجز حول الاستشارات القانونية التي تقدمها الأمانة العامة للحكومة.

I - التوجهات الكبرى في المجالين التشريعي والتنظيمي

1- ففيما يخص العمل التشريعي والتنظيمي المتعلق بمواصلة تفعيل أحكام الدستور والإصلاحات المؤسساتية، تم إصدار القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع

الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، والذي يعد تكريسا للتعددية الثقافية واللغوية ومسارا لصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتنا الوطنية.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الموجهة إلى الحكومة من أجل إعداد ميثاق للاتمركز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة وتوفير الشروط اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية للدولة على الصعيد الترابي، تم نشر النص التنظيمي المرجعي المتعلق بالميثاق الوطني للاتمركز الإداري، والذي يعد نصا مؤسسيا لسياسة جديدة للدولة في مجال التنظيم الإداري للمملكة، وإصلاحا عميقا للمنظومة الإدارية الوطنية ولنظام الحكامة الذي ستكون له، بحول الله، آثار إيجابية على حسن تنظيم المرافق العمومية، وتجويد الخدمة العمومية التي تقدمها للمرتفقين.

ومن أجل إرساء اللبنات الأساسية لهذا الورش الهام، تمت المصادقة على غالبية التصاميم المديرية المحددة للاختصاصات التي سيتم نقلها أو تفويضها إلى المصالح اللاممركزة.

كما تم، في نفس السياق، إعداد مشروعي قانونين في غاية الأهمية، الأول بمثابة ميثاق للمرافق العمومية، والثاني يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ؛ ومن شأن هذين المشروعين أن يساهما في تطوير أداء المرافق العمومية ببلادنا من أجل النهوض بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية أواصر الثقة بين الإدارة والمواطن وفق مساطر وإجراءات دقيقة وشفافة.

ومن جهة أخرى، اعتمدت الحكومة، خلال هذه السنة، جملة من الإصلاحات المؤسساتية، تمثلت في إحداث عدة لجن وطنية ووزارية، نذكر منها : اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، وهيئة تنسيق السوق الآجلة،

والمجلس الأعلى للماء والمناخ، وغيرها من اللجن الوظيفية التي تعمل كآليات إلى جانب الحكومة من أجل مساعدتها على القيام بمهامها الدستورية في تفعيل السياسات العمومية.

2- أما فيما يتعلق بالنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالمجال الاجتماعي، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، قامت الحكومة بإعداد جملة من مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية، همت عدة إصلاحات جوهرية شملت على الخصوص:

- مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بتدبير أملاك الجماعات السلالية وتنظيم الوصاية عليها قصد تكريس المساواة بين المرأة والرجل أعضاء الجماعة السلالية في الحقوق والواجبات طبقا لأحكام الدستور، وكذا من أجل تمكين أعضاء الجماعات السلالية من تملك الأراضي الجماعية المخصصة للحرث للاستقرار بها، مع فتح إمكانية تفويتها لفائدة الفاعلين الاقتصاديين الخواص، إلى جانب الفاعلين العموميين لإنجاز

مشاريع استثمارية، مما سيمكن من إدماج الرصيد العقاري الجماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛

- تنزيل الرؤية الإستراتيجية 2015-2030 المتعلقة بإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي من خلال نشر القانون-الإطار رقم 51.17 الذي يشكل إطارا مرجعيا جديدا للارتقاء بالمدرسة المغربية؛

- إرساء منظومة وطنية متكاملة ومندمجة لتسجيل الأسر والأفراد الراغبين في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، ووضع تصور موحد لتنفيذ هذه البرامج بشكل منصف وشفاف لتجاوز الإشكاليات التقنية التي تعيق إيصال الاستفادة الفعلية منها إلى الفئات التي تستحقها، والعمل على تحسين مردودية البرامج المذكورة، وذلك من خلال سجل اجتماعي موحد سيحدث لهذا الغرض.

وجدير بالذكر أن الحكومة قد أعدت كذلك جملة من النصوص التي أطرت من خلالها عددا من الأنشطة الاجتماعية والمهنية، وعددا من القطاعات في إطار مقاربة لتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية و تقديم الخدمات الاجتماعية وإعادة هيكلة القطاعات والأنشطة ؛ من ذلك مشاريع قوانين تتعلق على التوالي بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، وبتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية، وكذا تنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين الذي تم التداول في شأنه بمجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 21 نوفمبر 2019، والنصوص التنظيمية المتعلقة بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، وبتمكين المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ونظام خاص للمعاشات، وبتأطير عمل العاملات والعمال المنزليين .

ولا تفوتني الفرصة في هذا الصدد، دون الإشارة إلى أن الحكومة أصدرت عددا من المراسيم التنظيمية المتعلقة بتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف الذي توج بالاتفاق الموقع يوم 25 أبريل 2019.

3- أما فيما يخص الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجال السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، فعلاوة على تنسيق عملية إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2020 والنصوص المصاحبة له، قامت الحكومة باعتماد عدد من مشاريع النصوص ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للنسيج الاقتصادي والمالي لبلادنا.

وقد همت هذه المشاريع بصفة أساسية:

أولا: الإصلاح التشريعي للمراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة، إذ عملت الحكومة منذ السنة الماضية، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، على مراجعة جذرية للإطار التشريعي المنظم للمراكز الجهوية للاستثمار، التي

تمت إعادة هيكلتها في شكل مؤسسات عمومية بصلاحيات تقريرية، ونظام متميز للحكامة، يجعلها قادرة على تيسير وتحفيز الاستثمار، علاوة على إحداث لجنة جهوية موحدة من أجل تبسيط المساطر وتيسير البت في مشاريع الاستثمار المراد إنجازها جهويا.

ثانيا: مراجعة الإطار القانوني الخاص بالصفقات والطلبيات العمومية المتعلقة بالجماعات الترابية، علاوة على التأطير القانوني لإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية، والتدبير الإلكتروني للسجل التجاري، وتفعيل مرصد آجال الأداء لمواكبة المقاولات فيما يخص مستحقاتها لدى زبنائها العموميين.

وقد هم هذا المجال أيضا، صدور عدة نصوص تشريعية تناولت مراجعة جزئية لقوانين الشركات التجارية فيما يخص حماية حقوق الأقلية ونظام حكامة هذه الشركات، والسلفات الصغيرة، ونصوص تنظيمية خصت قطاع التأمينات وسوق الرساميل والقطاع البنكي.

وفي إطار تحسين مناخ الأعمال ببلادنا، تميزت السنة الحالية بمراجعة نظام الضمانات المنقولة وبتعديل الإطار القانوني المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبإعداد إطار قانوني جديد يتعلق بالتمويل التعاوني (crowdfunding).

II - هذا، وفيما يتعلق بالملاءمة التشريعية مع الالتزامات الدولية للمملكة، أود أن أذكر السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموقرة، بأحكام الدستور في هذا المجال، والتي تنص على "جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة"، فكان من الضروري والطبيعي أن تضع الأمانة العامة للحكومة نصب أعينها، عند دراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، هاجس ملاءمة هذه المشاريع مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها.

وقد همت هذه الملاءمة على الخصوص، مجموعة من الميادين، أهمها الميدان الجنائي وحقوق الإنسان، من ذلك مشروع القانون المغير والمتمم لمجموعة القانون الجنائي، ومشروع القانون المتعلق باللجوء الذي يوجد في مراحل متقدمة من الإعداد.

كما يندرج مشروع القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي، الذي تعكف مصالح الأمانة العامة للحكومة على تنقيح صيغته النهائية بتنسيق مع القطاع الوزاري المعني، في إطار سعي المملكة المغربية لملاءمة الإطار القانوني المتعلق بحماية وتثمين ونقل التراث الثقافي الوطني مع المعايير الدولية بتوافق مع الالتزامات الدولية المصادق عليها، وكذا إدماج المفاهيم الجديدة المعترف بها دوليا فيما يتعلق بالتراث الثقافي، وخاصة إحداث وحماية "المجموعات التاريخية والتقليدية" و"المناظر الطبيعية الثقافية" و "التراث الثقافي المغمور بالمياه والتراث الثقافي اللامادي".

III- وفي مجال التقارب القانوني مع منظومة الاتحاد الأوروبي، لا يخفى عن حضراتكم أن اتفاق الشراكة الموقع بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي ببروكسيل سنة 1996، والذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من فاتح مارس 2000، ينص في المادة الثانية والخمسين (52) منه على أن من أهداف هذه الشراكة "مساعدة المغرب على تقريب تشريعه من تشريع المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء بها في الميادين التي يشملها هذا الاتفاق"، وأن تحقيق أهداف "الوضع المتقدم" الممنوح للمملكة يمر عبر إنجاز أعمال مشتركة من خلال أربعة محاور متكاملة، يتمثل أولها في ملاءمة "الإطار القانوني المغربي مع المنظومة القانونية للاتحاد الأوروبي".

ويتعلق الأمر بعملية تدريجية ومتسلسلة تروم خلق فضاء اقتصادي مشترك بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، يتميز باندماج أكثر للاقتصاد المغربي في الاقتصاد الأوروبي من خلال استلهام المعايير المعتمدة في الفضاء الاقتصادي الأوروبي، وملاءمتها مع خصوصيات واحتياجات المملكة، الأمر الذي يقتضي تعزيز

قدراتنا المؤسساتية والتنظيمية من أجل الرفع من مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبيته بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

ولكسب هذا الرهان، بُذِلت مجهودات مقدرة، لاسيما على المستوى المعياري، إذ اتخذ عدد من التدابير التشريعية والتنظيمية، بتوافق مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، شملت ما يناهز مائة وواحدا وأربعين (141) نص قانوني، منها سبعة وثلاثون (37) قانونا، وسبعة وعشرون (27) مرسوما، وسبعة وسبعون (77) قرارا، تهم على وجه الخصوص، تحسين تنافسية المقاولات، ومجال التقييس (La normalisation)، وحماية المستهلك، وميادين الفلاحة، والنقل، والصيد البحري، والطاقة، والصحة، والتجارة، والبيئة، والملكية الفكرية، والصناعة، ومكافحة غسل الأموال.

IV– فيما يخص مقترحات القوانين :

نظرا للمكانة التي أضحت تتمتع بها المؤسسة البرلمانية داخل المنظومة الدستورية لبلادنا، واقتناعا منها بالدور التشريعي الذي تقومون به، تحرص الأمانة العامة للحكومة على إيلاء مقترحات القوانين التي تتقدمون بها موصول العناية وبالغ الاهتمام، ونقدر أيما تقدير الدور الهام المنوط باللجنة التقنية الدائمة لتتبع المبادرات التشريعية للبرلمان، والتي من بين مهامها، كما تعلمون، دراسة مقترحات القوانين التي تحال على الحكومة من قبل البرلمان، واقتراح التدابير التي من شأنها تعزيز التزام الحكومة بالتفاعل إيجابيا مع المبادرات التشريعية.

فبرسم سنة 2019، تقدمت الفرق الممثلة بمجلس المستشارين بأربعة مقترحات قوانين، يتعلق الأول بإحداث مجلس وطني للحوار الاجتماعي، ويهدف الثاني إلى سن تشريع جديد يتعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات، أما الثالث فيقضي بإحداث مؤسسة موحدة للأعمال الاجتماعية لموظفي الوزارات والإدارات ذات الطابع المركزي، ويهدف المقترح الرابع والأخير إلى تحديد سن التقاعد بالنسبة للموظفين والمستخدمين

المنخرطين في نظام المعاشات المدنية، والذي تم قبوله كما تعلمون، بعد دراسته من قبل اللجنة التقنية المعنية.

وإذ نثمن هذه المبادرات التشريعية لمجلسكم الموقر من حيث أهمية القضايا والمواضيع التي تطرقت إليها، فإننا نطمح سويا إلى الرفع من عدد هذه المقترحات كما وكيفا، حتى ترقى إلى ما نصبو إليه جميعا، وذلك على غرار ما تبذلونه من مجهودات بمناسبة مناقشة مشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة، وتعديلها والتصويت عليها، علاوة على دوركم الرقابي المكفول بموجب أحكام الدستور.

وأود، بهذه المناسبة، أن أشيد بالعلاقات الخاصة التي تربطنا في الأمانة العامة للحكومة بلجنتكم الموقرة، ولما يحدونا أنتم ونحن من عزم على الارتقاء بالوظيفة القانونية الموكولة إلى السلطتين التشريعية والتنظيمية، والاضطلاع سويا بهذه المسؤولية الجسيمة الموضوعة على عاتقينا.

ومن هذا المنطلق، أجدد لكم الدعوة للبحث معكم في مختلف أوجه العمل المشترك الذي يتيح لنا ولكم فرص توطيد أواصر التعاون وتبادل الرأي في القضايا القانونية التي تستأثر باهتمامكم، والتباحث معكم فيما من شأنه إضفاء المزيد من المتانة والانسجام والنجاعة على المنظومة القانونية الوطنية.

٧- فيما يخص المراسيم التطبيقية

غني عن البيان أنه طبقا لأحكام الدستور، فإن تنفيذ القوانين مسؤولية ملقاة على عاتق الحكومة، مما يجعلها مطالبة باتخاذ جميع الإجراءات التطبيقية اللازمة لضمان تطبيق القوانين المنشورة بالجريدة الرسمية.

واسمحولي في هذا الصدد أن أوافي حضراتكم ببعض الإيضاحات، والملاحظ هنا، أن القطاعات الحكومية تعمل جاهدة ليكون لها تصور واضح حول الجدولة الزمنية لإعداد النصوص التطبيقية اللازمة لتنفيذ النص القانوني في أجل معقول (نساعدها على ذلك)، غير أن الممارسة العملية أبانت

عن أن بعض القوانين تحيل إلى عدد كبير من النصوص التطبيقية اللازم اتخاذها من أجل التنفيذ الكامل لها، فيكون القطاع الوزاري المعني مطالبا بتجاوز العديد من الصعوبات والإكراهات، إما ذات طبيعة تقنية أو مادية أو موازناتية، أو لتعقد المواد المراد تطبيقها، أو تتطلب إجراء مشاورات مع القطاعات الحكومية المعنية بالنص، أو لضرورة الحصول على رأي بعض الهيئات التي يوجب الدستور أو القوانين التنظيمية أو القوانين استشارتها، وهو ما يتطلب وقتا قبل التوصل إلى صيغة نهائية متوافق عليها، دون إغفال بعض حالات التباطئ والتأخر في وضع هذه النصوص التطبيقية، ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن عددا لا يستهان به من النصوص التطبيقية قد نشر فعلا في الجريدة الرسمية. وبلغة الأرقام، يمكن القول إن عدد النصوص التطبيقية المنشورة برسم سنتي 2017 و 2018، قد بلغ 161 نص تطبيقي، وأنه منذ بداية سنة 2019 إلى يومنا هذا، تم نشر (56) نصا تطبيقيا من أصل مائة وإحدى عشر (111) مرسوم تنظيمي، أي بنسبة 49%، وهو ما

يناهز نصف النصوص التنظيمية التي تم نشرها خلال هذه السنة.

ومن أجل تفعيل مسار التعجيل بإصدار النصوص التطبيقية للقوانين، تقوم الأمانة العامة للحكومة بانتظام بمراسلة القطاعات المعنية قصد موافاتها بمشاريع هذه النصوص، وتشكيل لجن ثنائية مع هذه القطاعات لمساعدتها على إعداد الصيغ النهائية لها، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع الهيئات والجهات المعنية.

ومن أجل تأطير هذه العملية بما يلزم من دقة وتوخي للسرعة في إصدار النصوص التطبيقية، عملت الأمانة العامة للحكومة على وضع قاعدة معطيات مدققة خاصة بالإجراءات التطبيقية الواردة في القوانين الصادرة، وتتبع مسار إعدادها لدى القطاعات المعنية بغية التعجيل بعرضها على مسطرة المصادقة.

VI- أما بالنسبة للاستشارات القانونية

وفي إطار المواكبة المستمرة للعمل الحكومي ولنشاط مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية ومساعدتها على اتخاذ قراراتها، قدمت الأمانة العامة للحكومة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى شهر نوفمبر الجاري، عددا من الاستشارات القانونية، شملت مجالات مختلفة، همت على الخصوص، نظام الالتزامات المدنية والتجارية، والوضعية الفردية والإدارية لبعض الموظفين والمسؤولين، وتفسير بعض المقتضيات القانونية الجاري بها العمل، وكيفية تطبيق بعض أحكام الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى مجالات تتعلق بالقروض، والضرائب، والمالية، والعقار، والتربية والتكوين، والمؤسسات والمقاولات العمومية، والمجال البنكي.

وعلاوة على ذلك، وتكريسا لمبادئ الحكامة الجيدة والشفافية وتكافؤ الفرص وربط المسؤولية بالمحاسبة كأسس يقوم عليها تدبير الشأن العام، رفعت اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، والتي تم تنصيبها بتاريخ 19 يناير 2018، من وتيرة

اشتغالها في الآونة الأخيرة، إذ تلقت خلال الفترة الممتدة من شهر أبريل 2018 إلى غاية شهر نوفمبر الجاري، ما يقارب أربعمائة وثمانية وعشرين (428) ملف، تتعلق باستشارات وشكايات وطلبات رأي واردة من مختلف مصالح الدولة وأشخاص القانون الخاص.

وتضطلع هذه اللجنة بمسؤولياتها بكل استقلالية ولا تربطها بإدارة الأمانة العامة للحكومة أي علاقة تسلسلية ولا تتلقى منها أي تعليمات أو توجيهات.

ويمكن القول في هذا الصدد، إن من أهم الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، هو إعدادها لبرنامج عمل دقيق يقوم على استراتيجية مندمجة وشمولية لتدبير الصفقات العمومية، ترتكز أهم خطوطها العريضة على ما يلي:

- ✓ إدراج البعدين الاقتصادي والتدبيري في صلب وظيفة الشراء العمومي عوض الاقتصار على الجانب المسطري؛
- ✓ جعل الصفقات العمومية آلية من آليات دعم تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تأمين الفعالية والنجاعة في الصفقات العمومية، لاسيما بإحداث "مراكز مشتريات " centrales d'achat " وتكتل مشتريات " collectifs d'achat " مستقبلا من أجل تخفيض الكلفة وترشيد الإنفاق العمومي ومحاربة كل أشكال التبذير والهدر؛
- ✓ تأمين ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للطلبيات العمومية عبر تبسيط الإجراءات وتحصيص الأعمال " allotissement " وتشجيع التعاقد من الباطن والتجمعات " sous-traitance" et " groupements "، حتى يتسنى لها المشاركة في المنافسات التي تفوق حجمها ؛

- ✓ محاسبة أصحاب المشاريع في حالة عدم احترام أجل أداء مستحقات المقاولة أو في تمديد أجل تنفيذ المشاريع بدون مبرر.

السيد الرئيس المحترم

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين.

المحور الثاني :

التأطير القانوني لبعض المهن المنظمة والهيئات المهنية والجمعيات

في إطار المهام المسندة إلى الأمانة العامة للحكومة في هذا المجال، تمت معالجة ملفات طلبات الرخص المتعلقة بالمهن والترخيص في مزاولتها. وفي هذا الصدد، قامت الأمانة العامة للحكومة خلال هذه السنة، بمنح ألف وخمسمائة وستة وثمانين 1586 رخصة، وقد لوحظ أن نسبة الرخص الممنوحة لمزاولة المهن شبه الطبية تمثل أزيد من % 70 من الرخص الممنوحة، ويعزى هذا الإقبال إلى قصر مدة التكوين بها، والتي لا تتجاوز ثلاث (3) سنوات كحد أقصى، وكذا بفعل تشجيع الحكومة للاستثمار في مجال التكوين المهني الخاص والنهوض بالمقاولة الذاتية.

وقد أفضى العمل المشترك بين الأمانة العامة للحكومة والقطاعات الحكومية المعنية إلى إعداد وصياغة القوانين المنظمة لعدد من المهن قصد منحها إطارا قانونيا ملائما لأنشطتها؛ ونخص بالذكر، القانون المتعلق بمزاولة مهنة الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، الذي تم نشره بالجريدة الرسمية في هذه السنة. كما تم إعداد النص المتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية.

وفي نفس الإطار، عملت الأمانة العامة للحكومة، بتنسيق مع مصالح وزارة الصحة، على إعداد مشروع القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة الذي تم عرضه على مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 7 نوفمبر 2019، ويهدف هذا المشروع إلى معالجة الاختلالات وسد الثغرات التي تشوب الإطار القانوني الحالي للهيئة، ولاسيما فيما يتعلق بتنظيمها وتسييرها.

وبخصوص مزاولة مهنة طب الأسنان، أصبح من اللازم إعادة تنظيمها بشكل يضمن مراعاة تطلعات المهنيين من جهة، ومسايرة مضامين القانون المتعلق بهيئة أطباء الأسنان الوطنية

من جهة أخرى. ولذا فإن الأمانة العامة للحكومة تنكب حاليا، بتنسيق مع وزارة الصحة والهيئة المعنية، على إعداد مشروع قانون يتعلق بمزاولة مهنة طب الأسنان، وهو الأمر كذلك بالنسبة لمهنة نفساني؛ فبحكم طبيعة التكوين وخصوصية هذه المهنة، فإنها غير منظمة إلى حدود اليوم، مما يفرض إعداد إطار قانوني خاص لمزاولتها.

كما يجري التنسيق مع مصالح وزارة الصحة من أجل إعداد النصوص التطبيقية اللازمة لتنفيذ مقتضيات القوانين المتعلقة بمزاولة مهنة الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، وبمزاولة مهنة القبالة، وكذا مهن التمريض.

وحري بالذكر في هذا الصدد، أن الأمانة العامة للحكومة تعمل، في إطار اليقظة القانونية، وبالإضافة إلى دورها التقليدي في مجال الترخيص في مزاولة بعض المهن، على تتبع تطبيق النصوص القانونية ذات الصلة بهذا المجال ورصد كل الاختلالات والمعيقات التي تشوب الترسانة القانونية المتعلقة

بمزاولة تلك المهن وتنظيمها، وذلك عبر وضع تصور موحد ومنسجم لشروط وأشكال مزاولتها، وكذا لإطارها التنظيمي.

وفي إطار مهام الرقابة المنوطة بالأمانة العامة للحكومة فيما يتعلق بحسن سير المؤسسات الصيدلية والصحية، والمواكبة القانونية للهيئات المهنية، تم هذه السنة توجيه إنذارات إلى اثنين وعشرين (22) مؤسسة صيدلية لعدم تقيدها بالمعايير التقنية الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لأنشطتها.

أما على مستوى حق تأسيس الجمعيات والتماس الإحسان العمومي، ومواكبة للتطور الذي يعرفه النسيج الجمعوي، فقد تم منح واحد وعشرين (21) رخصة لالتماس الإحسان العمومي من أجل جمع التبرعات، كما تم تلقي ما مجموعه سبعمائة وستة وثمانون (786) تصريح من مائتين وخمس (205) جمعية تلقت مساعدات من جهات أجنبية، بلغ حجمها، حسب التصريحات المتوصل بها، أكثر من ثلاثمائة وثمانية وثلاثين (338) مليون درهم.

وخلال الفترة نفسها، تم تمتيع ثلاث (3) جمعيات بصفة المنفعة العامة، ليبلغ العدد الإجمالي للجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة حاليا، مائتين وواحدا وثلاثين (231) جمعية.

واستنادا إلى التجربة التي راكمتها في تأطير العمل الجمعوي، واستئناسا بالتجارب الدولية الرائدة، تشتغل الأمانة العامة للحكومة حاليا، وفق مقاربة تشاركية مع القطاعات الوزارية المعنية، بمراجعة شاملة للنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، قصد ملاءمتها مع أحكام الدستور، وجعلها أكثر انسجاما ومواكبة للتحولات العميقة التي يعرفها النسيج الجمعوي، والتطورات التكنولوجية المرتبطة بها، وكذا لسد الفراغ القانوني في مجال التطوع التعاقدي وفي مجال إحداث المؤسسات العاملة في هذا الشأن، ويتعلق الأمر بالنصوص التالية:

- مشروع القانون المتعلق بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، الذي تم إيداعه لدى مكتب مجلس المستشارين في هذه السنة؛

- مشروع القانون المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، الذي سيعرض لاحقا على مسطرة المصادقة؛

- ومن أجل وضع إطار قانوني لشكل آخر من أشكال العطاء الاجتماعي، تم إعداد مشروع قانون يتعلق بالمؤسسات الكفيلة (les fondations) يهدف إلى سد الفراغ فيما يتعلق بالنظام القانوني للمؤسسات غير الحكومية، سواء الخاصة أو المقاولاتية، وتأطير مجال عملها؛

- مراجعة الإطار القانوني المنظم لحق تأسيس الجمعيات، لملاءمته مع المقتضيات الدستورية الجديدة، وكذا من أجل توضيح الشروط وتبسيط المساطر ورقمنتها، ووضع آليات لتنسيق التتبع والمواكبة والمراقبة بين القطاعات الوزارية المعنية بأنشطة الجمعيات.

كما شرعنا في مراجعة المقتضيات القانونية المتعلقة بتلقي الجمعيات لمساعدات أجنبية نظرا لضعف التأطير القانوني لهذا المجال، وذلك بهدف إضفاء الشفافية والوضوح على العمليات المالية الناجمة عن هذه الإمكانية المتاحة أمام الجمعيات، ولتمكين الإدارة من تتبع مختلف المراحل التي تمر منها هذه العمليات ومراقبة مدى انسجامها مع أهداف الجمعية المعنية والمجالات التي تشتغل فيها طبقا لنظامها الأساسي وكذا مع الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

هذا، وبمناسبة الحديث عن دور الأمانة العامة للحكومة بخصوص مجال المهن المنظمة والهيئات المهنية والجمعيات، تجدر الإشارة إلى أنه منذ إحداث هذه المؤسسة بموجب الظهير الشريف الصادر في 10 ديسمبر 1955، تولت الوحدات الإدارية المكونة لها القيام بالمهام المنوطة بها طبقا للنصوص التنظيمية التي تعاقبت على تنظيم اختصاصاتها، وكذا وفق النصوص التشريعية التي أوكلت للأمين العام للحكومة القيام ببعض المهام.

غير أنه، ومنذ سنوات، لم تعد الأمانة العامة للحكومة مختصة، طبقا للقانون، وبصورة تدريجية، بممارسة مجموعة من الاختصاصات في عدد من المجالات التي تم نقلها، كلما توافرت الشروط الملائمة، حسب الحالة، إما إلى إدارات أخرى أو إلى الهيئات المهنية المعنية بها، من ذلك مثلا: الترخيص للمغاربة بمزاولة مهن الطب والصيدلة وطب الأسنان، وسيعزز هذا التوجه مستقبلا.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين.

المحور الثالث :

الآليات المعتمدة لتطوير عمل الأمانة العامة للحكومة والرفع من أدائها.

تسعى الأمانة العامة للحكومة خلال السنوات القادمة، إلى الاستمرار في تطوير عملها ومناهج اشتغالها في إطار من الانفتاح على محيطها المؤسسي، وخاصة منه المحيط المؤسسي التشريعي، وذلك وفق مقاربات جديدة أفرزت المحددات الأساسية التالية:

I - **المحدد الأول : جودة القانون،** كوسيلة للارتقاء بالإنتاج القانوني لبلادنا، وتحقيق الأمن القانوني باعتباره حقا أساسيا لحماية الأفراد والجماعات من السلبيات الناتجة عن التعقيدات والثغرات وانعدام التماسك والدقة والوضوح، التي

قد تعتري تشريعاتنا وتنظيماتنا ويكشف عنها عند تنزيلها وتطبيقها.

ومن هذا المنطلق، يأتي حرص الأمانة العامة للحكومة على وضع مسألة تحيين وتجويد المنظومة القانونية الوطنية وإحداث آلية قانونية يعهد إليها بمراجعة التشريعات القائمة وتحيينها وتدوينها، وكذا ملاءمتها مع الالتزامات الدولية للمملكة، في مقدمة اهتماماتها، إذ تنكب حاليا على وضع التدابير التنظيمية اللازمة لأجل إخراج هذه الآلية إلى حيز الوجود، سواء من حيث تحديد الإطار المنهجي والمحددات التقنية والعملية، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة أو الإمكانات اللوجيستيكية المادية اللازمة للقيام بالمهام المسندة إليها في أحسن الظروف.

وحري بالذكر أن إرساء الهيكلة أو البنية الإدارية لهذه الآلية مرتبط ارتباطا عضويا بهيكلة الأمانة العامة للحكومة، التي نعمل على إعداد تصور شمولي لها يراعي تركيبة هذه الآلية والاختصاصات التي ستسند إليها مستقبلا.

وفي نفس السياق، أود أن ألفت نظر حضراتكم إلى أن إنجاح هذه التجربة، وفي جزء كبير منها، رهين بتفاعلكم وتعاونكم، مؤكدا لكم حرص الأمانة العامة للحكومة على التواصل مع مجلسكم الموقر من أجل بحث السبل الكفيلة بتحقيق جودة القانون، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي لجلالة الملك، بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية.

وفي إطار تجويد المنظومة القانونية للمملكة، تبدو أهمية دراسة الأثر التي أضحت من الوسائل الناجعة التي تعتمدها عدة بلدان لعقلنة تشريعاتها ؛ غير أن تفعيل هذه الآلية يستلزم توفير مجموعة من الشروط نعمل حاليا على تأمينها، ومن أهمها التوفر على الكفاءات والتكوين، ووضع الإطار المرجعي للمنهجية الواجب اتباعها، مع أخذ التجارب المقارنة بعين الاعتبار.

وسيتم قريبا تنصيب لجنة دراسة الأثر كمرحلة أساسية للشروع في إخضاع بعض مشاريع القوانين لدراسة الأثر.

ولا يخفى عنكم أن دراسة الأثر لها أهميتها الخاصة في رصد الإكراهات والانعكاسات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوقعة لمشاريع القوانين المنجزة أو المزمع إنجازها. كما ستمكن هذه الدراسة من الإحاطة بالعراقيل والصعوبات التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند اعتماد القانون.

وأغتنم هذه الفرصة هنا لأقول إنه لئن كان إعداد دراسة الأثر يتم من قبل السلطة الحكومية صاحبة مشروع القانون موضوع الدراسة، فإنه بالنظر للطبيعة الخاصة والمتميزة لتركيبة مجلسكم الموقر الذي يضم ممثلي الجماعات الترابية والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين وممثلي المأجورين، وبالنظر لما راكمتموه من تجارب وخبرات في القضايا المجتمعية على الصعيد الترابي، فإن ذلك من شأنه أن يدعونا إلى التفكير سويا في البحث عن آلية أو قناة تلتئم فيها مختلف الخبرات، وعلى وجه الخصوص خبراتكم العملية قصد الاستفادة منها في

إعداد دراسة الأثر باعتباركم الأقرب إلى انشغالات المواطن، والأكثر إحاطة ترابيا بمشاكله بشتى أبعادها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على القيام بتقييم ذي صدقية للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها المتوقعة لمشروع القانون موضوع دراسة الأثر.

II - المحدد الثاني : اليقظة والذكاء القانونيان، بوصفهما عاملين متلازمين لاستيضاح معالم المحيط العام والإلمام بالواقع القانوني السائد، من خلال التتبع المطرد لما يحمله من تحولات وتغيرات تؤثر حالا ومستقبلا على المنظومة القانونية العامة.

ومن هذا المنطلق، أضحت الأمانة العامة للحكومة تولي أهمية خاصة لهذين الموضوعين، استشعارا منها بعلاقتهما الوطيدة بمسألة الأمن القانوني، وبالمخاطر التي قد تنشأ عن عدم مطابقة النصوص القانونية لأحكام الدستور، أو عدم ملاءمتها للالتزامات الدولية للمغرب، أو نتيجة تعارض

المقتضيات القانونية فيما بينها، ما قد يؤدي إلى صعوبات عملية عند تطبيقها.

ولبلوغ تلك الأهداف، رتبت مصالح الأمانة العامة للحكومة ضمن انشغالاتها رصد تطور التشريعات الوطنية والمقارنة والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية، لأن الإلمام الجيد بالقوانين الجاري بها العمل وبالقوانين في طور الإعداد أو المصادقة، وكذا الإحاطة بالتوجهات العملية لأحكام القضاء وبطريقة اشتغال منظومة العدالة، تعد كلها، كما تعلمون، محددات أساسية يتعين استحضارها في التخطيط لكل مشروع تنموي.

III - المحدد الثالث : تحديث وتطوير آليات اشتغال الأمانة العامة للحكومة

أولا: تواصل الأمانة العامة للحكومة تنفيذ مشروع الرقمنة الذي يشكل اليوم رافعة حقيقية لتطوير الإدارة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن والمقاولة والإدارات على حد سواء.

وقد تم في هذا الصدد، إنجاز عدد من مشاريع التطوير المعلوماتي استجابة للحاجات التي يتم رصدها، سواء المتعلقة منها بالعمل داخل الإدارة أو بالعمل مع شركائها أو بالخدمات الموجهة للعموم والانفتاح على المحيط العام.

ولعل الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، والذي أضحى وسيلة من وسائل عمل العديد من الفاعلين، أفرادا وإدارات ومقاولات، من أهم مظاهر هذا الانفتاح. ولا أدل على ذلك من أنه تم، منذ فاتح يناير من هذه السنة، إحصاء أكثر من مليون وسبعمائة ألف (1.700.000) مستخدم وحيد،

قاموا بما يفوق واحدا وستين مليون (61.000.000) زيارة للموقع.

ثانيا: تجدر الإشارة كذلك إلى أن نشر مسودات مشاريع النصوص على الموقع الإلكتروني المذكور قبل عرضها على مسطرة المصادقة يحظى باهتمام متزايد من قبل مختلف الفاعلين، باعتباره آلية لتجسيد الانفتاح على المبادرات الخاصة ونهج المقاربة التشاركية في سن التشريع. وقد بلغ العدد الإجمالي لهذه النصوص منذ بداية هذه السنة، خمسة عشر (15) نصا تشريعيا وتنظيميا، مع العلم بأنه تمت إضافة صفحة خاصة لنشرة الاتفاقيات الدولية التي شرع العمل بها ابتداء من 4 ديسمبر 2018.

ثالثا: كما أن التطبيق المحمول الخاص بالجريدة الرسمية، قد تم لحد الساعة تثبيته على ما يفوق عشرة آلاف (10.000) جهاز محمول، ويتلقى عددا هاما من الآراء الإيجابية للمستخدمين.

رابعا: وفي نفس السياق، ومن أجل توسيع دائرة المستفيدين من خدماتها الإلكترونية، ستقوم الأمانة العامة للحكومة بالاستجابة لطلب المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب بفتح مجال التعاون بين المؤسستين، مساهمة منها في تيسير الولوج الرقمي للمكفوفين وضعاف البصر، وإدماجهم في الحياة العامة.

خامسا: ويبقى مشروع OPEN لرقمنة مسلسل إعداد وتتبع النصوص التشريعية والتنظيمية منذ تحضيرها من طرف الوزارة المعنية إلى حين نشرها في الجريدة الرسمية، مرورا بمراحل دراستها من قبل مصالح الأمانة العامة للحكومة والمصادقة عليها، أحد أهم الأوراش الذي نسعى إلى تحصينه وإحاطته بكافة ضمانات النجاح؛ وهو مشروع ننجزه بشراكة مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، ويروم ضمان حسن سير العمل الحكومي وتأمين نجاعته، توخيا للسرعة والفعالية في استصدار النصوص القانونية، وترشيد استعمال الورق. وتعمل حاليا، لجنة خاصة مكونة من مختلف القطاعات

والهيئات المعنية على وضع الترتيبات التقنية والقانونية الضرورية، في أفق انطلاق هذا المشروع الهام في أمد قريب.

سادسا: ومن جهة أخرى، وعلاقة بموضوع النشر، ولما يكتسيه نشر القواعد القانونية من أهمية في إلزام المخاطبين بها وتكريس الثقافة القانونية والتعريف بالإصلاحات التشريعية المنجزة، تواصل الأمانة العامة للحكومة مجهوداتها في تطوير أداء المطبعة الرسمية، إذ أنجز برسم هذه السنة، التصميم المرجعي لمنظومة المكتبة الرقمية الخاصة بنشرات الجريدة الرسمية، الهادف إلى رقمنة وفهرسة جميع أعدادها، وكذا مواصلة تعميم الخدمة الإلكترونية لتشمل، علاوة على الإعلانات القانونية، الإعلانات القضائية والإدارية.

سابعا وأخيرا، وليس بالأخير: وفي مجال التكوين، ومن أجل الاضطلاع بالمهام المسندة إلى الأمانة العامة للحكومة، ولتوفير الموارد البشرية المؤهلة من أجل تنفيذ مختلف الأوراش التي انخرطت فيها، تم إعداد مخطط محكم برسم هذه السنة لتكوين وتعزيز قدرات جميع أصناف الأطر العاملة بها، تمثلت

على وجه الخصوص، في استكمال تكوين الفوج الخامس من المستشارين القانونيين للإدارات، وإيفاد عدد من الأطر التقنية والقانونية إلى الخارج لمتابعة دورات تكوينية في مجال تخصصها قصد تعميق مداركها واستيعابها للقواعد والتدابير الجديدة المعمول بها على المستوى الدولي والأوروبي على الخصوص، وكذا استقبال عدد من الخبراء وأساتذة القانون الأجانب المتخصصين لإعطاء محاضرات في المجالات القانونية الجديدة، وتنظيم لقاءات تبادل الخبرة بينهم وبين المسؤولين بالأمانة العامة للحكومة.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين.

وفي الختام، ماذا عن مشروع الميزانية؟

لقد عرفت السنة المالية 2019 مواصلة المجهودات المبذولة من أجل تدبير وترشيد أنجع لميزانية الأمانة العامة للحكومة، سعيا إلى توفير الإمكانات الكفيلة بالرفع من عطاءات كل العاملين بها.

وهكذا، فخلال السنة المالية التي نحن بصددها، رصد لميزانية الأمانة العامة للحكومة غلاف مالي قدره خمسة وثمانون مليونا وثلاثمائة وعشرة آلاف درهم (85.310.000,00)، خصص منه اثنان وثمانون مليونا ومائتان وسبعون ألف درهم(82.270.000,00) لميزانية التسيير، منها سبعة وستون مليونا وتسعة وتسعون ألف درهم(67.099.000,00) لباب الموظفين، وخمسة عشر مليونا ومائة وواحد وسبعون ألف درهم (15.171.000,00) لباب المعدات والنفقات المختلفة. أما

ميزانية الاستثمار، فرصد لها اعتماد قدره ثلاثة ملايين وأربعون ألف درهم (3.040.000,00).

فبالنسبة لميزانية التسيير، تم صرف 66% من الاعتمادات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة، أي ما يناهز عشرة ملايين وثلاثة وثلاثين ألفا وثمانمائة وسبعة وعشرين درهم وثلاثة وستين سنتيما (10.033.827,63) من أصل خمسة عشر مليونا ومائة وواحد وسبعين ألف درهم (15.171.000,00).

أما فيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد عرفت ترحيل ما يناهز ستين ألفا وخمسمائة وخمسة وسبعين درهم وتسعة وسبعين سنتيما (60.575,79) من ميزانية السنة الماضية. كما عرفت إلى حدود الآن، صرف ما قدره ثلاثمائة وثمانية وأربعون ألفا وثلاثمائة واثنان وسبعون درهم (348.372,00).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه تم تجديد الصفقتين المتعلقتين بنظافة وصيانة المباني الإدارية التابعة للأمانة العامة للحكومة بغلاف مالي قدره خمسمائة وواحد وتسعون ألفا وستمائة وخمسة وثلاثون درهم وسبعة وثلاثون سنتيما (591.635,37)، وبحراسة المباني الإدارية بمبلغ خمسمائة وتسعة وسبعين ألفا وأربعمائة وواحد وأربعين درهم وثمانية وستين سنتيما (579.441,68).

وقبل أن أنهي كلمتي هذه، أود أن أجدد التأكيد لحضراتكم أن الأمانة العامة للحكومة عازمة كل العزم على مواصلة ثقافة الانفتاح على مؤسسة البرلمان بمجلسيه، وعلى الممارسات الفضلى، بل اعتمدتها كمقاربة لتطوير عملها، ومحدد أساسي من محددات مناهج اشتغالها، وذلك في إطار الحفاظ على خصوصيتها كقطاع حكومي ملقاة على عاتقه مسؤولية تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة، وتقديم الاستشارة القانونية لمختلف إدارات الدولة، ومؤسسة خبرة في خدمة المنظومة القانونية الوطنية.

وأتشرف بهذه المناسبة، بأن أوجه الدعوة للجنتكم الموقرة لتنظيم لقاء تواصلي أولي بمقر الأمانة العامة للحكومة، تعرضُ فيه للنقاش الهادف والحوار البنّاء كلُّ القضايا القانونية ذات الاهتمام المشترك، راجيا من العلي القدير أن يلهمنا جميعا لما فيه خير الصالح العام، في ظل القيادة الرشيدة والنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

= برسم السنة الماليـة 2020 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2019-2020
دورة أكتوبر 2019

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 22 نونبر 2019، برئاسة السيد الحسين العبادي الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، وبحضور السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، والسيد محمد صالح التامك المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

في مستهل هذا الاجتماع تناول السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان الكلمة بشكل موجز، منوها بالمجهودات التي دأبت المندوبية العامة على الاضطلاع بها في سبيل أنسنة واقع العقوبة السالبة للحرية، وهي مناسبة كذلك وجه من خلالها شكره للسيد المندوب العام والأطر العاملة بالقطاع، اعتبارا لدقة وحساسية المسؤولية المسندة لهم، في ظل ظرفية اجتماعية تشكل فيها حقوق الإنسان والأوراش القانونية المفتوحة بصددها محورا رئيسيا ضمن إصلاح منظومة العدالة، خصوصا ما تعلق منها بمدونتي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية.

بعد ذلك، تناول السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج الكلمة لتقديم محاور عرضه، بدءا باستعراض حصيلة منجزات المندوبية العامة خلال سنة 2019، تنفيذا لتوجهاتها وبرامجها الإستراتيجية، حيث أكد أن إدارته حريصة على السير وفق توجهات الإطار الاستراتيجي السابق للفترة (2016-2018)، انطلاقا من

التركيز على صون المكتسبات واستكمال تنفيذ الإجراءات التي تعذر بلوغها في أجلها المحدد آنفا، وعليه فقد تم إعداد صيغة أولية للمخطط الاستراتيجي للفترة (2020-2022) بعد تشخيص دقيق لوضعية المؤسسات السجنية.

وفي السياق ذاته، استرسل السيد المندوب العام في تفصيل المحاور الاستراتيجية لعرضه، والتي لخصها في أنسنة ظروف الاعتقال، وتأهيل السجناء لإعادة الإدماج، وتعزيز الأمن والسلامة بالسجون، وتحديث الإدارة وتعزيز إجراءات الحكامة.

وفي صدد معالجته لهذه المحاور، ذكر السيد المندوب العام بمواصلة عمل إدارته على تحسين بنية الإيواء عبر رفع الطاقة الاستيعابية، وتوفير كل شروط الصحة والسلامة وفقا للمعايير الدولية، مع الاعتراف أن عدم ترشيد الاعتقال الاحتياطي، وما ينتج عنه من اكتظاظ ما زال يمثل إشكالا حقيقا يعترض مساعي المندوبية العامة في سبيل أنسنة فترة الخضوع لسلب الحرية.

أما عن العناية بشخص المعتقل، فقد تطرق لها السيد المندوب العام من خلال جرد ما تحقق على مستوى تغذية المعتقلين على المستويين النوعي والكمي، وكذا التطور الحاصل في نسبة التأطير الطبي، مع كل ما يقتضيه الأمر من توفير لطاقم طبي مؤهل، وتوفير البنية التحتية الاستشفائية، وتجهيز المصحات بالمعدات والأدوية.

من جهة أخرى، نوه السيد المندوب العام بالتزام إدارته بالتوفيق بين الهاجس الأمني والحكامة الإنسانية بالوسط السجني، وأشار في معرض الحديث عن الدور التأهيلي والإدماجي الذي صار منوطا بالإدارة السجينة إلى جملة من الإجراءات التي تعتمدها الإدارة في هذا الصدد، من خلال مجموعة من الأنشطة التعليمية والتربوية والروحية، وكذا نوعية التكوينات التي توفرها المؤسسات السجينة لنزلائها، وقد كانت مناسبة للتذكير بثقافة التسامح التي ما فتئت المندوبية تركز

عليها كمستجد ضمن أساليب تعاملها مع مرتفقيها من النزلاء، من قبيل برنامج "مصالحة" و"التثقيف بالنظير" والمحاضرات العلمية، هذا إضافة إلى برامج أخرى مقررة لسنة 2020 كبرنامج "مناظرات"، "وساطة"، "محاكمة" و"بذور القيم"، مع تخصيص عناية خاصة بالفئات الهشة، وفي مقدمتها النساء المرفقات بأبنائهن والسجناء الأفارقة.

بعد ذلك تطرق السيد المندوب العام إلى مجهودات القطاع المشرف عليه الرامية إلى النهوض بأوضاع العاملين به، باعتبارهم رأسمال بشري ودعامة أساسية لكل إصلاح منشود، وهو ما سُطرت له مجموعة من أوجه التكوين المرتبطة بخصوصية العمل بالوسط السجني داخل وخارج المملكة، وكذا الأعمال الاجتماعية، كل ذلك في إطار تفعيل أمثل لتحديث الإدارة انطلاقا بالأساس من التدبير اللاممركز للشأن السجني، واعتماد التكنولوجيات الحديثة، ثم الحرص على التفاعل الإعلامي.

وفي ختام عرضه، عبر السيد المندوب العام عن أسفه لاستمرار الإشكالات التي تعيق بلوغ مرامي المندوبية، والتي لخصها في عدم مسايرة الاعتمادات المالية للمرصودة للقطاع لارتفاع عدد النزلاء الذي بلغ رقما قياسيا تجاوز 86000، بفعل عودة ارتفاع نسبة الاعتقال الاحتياطي، واستبدال بعض المؤسسات السجنية التي صارت محط انتقاد محلي ودولي، في طليعتها السجن المحلي بالعيون.

واستعرض السيد المندوب العام الاعتمادات المرصودة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2020، وتتوزع كما يلي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون والأعوان: 1.480.151.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 805.933.000درهم.
- ميزانية الاستثمار:

- اعتمادات الأداء لسنة 2020: 160.700.000 درهم؛
- اعتمادات الالتزام لسنة 2021 وما يليها: 250.000.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بجملة من الآراء والملاحظات التي عبروا من خلالها عن إشادتهم بأداء المندوبية العامة، وحرصها الفعلي على النهوض بأوضاع السجناء في إطار الملاءمة مع المعايير الدولية، رغم محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

أجمعت المداخلات أن ظاهرة الاكتظاظ تظل معيقا فعليا لكل مجهود إصلاحي، خصوصا مع تأخر تبني مدونة جنائية تجتنب مركزيةَ العقابِ السالب الحرية، وتستعيض عنه بتدابير بديلة وفق شروط معينة، فالاكتظاظ يظل تجليا بارزا لفشل السياسة الجنائية المغربية في شقها العقابي، بل هناك من الآراء من اعتبر أن التدابير البديلة قائمة فعلا في منظومتنا الجنائية الحالية إلا أنها لا تُفعل، ومن جملتها الإفراج الشرطي، والصلح والمراقبة القضائية، وهي كلها إجراءات من شأنها تقليص عدد السجناء.

وإذا كانت بعض التدخلات قد نوهت بالأنشطة التي توفرها الإدارة السجنية لنزلائها، فقد كان – بالمقابل – لقضية التعذيب والوفيات بالمؤسسات السجنية مجال للإثارة، خصوصا وأن بعض المنابر الإعلامية أو التدوينات تتداول مثل هذه الأخبار، الأمر الذي كانت المندوبية العامة تبادر بالرد عليه لتوضيحه أو تكذيبه، أما عن مسألة انتشار الجريمة وفشل المؤسسة السجنية في أداء وظيفتها الردعيه، فقد أرجعه بعض السادة المستشارين إلى درجة الاحتقان الاجتماعي في ظل غياب

نموذج تنموي يعالج الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الإجرام والعود، هذا إلى جانب الإقرار بضرورة تحمل مؤسسات أخرى دورها في تكوين شخصية الفرد، وفي طليعتها الأسرة والمدرسة، تفعيلا لمقاربة تقويمية استباقية.

وفي ذات السياق، اعتبر بعض السادة المستشارين أن الغلو في تنزيل معايير حقوق الإنسان بالوسط السجني قد أفقد هذه المؤسسة هيبتها، حتى صار بعض النزلاء يتعمدون العود والعودة للسجن، خلاصا من الهشاشة التي يعانونها خارج أسواره. وإذا كان جليا أن الموارد المالية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تظل دون الطموحات، فقد نبهت التدخلات إلى ضرورة اعتماد تدبير مرتكز على الحكامة وترشيد النفقات.

وفي ختام مداخلاتهم، جدد السيدات والسادة المستشارون تعبيرهم عن انخراطهم الكامل في ورش إصلاح منظومة العدالة وأهمية التعجيل بإخراج المشاريع المتعلقة بالقانون الجنائي والمسطرة الجنائية إلى حيز التطبيق، مع اقتراح عقد يوم دراسي حول الموضوع في أقرب الآجال، كما عبروا عن قناعتهم بدور الجماعات الترابية في النهوض بأوضاع المؤسسات السجنية، وتأهيلها ماديا وبشريا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشار السيد وزير الدولة في معرض تعقيبه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أن إصلاح المنظومة الجنائية ينطلق من سياسة الدولة في التجريم، وأن الأداة الوحيد للتصدي لهذه السلبيات تكمن في التصديق على مشروع القانون الجنائي الذي يحيل بدوره على مضامين مشروع المسطرة الجنائية، وقد

أعاد التذكير بالأشواط التي مر منهما المشروعان سالفا الذكر، داعيا إلى التعجيل بالمصادقة عليهما.

وتفاعلا مع المداخلات التي انصبت على موضوع بدائل العقوبات السالبة للحرية، أوضح السيد وزير الدولة أن هذه التدابير تشكل أرضية خصبة للاجتهاد، وبالتالي يمكن البدء باعتماد ما جاء منها في مشروع القانون الجنائي، على أساس الانفتاح على صور أخرى لها على غرار الدول الرائدة في هذا المجال.

وفيما يخص رفع التجريم عن بعض الأفعال ذكر أنها شكلت إحدى توصيات ميثاق الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة، فجريمة الشيك بدون رصيد يمكن تقييدها بعدم توفير مؤونته في أجل الاستحقاق، فالجريمة ظاهرة عالمية، ووصلت نسبتها في بعض الدول مستويات عالية، وبالتالي يظل السجن رافدا لكل الاختلالات المجتمعية، وهو ما يفرض التفكير الجدي في سياسة عقابية وقائية.

بعد ذلك تناول السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج الكلمة ليجدد شكره للسيدات والسادة المستشارين على تفاعلهم العميق والجاد مع قضايا الشأن السجني، مشيرا إلى أن رده سيكون أوليا، في انتظار موافاة اللجنة بجواب كتابي كما درجت عليه العادة.

وشكلت إكراهات المؤسسة السجنية أولى محاور رد السيد المندوب العام، حيث أبرز أن نسبة الاكتظاظ تبقى معرقلا حقيقيا لكل عملية إصلاحية، حيث إن نسبة التأطير لا تتماشى مع عدد الساكنة السجنية، وهذا ناجم بالأساس عن ارتفاع ظاهرة للاعتقال الاحتياطي.

وعن حالات العنف والتعذيب التي تحدثت عنها بعض المنابر الإعلامية، أكد السيد المندوب العام أنه يجد نفسه مضطرا للرد عليها، وذلك إيمانا من المندوب بأهمية التواصل في مجال حساس كالقطاع السجني، وأفاد بخصوص الوفيات أنها تظل جد محدودة وأغلبها يقع بالمؤسسات الاستشفائية، كما أن العديد من

المتوفين كانوا مرضى قبل أن يلجوا المؤسسة السجنية، أما عن التعذيب فقد أكد السيد المندوب أنه يطبق القانون في حق كل من ثبت هذا الفعل ضده، بل تم إنشاء تنسيقيات داخل المؤسسات السجنية لتتم إفادة الإدارة المركزية بكل الحوادث التي تقع قصد اتخاذ اللازم بشأنها في أسرع الآجال، وهذا يندرج كذلك في إطار تطهير وتحديث الإدارة من كل الاختلالات وعلى رأسها الرشوة. وعن وجود سجناء مختلين عقليا بالمؤسسات السجينة فهذا أمر خارج عن إرادة المندوبية العامة، حيث ذكر السيد المندوب أن إدارته تظل مجرد منفذا للأحكام القضائية، وأشار أنه حين يتعلق الأمر بالأحداث فهو يفضل تخصيص أجنحة لهم بالسجون عوض إحداث مراكز حماية الطفولة.

وعن مسألة توفير عمل للسجناء على غرار التجربة الإسبانية، التي تخصص مديرية خاصة بعمل السجناء، فقد اقترح السيد المندوب العام توفير جناح خاص بالمؤسسات السجنية يشتغل به سجناء لصالح شركات، إلا أن هذا يحتاج إطارا قانونيا يأخذ بعين الاعتبار العديد من التحديات والرهانات.

ودائما في إطار الانفتاح على شركاء خارجيين، أقر السيد المندوب العام بدور الفاعل المحلي في إنجاح مهام المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، من خلال التمويل والتعبئة اللوجيستيكية، مؤكدا في الختام أنه مهما بلغت درجة الأنسنة في الوسط السجني، فإن الحرمان من الحرية لوحدة كاف لتحسيس السجين بالجانب العقابي، فكل تحركاته وزياراته تظل مراقبة.

وتجدون رفقة هذا التقرير الأجوبة الكتابية المفصلة للسيد المندوب العام.

عرض السيد المندوب العام

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

المندوبية العامة لإدارة السجون
وإعادة الإدماج

كلمة السيد المندوب العام بمناسبة عرض مناقشة مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2020

مجلس المستشارين

22 نونبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم للجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين،

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

يسعدني أن أجدد اللقاء بكم في هذا الموعد السنوي لتقديم ومناقشة مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2020. لكن قبل ذلك، اسمحوا لي أن أستعرض أمامكم حصيلة عمل المندوبية العامة لسنة 2019 في إطار تنفيذ توجهاتها وبرامجها الاستراتيجية.

لقد سبق لنا خلال لقاء السنة الماضية تقديم حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2016-2018 والتي تضمنت معطيات وأرقام رئيسية تعكس مدى تحقيق الأهداف المسطرة ومستوى تنفيذ الإجراءات المبرمجة.

وحفاظا على النهج المبني على المنظور الاستراتيجي، تم الحرص خلال سنة 2019 على العمل وفق نفس توجهات الإطار الاستراتيجي السابق مع التركيز على صون المكتسبات واستكمال تنفيذ الإجراءات التي كانت مبرمجة لكن حصل تأخير في إنجازها.

كما تم خلال نفس السنة إنجاز تشخيص دقيق لوضعية المؤسسات السجنية وعقد لقاءات تشاورية مع كافة المصالح قصد تحيين التوجهات الاستراتيجية ورسم آفاق العمل لسنة 2022. وقد توجت هذه العملية بإصدار صيغة أولية لوثيقة المخطط الاستراتيجي للفترة 2020-2022.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المخطط يستند إلى نفس المحاور التي شكلت الركائز الخمسة للاستراتيجية السابقة. وتنقسم هذه المحاور إلى 18 برنامجا استراتيجيا يشكل جزء منها استمرارية لبرامج المخطط السابق. ولإحاطتكم بمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، فقد وضعنا رهن إشارتكم نسخا من وثيقة هذا المخطط الجديد الذي من المفترض الشروع في العمل به ابتداء من شهر يناير 2020.

وبالرجوع إلى حصيلة عمل المندوبية العامة للسنة الجارية، واعتبارا لما ذكر، فإن عرضي سينصب، على نفس المحاور الاستراتيجية، وهي:

أولا: أنسنة ظروف الاعتقال؛
ثانيا: تأهيل السجناء لإعادة الإدماج؛
ثالثا: تعزيز الأمن والسلامة بالسجون؛
رابعا: تحديث الإدارة وتعزيز إجراءات الحكامة.

أولا: أنسنة ظروف الاعتقال

السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

لا شك أن موضوع **تحسين ظروف الإيواء** كان وسيظل أولوية بالغة الأهمية بالنسبة للمندوبية العامة نظرا لارتباطه الوثيق بالمعنى العميق لمفهوم الأنسنة. فأنسنة ظروف الاعتقال تبدأ بتوفير شروط إقامة ملائمة تحفظ كرامة السجناء، وتتعزز بتقديم الخدمات الأساسية لهم من تغذية وتطبيب وفق المعايير المنصوص عليها في المقتضيات القانونية والمواثيق الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى تكريس المعاملة الإنسانية للسجناء.

من هذا المنطلق، وأمام الارتفاع المضطرد في عدد السجناء، تتواصل مجهودات المندوبية العامة للرفع من الطاقة الاستيعابية لحظيرة السجون سعيا إلى الحد من ظاهرة الاكتظاظ، من جهة، وتوفير الشروط الأساسية للإيواء بغرف الاعتقال من جهة أخرى. ويتم ذلك من خلال إعادة تهيئة المؤسسات السجنية القديمة، وإغلاق السجون المتهالكة أو الواقعة بالمناطق الآهلة بالسكان لتحل محلها مؤسسات سجنية من الجيل الجديد تراعي المعايير المعمول بها.

في هذا السياق، عرفت سنة 2019 افتتاح مؤسسة سجنية جديدة بطانطان في أفق افتتاح مؤسسة أخرى ببركان أواخر السنة. كما تتواصل أشغال البناء بسجون وجدة، أصيلة، العرائش والجديدة 2 التي ستوفر في مجموعها طاقة استيعابية إضافية تقدر ب 5800 سريرا. بالموازاة مع ذلك، باشرت المندوبية العامة خلال نفس السنة أشغال بناء سجن جديد بالداخلة بطاقة استيعابية تقدر ب 600 سرير. كما تم استكمال أشغال الترميم وإعادة التهيئة بكل من سجون تازة

وآيت ملول وتولال 1 وأسفي وخنيفرة وتاونات والفقيه بنصالح وواد زم وأطيطة 2 وأزيلال وزايو والجديدة وتزنيت وطنجة1.

وقد مكنت الجهود المبذولة من تحسين الطاقة الاستيعابية، بحيث انتقلت من **158.505م²** متم دجنبر 2018 إلى **159.505**متم شتنبر 2019. إلا أن ذلك لم يمكن بشكل ملموس من الرفع من معدل المساحة المخصصة لكل نزيل ومن الحد من الاكتظاظ، وذلك بالنظر إلى ارتفاع عدد السجناء وفق نفس الوتيرة خلال هذه الفترة. ومن المرتقب أن تتحسن المساحة المخصصة لكل سجين في أفق سنة 2022 بعد الانتهاء من بناء عدد من المؤسسات السجنية لتصل إلى 3م ²، وبالتالي تقليص نسبة الاكتظاظ، علما بأن القضاء على هذه المعضلة يظل رهينا إلى حد بعيد بالتحكم في عدد السجناء، خاصة الاحتياطيين منهم من خلال ترشيد الاعتقال الاحتياطي وإعمال بدائل العقوبات السجنية وفق معايير تراعي واقع المؤسسات السجنية. حيث تبين الدراسات والتجارب المقارنة بأن إعمال هذه البدائل لا يحد من الاكتظاظ بالنسبة المطلوبة بل أن إسقاط المعايير المدرجة في مشروع القانون الجنائي المعروض حاليا على الأمانة العامة للحكومة على واقع الساكنة السجنية يبقى أثره جد محدود في تقليص عددها، مما يستدعي مراجعة هذه المعايير والعمل أكثر على ترشيد الاعتقال الاحتياطي.

حضرات السيدات والسادة،

إن **تغذية المعتقلين** عرفت بدورها تطور إيجابيا يظهر من خلال التحسن المستمر للوجبات الغذائية كما وكيفا. ويرجع الفضل في ذلك إلى المجهودات المبذولة على مستوى تحسين ظروف إعداد هذه الوجبات وتوزيعها، حيث تم في هذا الإطار تحيين دفتر التحملات الخاص بهذه الخدمة الأساسية ليتضمن مقتضيات جديدة تلزم المتدخلين بالتقيد بشروط السلامة الصحية خاصة في مرحلتي الإعداد والتوزيع. كما تتواصل أشغال التهيئة وتجديد المطابخ وتعزيز تجهيزاتها، إضافة إلى إنجاز تشخيص لحالة الأدوات والمعدات المطبخية في أفق تحديثها وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال.

وتتواصل أيضا عمليات التفتيش والمراقبة المنجزة سواء من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، أو من طرف اللجن المركزية

والجهوية التابعة للمندوبية العامة والتي تقوم بصفة منتظمة بتفقد وضعية المطابخ السجنية وتجهيزاتها أو الاطلاع على ظروف الإعداد والتوزيع. وتتعزز هذه المراقبة من خلال العمل الذي تقوم به المختبرات المعتمدة التي تم انتدابها سنة 2018، حيث أنجزت ما يعادل 200 زيارة ميدانية مع إجراء تحاليل ميكروبيولوجية منتظمة للتأكد من توفر شروط النظافة والسلامة الغذائية بمطابخ المؤسسات السجينة، إضافة إلى تأطير العاملين بها في هذا الميدان.

وفي أفق تعزيز قدرات المندوبية العامة في مجال تدبير التغذية الجماعية بالوسط السجني، تمت برمجة دورات للتكوين المستمر لفائدة الموظفين المتدخلين في هذه العملية. كما تمت برمجة تكوين متخصص حول معايير الجودة والسلامة الغذائية من طرف المعهد المغربي للتقييس، وذلك للرفع من مستوى التقييم والمراقبة.

من جانب آخر، تواصل المندوبية العامة تهيئة المخابز بالمؤسسات السجنية وتجهيزها بالمعدات الضرورية لتمكين السجناء من هذه المادة بجودة عالية، بحيث أصبح حاليا عدد المؤسسات السجنية المستفيدة من هذا الإجراء 16 مؤسسة سجنية.

إضافة إلى ذلك سيتم إحداث وتجهيز محلات لتوزيع الوجبات بالقرب من أماكن الاعتقال، مع المراجعة المستمرة لمكونات الوجبات الغذائية والعمل على تغطية الخصاص المسجل في هذا الخصوص إن توفرت الموارد المالية الكافية. وقد سبق أن تقدمت المندوبية العامة بطلب لدى وزارة الاقتصاد والمالية للاستفادة من إعفاء ضريبي على مستوى صفقات التغذية على غرار ما هو معمول به بالنسبة للجمعيات ذات النفع العام ومؤسسات التعليم الخصوصي مثلا، مما كان سيوفر لها موارد إضافية تمكنها في تحسين مستوى تغذية المعتقلين، لكن وللأسف لم تستجب هذه الوزارة لطلب المندوبية العامة.

أما فيما يتعلق **بالتطبيب**، فالجهود متواصلة من أجل تحسين الخدمات المقدمة للسجناء الوقائية منها والعلاجية، ويتم ذلك أولا، عبر تعزيز البنيات التحتية الطبية وتوفير الأدوية اللازمة وتحديث المعدات والتجهيزات. وقد تم سنة 2019 إحداث وتجهيز وحدات طبية جديدة واستكمال أشغال التهيئة بمصحات

السجنين الفلاحيين أوطيطة2 والرماني والسجنين المحليين بسوق الأربعاء وبني ملال، والشروع في تهيئة مصحات 8 مؤسسات سجنية أخرى. كما تم إحداث 5 وحدات جديدة لطب الإدمان بسجون راس الماء، ووجدة والأوداية وطنجة وآيت ملول 1 و4 مختبرات جديدة للكشف عن داء السل بسجون وادي زم وآيت ملول 2 وآسفي ووحدة لتصفية الدم بالسجن المحلي ببني ملال مع إضافة مولد لتصفية الدم جديد بوحدة تصفية الدم المتوفرة بالسجن المحلي بعين السبع 1، في أفق إحداث أربع وحدات أخرى بسجون راس الما بفاس والأوداية بمراكش والناظور وآيت ملول، وذلك في إطار إتفاقية الشراكة التي تم توقيعها بين المندوبية العامة ووزارة الصحة والتنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومؤسسة أمل لمساعدة مرضى القصور الكلوي والأعمال الاجتماعية، على هامش الجامعة الربيعية المنظمة بالسجن المحلي بني ملال شهر مارس 2019.

إضافة إلى ذلك، تم افتتاح مختبر للتحاليل الطبية بالمركز المتعدد الاختصاصات بالبيضاء الذي تم تعزيز تجهيزاته كذلك بالمعدات الطبية والأسرة لتمكين السجناء من إجراء فحوصات متخصصة وكشوفات وتحاليل طبية، كما تمت تغطية حاجيات 9 مؤسسات سجنية من المعدات الطبية اللازمة.

وفيما يخص تحسين التأطير الطبي وشبه الطبي، فإنه تم خلال سنة 2019 توظيف 12 طبيبا و10 أطباء الأسنان و24 ممرضا. مما مكن من تحسين نسبة التأطير لتنتقل من طبيب لكل 883 سجينا وطبيب أسنان لكل 1338 سجينا في متم شتنبر 2018 إلى طبيب لكل 821 سجينا وطبيب أسنان لكل 1180 سجينا في متم شتنبر 2019.

ولا يقتصر تحسين الخدمات الطبية على الرفع من عدد الأطر العاملة في المجال الصحي، بل يشمل أيضا تدعيم قدراتهم المعرفية من خلال تنفيذ دورات للتكوين والتكوين المستمر لفائدتهم في مجالات متعددة، وتمكينهم من أدوات العمل الضرورية كالدلائل الإجرائية. ومن أهم الدلائل المعمول بها حاليا، دليل مناهضة التعذيب والخدمات الصحية لفائدة السجناء، والدليل العملي للعلاج بالميثادون. في حين لاتزال دلائل مسطرية في مرحلة الطبع وتتعلق بالتكفل بحالات الإضراب عن الطعام والوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة جنسيا

والسيدا والتهاب الكبد الفيروسي والسل والوقاية من الانتحار ومحاولة الانتحار وإيذاء الذات.

وفي نفس السياق، قامت المندوبية العامة بإعداد مقترح حول إحداث تكوين متخصص في طب السجون وإحالته على كلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء من أجل دراسته وبحث إمكانية تنفيذه، بما يتيح تنويع عروض التكوين المقدمة لأطباء المؤسسات السجنية وملاءمة كفاءاتهم العلمية مع خصوصية الوسط السجني.

وفي إطار العمل التشاركي مع قطاع الصحة ولتسهيل ولوج نزلاء المؤسسات السجنية إلى الخدمات الطبية المقدمة بالمستشفيات العمومية، تم تحديد مراكز اتصال تنسيقية وإحداث وتجهيز وحدات استشفائية ببعض المؤسسات السجنية، وتمكين 34 مؤسسة سجنية من أخذ المواعيد الطبية عبر النظام الإلكتروني المعمول به في المستشفيات العمومية.

وفي ذات السياق، تم العمل على تكثيف عدد حملات التحسيس والكشف في اختصاصات مختلفة حيث بلغ عددها ما بين فاتح يناير ومتم شتنبر من السنة الجارية 307 قدمت 66271 خدمة طبية في اختصاصات متنوعة بما فيها داء السل وداء فقدان المناعة المكتسبة.

ومن المؤكد أن المواكبة النفسية لها دور أساسي في تسهيل تأقلم السجناء مع الواقع الجديد والتغلب على الظروف المترتبة عن خصوصية الوسط الذي يعيشون فيه. في هذا الإطار، تم إنجاز دراسة استقصائية حول الأمراض النفسية والعقلية بالوسط السجني تحت إشراف المركز الجامعي للطب النفسي ابن رشد- وفي إطار اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها سنة2017 مع كلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء، وذلك بهدف تشخيص ورصد الظواهر النفسية للسجناء وإعداد برامج مصاحبة لفائدتهم وأنشطة تتلاءم وحاجياتهم النفسية.

حضرات السيدات والسادة،

من المؤكد أن أنسنة ظروف الاعتقال لا تكتمل إلا بضمان **معاملة إنسانية للسجناء.** وذلك لا يتأتى إلا بالالتزام التام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان

والمبادئ المنصوص عليها في القوانين الوطنية، خاصة الدستور والقانون 23/98 المنظم للمؤسسات السجنية.

وقد انطلق هذا الورش منذ سنوات بإدماج مادة حقوق الإنسان والمواطنة في برامج التكوين المعدة للموظفين، وتأسيس تعاون وثيق مع المؤسسات الوطنية الرسمية المعنية بهذا المجال، خاصة المجلس الوطني لحقوق الانسان ووزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان. هذا بالإضافة إلى إعداد مسودة مشروع مراجعة القانون 23/98 بهدف ضمان حماية أوسع وأنجع لحقوق السجناء، وإحالتها على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 01 مارس2019.

وقد تعزز هذا الورش، سنة 2019، بإصدار مدونة السلوك والواجبات المهنية لموظفي المندوبية العامة السجن وهي وثيقة تتضمن الأخلاقيات والمبادئ التوجيهية الواجب الالتزام بها من طرف الموظفين، خصص جزء منها لمعاملة السجناء بشكل خاص والمرتفقين بشكل عام.

وتتواصل عملية نشر ثقافة حقوق الانسان في صفوف المسؤولين والعاملين بالمؤسسات السجنية وتنمية قدراتهم في مجال الوقاية من التعذيب وكافة ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية بالوسط السجني، من خلال تنظيم ورشات ودورات تكوينية في هذا المجال في إطار الشراكة القائمة مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية وبدعم من مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة السويسري. وتهدف هذه الورشات إلى تعريف المشاركين بالمعايير الدولية لتجريم التعذيب وتفعيلها في العلاقة اليومية مع نزلاء المؤسسات السجنية وتمكينهم من دلائل تساعدهم على القيام بمهامهم بشكل فعال وفق الإطار القانوني الوطني والتوصيات والممارسات الفضلى الدولية ذات الصلة بظروف الاعتقال والوقاية من التعذيب.

كما تم إصدار دليل خاص بتدبير مساطر الشكايات والتظلمات وتوزيعه على كافة نزيلات ونزلاء المؤسسات السجنية. وتندرج هذه البادرة في سياق مواصلة تعزيز حق السجناء في التشكي والتظلم، وتطوير منظومة استقبال وتلقي شكايات وتظلمات النزلاء وعائلاتهم وباقي المرتفقين. وتجدر الإشارة إلى أن

المندوبية العامة قد توصلت خلال الفترة ما بين فاتح يناير ومتم شتنبر 2019 بما مجموعه 1348 شكاية وتظلما تمت معالجتها بنسبة 100 %.

ولتكريس ثقافة الإنصات وتحسين استقبال المرتفقين المشتكين، وتلقي شكاياتهم وقضاياهم واقتراحاتهم ومعالجتها وفق الأسس القانونية، وتوجيههم ومساعدتهم بتنسيق مع مراكز المصاحبة وإعادة ادماج السجناء التابعة لمؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، تمت سنة 2019، مواصلة خلق مراكز الاستقبال والإرشاد لفائدة المرتفقين في أفق تعميم التجربة على باقي المؤسسات السجنية.

كما عرفت نفس السنة، تأسيس أندية جديدة لحقوق الانسان والمواطنة ببعض المؤسسات السجنية، ليبلغ العدد الإجمالي لهذه الأندية ما مجموعه 66 ناديا ب 43 مؤسسة سجنية، وذلك بشراكة مع مركز حقوق الناس وبدعم من مؤسسة فرديريش نومان الألمانية. وتهدف هذه الأندية إلى تكوين النزلاء في مجال التربية على قيم حقوق الانسان والمواطنة والديمقراطية، ومكافحة كل أشكال التطرف خاصة التطرف الديني، وحل النزاعات بالطرق السلمية واعتماد الحوار والتواصل.

ثانيا: تأهيل السجناء لإعادة الإدماج

حضرات السيدات والسادة،

لقد توسع مجال تأهيل السجناء لإعادة الإدماج ليشمل برامج جديدة ومبادرات متميزة هدفها تقويم سلوك السجناء وتمكينهم من اكتساب كل ما من شأنه أن يجعلهم يندمجون بشكل إيجابي في المجتمع بعد الإفراج.

في هذا الإطار، تتواصل جهود المندوبية العامة لتطوير وتفعيل البرامج التأهيلية والتربوية القارة من قبيل التعليم ومحو الأمية والتكوين المهني والتكوين الحرفي، وتكثيف الأنشطة الموازية وتوسيع المبادرات المندرجة ضمن برنامج كفايات.

وتتوالى النتائج الإيجابية المحصلة بفضل هذه الجهود، أولها، ارتفاع عدد المستفيدين من برامج التعليم بمختلف مستوياته بنسبة 32 %خلال المواسم الدراسية الأخيرة حيث انتقل من 3445 إلى 4544 ما بين الموسمين الدراسيين 2016/2015 و2019/2018.

كما مكنت دروس الدعم والتقوية المقدمة للسجناء المقبلين على الامتحانات الإشهادية من تحسين نسب النجاح، خاصة على مستوى امتحانات البكالوريا، حيث بلغت نسبة الناجحين فيها 47% من بين السجناء المترشحين مقابل 41.1 % كنسبة وطنية للناجحين من بين المترشحين الأحرار.

ورغبة في تأمين محيط ملائم للسجناء الطلبة، تم التفكير في إحداث فضاءات جامعية بالسجون، حيث انطلق تفعيل هذه المبادرة بتوقيع مذكرة تفاهم بين المندوبية العامة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وجامعة محمد الخامس بالرباط ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، وتروم هذه الاتفاقية وضع الإطار العام لإحداث فضاءات للتكوين الجامعي بالمقر السابق بمركز الإصلاح والتهذيب بسلا لفائدة السجناء المؤهلين المسجلين بمختلف الكليات التابعة للجامعة المذكورة.

إلى جانب ذلك، تم توقيع اتفاقية شراكة بين المندوبية العامة ومعهد التعاون الدولي للكونفدرالية الألمانية لتعليم الكبار ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء خلال فعاليات الدورة السابعة للبرنامج الجامعة في السجون المنظمة بالسجن المحلي سلا2 بتاريخ 25و26 شتنبر 2019. وتروم هذه الاتفاقية دعم برامج التعليم بالمؤسسات السجنية وإرساء آليات التعلم عن بعد. كما تشمل تنفيذ أول مشروع لتعليم اللغة العربية والدارجة المغربية للسجناء الأجانب.

أما على مستوى محاربة الأمية، فقد تم تعميم برنامج محو الأمية المعتمد من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ليشمل جميع المؤسسات السجنية، مع إطلاق النسخة الثالثة من برنامج "سجون بدون أمية" الذي تم تنفيذه بنسبة 97 %وذلك في إطار الشراكة القائمة مع الوزارة المذكورة والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية.

أما بخصوص مجال التكوين المهني والفلاحي، فقد تم تحقيق نتائج إيجابية، بحيث انتقل عدد المستفيدين من هاته البرامج من 8572 خلال الموسم 2018/2017 إلى 9484 خلال الموسم الدراسي 2019/2018. وقد أمكن ذلك بفضل الرفع من عدد المراكز البيداغوجية ومواصلة تنويع شعب التكوين لتغطية أوسع لاحتياجات المستفيدين.

واستجابة لخصوصيات بعض المناطق التي تتموقع فيها بعض المؤسسات السجنية، تم إطلاق برنامج للتكوين الوظيفي في مجال الصيد البحري بثلاث مؤسسات سجنية من بين السجون المتواجدة بالمدن الساحلية (السجن المحلي بطنجة، السجن المحلي بالحسيمة والسجن المحلي بالعرائش).

أما على مستوى التكوين الحرفي، فقد استفاد 880 سجينا من هذا البرنامج خلال الموسم الدراسي 2019/2018 وذلك على مستوى 20 مركزا بيداغوجيا وفي 13 حرفة تقليدية. كما استفاد ما مجموعه 174 نزيلا من التكوين في مجال مهن صناعة السيارات من خلال شعبتي "تغليف كراسي السيارات" و"أسلاك السيارات". إضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقية شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بهدف إحداث وحدة للتكوين والتشغيل في الصناعات الدومية (صناعة القصب) بالسجن المحلي قلعة السراغنة.

وقد تميزت سنة 2019 كذلك بإطلاق النسخة الثالثة من برنامج فرصة وإبداع الذي يروم تأهيل السجناء الحرفيين وإبراز كفاءاتهم الحرفية والفنية. وقد بلغ عدد السجناء المستفيدين من هذا البرنامج 585 سجينا.

كما استفاد ما يقارب 151 سجينا من نظام التشغيل داخل وحدات الإنتاج التابعة للمندوبية العامة، وذلك في أفق تطوير هذا المجال في إطار الدراسة الميدانية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية التي تم إطلاقها بهدف وضع إطار قانوني جديد لتشغيل السجناء داخل المؤسسات السجنية.

من جهة أخرى، تم تكريس آلية تثمين المنتوجات الحرفية للسجناء، وذلك من خلال تسويقها بالسوق التضامني للدار البيضاء والمشاركة في المعارض المنظمة من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية.

حضرات السيدات والسادة،

لا تخفى عليكم أهمية الأنشطة المتنوعة التي يتم تنظيمها لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية موازاة مع البرامج السالفة الذكر، ودورها في تكييف الوسط السجني مع منظور التأهيل لإعادة الإدماج من خلال خلق فرص للسجناء لاكتساب مهارات جديدة وتقويم سلوكهم والتصالح مع أنفسهم ومع الآخرين ومع المجتمع.

لذلك، تسهر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وفق ما تملكه من إمكانيات، على توفير الأدوات وتهيئة الفضاءات وتعزيز التجهيزات المناسبة.

في هذا الإطار، عرفت سنة 2019، تنظيم النسخة الثانية من برنامج الملتقى الصيفي للأحداث تحت شعار "من أجل استثمار أفضل للوقت"، مع إدراج فئة النزيلات لأول مرة ضمن المستفيدين من أنشطة البرنامج. وذلك علما بأن المندوبية العامة قد اعتمدت على كفاءاتها الداخلية في تأطير وتنشيط هذا البرنامج، بحيث عبأت ما يزيد عن 76 مؤطرا من بين موظفيها الحاصلين على شواهد وديبلومات في التخصصات ذات الصلة.

كما تم تنظيم الدورة الثانية من مهرجان عكاشة للفيلم، وتنفيذ البرنامج الوطني للمسابقات الذي يتضمن 34 مسابقة في مجالات متنوعة، مع برمجة تنظيم حفل ختامي لهذا لبرنامج بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط يوم 6 دجنبر 2019 تزامنا مع الاحتفال باليوم الوطني للسجين، وهي فرصة تعرض خلالها الأعمال الثقافية والفنية الحاصلة على الرتبة الاولى وطنيا إضافة إلى تتويج مختلف الفائزين في البرنامج الوطني للمسابقات برسم سنة 2019 بجوائز تحفيزية ومادية. كما تم عرض مسرحية "مبارك ومسعود" في إطار جولة فنية شملت 9 مسارح وطنية و 34 مؤسسة سجنية وهي مسرحية من تشخيص 30 نزيلا من ضمنهم 6 نزيلات.

في ذات السياق، تواصلت فعاليات برنامج الجامعة بالسجون من خلال تنظيم النسخة السادسة (الجامعة الربيعية) بالسجن المحلي بني ملال يومي 20 و21 مارس 2019 حول موضوع الحماية الاجتماعية للسجناء، والنسخة السابعة (الجامعة الخريفية) بالسجن المحلي سلا2 يومي 25 و26 شتنبر 2019 تحت شعار "ظاهرة العود...أية حلول؟".

كما تواصل تنظيم البرامج الثقافية الأخرى من قبيل برنامج ماستر كلاس الذي يحتضنه مركز الإصلاح والتهذيب عين السبع بالدار البيضاء، وبرنامج المقاهي الثقافية الذي تم إرساؤه ب 10 مؤسسات سجنية. وذلك إلى جانب مجموعة من الانشطة الثقافية والفنية والرياضة الموازية بمختلف المؤسسات السجنية والتي بلغ عددها خلال النصف الأول من سنة 2019 ما مجموعه 33858 نشاطا.

وتتكامل هذه البرامج والأنشطة المقدمة للنزلاء مع برامج تأهيلية أخرى أكثر خصوصية تهدف إلى تأطير فئات معينة من السجناء، ونخص بالذكر هنا برنامج "**مصالحة**" الموجه للسجناء المدانين في إطار قضايا التطرف والإرهاب والذي تم إطلاق نسخته الرابعة لفائدة 50 سجينا سنة 2019 وكذا النسخة الخامسة المخصصة للنساء والتي شاركت فيها 10 نزيلات.

وقد شكلت سنة 2019 مناسبة كذلك لمواصلة تفعيل الخطة المتعلقة بترويج خطاب التسامح ومحاربة الفكر المتطرف بالسجون من خلال تنظيم ورشات تدريبية في إطار برنامج **التثقيف بالنظير** بشراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء وبدعم من حكومة اليابان وتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد أسفرت هذه الورشات المنظمة ب 8 مؤسسات سجنية عن تكوين 70 مكونا من بين السجناء الذين أشرفوا بدورهم على تحسيس 10.000 سجين آخر.

علاوة على ذلك، تم تنفيذ برنامج **المحاضرات العلمية** في نسخته الثانية بمشاركة نزلاء الحق العام إلى جانب سجناء قضايا التطرف والإرهاب، وذلك بسجون تولال 2، وطنجة 2، وعين السبع، وتيفلت2.

وحتى تتكامل الجهود من أجل فعالية أكبر لعملية تأهيل السجناء لإعادة إدماج، فإن المندوبية العامة ستعمل سنة 2020 على إطلاق برامج أخرى جديدة تثمن طاقات وإبداعات السجناء وتبرز الأهمية التي تكتسيها تنمية مواهبهم ومهاراتهم.

ومن بين هذه البرامج:

- برنامج "**مناظرات**"، وهو برنامج ثقافي جديد يندرج ضمن الأنشطة الثقافية الموازية لبرنامج الجامعة في السجون ويهدف إلى خلق نقاش وحوار حول مواضيع تستأثر باهتمام الطلبة النزلاء المشاركين في الجامعة؛

- برنامج "**وساطة**" ويقوم على الوساطة الاجتماعية لفائدة نزلاء المؤسسات السجنية، عبر حل قضاياهم ومشاكلهم العالقة خلال فترة اعتقالهم من خلال الاعتماد على تجربة المركز الدولي للتحكيم والوساطة بالرباط وهو مؤسسة معتمدة وعضو بالمحكمة الدولية المشتغلة في المجال نفسه؛

-برنامج **"محاكمة"**، ويرتكز هذا البرنامج الذي سيطلق بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على معالجة ظواهر اجتماعية سلبية تعاني منها المجتمعات الإنسانية بما فيها المجتمع المغربي. وهاته المحاكمة يتم إعدادها في إطار مسابقة مفتوحة في وجه السجناء بحيث يتم إعداد دفتر تحملات حول الشكليات المطلوب توفرها لدى مرافعة أو شهادة كل طرف في المحاكمة ويتعلق الأمر ب: النيابة العامة، قاضي الحكم، الشهود والضحية، على أساس أن يختار السجين طرفا من أطراف المحاكمة المذكورة، ويقوم بتحرير مرافعة أو شهادة تحترم الشروط الشكلية المذكورة ومن الزاوية المختارة.

- برنامج **"بذور القيم"** ويندرج في إطار مشروع دعم استراتيجية المندوبية العامة القائم بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية، ويهدف إلى تمكين السجناء من استيعاب وتملك القيم التي تجعل منهم أشخاصا متوازنين وقادرين على الاندماج في المجتمع بعد الإفراج، وذلك من خلال جلسات حوارية ولقاءات تواصلية ستنظم تحت إشراف أطر من المندوبية العامة سيتلقون تكوينا متخصصا من أجل تنفيذ هذا البرنامج.

في ذات السياق، يرتقب خلال نفي السنة تنظيم مناظرة للتوافق (Conférence de consensus) حول موضوع "البحث العلمي في خدمة إعادة إدماج السجناء" وذلك في إطار مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي للفترة ما بين 2018-2020. حيث ستجمع هذه المناظرة ثلة من الخبراء والأكاديميين ومختلف شركاء المندوبية العامة على الصعيدين الوطني والدولي.

وارتباطا بظاهرة العود، لابد من الإشارة إلى الدراسة الميدانية التي تم إطلاقها حول هذه الظاهرة سنة 2018 واستكملت سنة 2019، كان الهدف منها هو تحديد حجم الظاهرة في المغرب ومسبباته وكيفية معالجته من خلال طرح مقترحات وتوصيات تشمل الجانبين القانوني والمؤسساتي.

من جانب آخر، وفي إطار التمييز الإيجابي تجاه النساء، خاصة المرفقات بأطفالهن باعتبارهن فئة هشة بحاجة إلى مزيد من العناية والاهتمام، قامت المندوبية العامة بإطلاق دراسة ميدانية تخص هذه الفئة من النزيلات بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة. وتروم هذه الدراسة وضع تشخيص لواقع

هذه الفئة داخل الوسط السجني وطرح مقترحات قصد تعزيز أنسنة ظروف اعتقال النزيلة وطفلها داخل الوسط السجني.

وفي نفس المنظور الرامي إلى تعزيز وحماية حقوق الفئات الهشة داخل المؤسسات السجنية، تم إعداد دراسة ميدانية حول السجناء الأفارقة، إضافة إلى برمجة تنظيم طاولة مستديرة حول وضعية الأشخاص المعاقين تزامنا مع اليوم العالمي للأشخاص المعاقين بشراكة مع التعاون الوطني، وتنظيم ندوة وطنية حول وضعية السجناء المسنين تزامنا مع اليوم العالمي لهاته الفئة وبشراكة مع المرصد الوطني للمسنين.

كما شرع في إعداد قاعدة معطيات خاصة بالفئات الهشة داخل الوسط السجني تشمل بيانات شخصية واجتماعية وجنائية وتأهيلية ونفسية وذلك في إطار تهييئ وثيقة بعنوان: "معطيات ودلالات حول الفئات الهشة داخل الوسط السجني" ومن المرتقب إنهائها قبل متم سنة 2019.

أما فيما يتعلق بتعزيز تواصل السجناء مع العالم الخارجي خاصة عائلاتهم، فقد عمدت المندوبية العامة سنة 2019، إلى توقيع اتفاقية شراكة مع شركتي اتصالات قصد التعميم التدريجي للنظام الرقمي المؤمن للاتصالات الهاتفية الخاص بنزلاء المؤسسات السجنية، حيث بلغ عدد المؤسسات السجنية المزودة بهذا النظام حاليا 5 مؤسسات، في حين شرع في إرسائه ب 8 مؤسسات أخرى لتبلغ بذلك نسبة المستفيدين 40% من مجموع السجناء.

ثالثا: تعزيز الأمن والسلامة بالسجون

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

إن العمل على أنسنة ظروف الاعتقال وتنفيذ برامج التهييء لإعادة الإدماج لا يمكن أن يتحقق بدون تعزيز الأمن بالسجون. ومن هذا المنطلق، وإلى جانب العمل على تأمين المنشآت السجنية وتهيئة البنيات التحتية لتتماشى والمعايير الأمنية المعمول بها، تحرص المندوبية العامة على إعداد برامج وخطط أمنية من أجل التصدي لكل ما من شأنه أن يهدد سلامة السجناء والموظفين

والمرتفقين. وترتكز هذه البرامج والخطط على مجموعة من التدابير الوقائية الرامية إلى الحد من حالات الاعتداءات، وإعمال التتبع المستمر والمواكبة الواجبة للسجناء الذين تظهر عليهم ميولات انتحارية، إضافة إلى مراجعة نظام تصنيف السجناء.

وقد مكنت مجموع هذه الإجراءات من بلوغ نتائج جد مشجعة. إذ تميزت الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019 بتسجيل انخفاض ملحوظ في عدد المخالفات التي تم إشعار النيابة العامة بها. ليبلغ عددها 10801 إلى غاية متم شتنبر 2019 مقابل 12876 حالة خلال نفس الفترة من سنة 2018. وتشمل هذه المخالفات على سبيل المثال التهديد والاعتداءات وممارسة العنف وحيازة أدوات خطيرة والحركات الجماعية والسرقة...

كما تم تقليص عدد الممنوعات المضبوطة بمختلف أنواعها. مثلا، انخفض عدد حالات ضبط المخدرات خلال نفس الفترة من 1170 إلى 969 حالة. وعدد حالات ضبط الهواتف النقالة من 2287 إلى 712 حالة. ويرجع الفضل الكبير في تسجيل هذا الانخفاض إلى تفعيل القرار القاضي بمنع التوصل بقفف المؤونة، دون إغفال مجهودات طاقم التفتيش والتنقيب بالمؤسسات السجينة، وتعميم أجهزة المراقبة الالكترونية إضافة إلى تحسيس الزوار بخطورة تسريب الممنوعات من خلال شاشات معدة لهذا الغرض ببعض المؤسسات السجنية.
وفي إطار اعتماد المقاربة الأمنية الاستباقية بشكل ممنهج وشامل، تم إعداد مشروع برنامج "تعايش" والشروع في المرحلة الأولى لتنفيذه، وهو برنامج ذو بعد أمني وإدماجي، يهدف أساسا إلى تهييء السجناء للإفراج، وذلك من خلال تكريس مبدأ التعايش بين السجناء، القائم على القبول بمبدأ الاختلاف واحترام الآخر وطرق تفكيره وسلوكه وآرائه، وذلك بما يمكنهم من تغيير سلوكياتهم بشكل أكثر إيجابية وتصحيح مسارهم والتصالح مع الذات والمجتمع. ويرتكز على تخصيص فضاءات خاصة بالمؤسسات السجنية لفائدة السجناء الذين أبانوا أكثر من غيرهم على استعداد لتحسين سلوكهم وعلى رغبة في التعايش فيما بينهم ونبذ العنف والانصراف عن كل السلوكات المشبوهة والمخالفة للقانون في التعامل مع الآخر سواء تعلق الأمر بأسرهم أو بالموظفين أو بالسجناء والذين اقترب موعد الإفراج عنهم، بحيث تكون هذه الفضاءات أكثر ملاءمة لتهييئ

السجين لمرحلة الإفراج والعودة لممارسة حياته العادية، ليس فقط على مستوى البرامج التأهيلية الموجهة له، بل لكونها فضاءات شبه مفتوحة، يعتمد فيها نظام حراسة مخفف وتدبير شبه مستقل من طرف السجناء لحياتهم اليومية، إلى جانب كونه يمنح الشعور بالمسؤولية واحترام الآخر لدى السجين.
من جهة أخرى، ومن أجل ضبط هويات السجناء وحركتهم بشكل أكثر دقة، واصلت المندوبية العامة سنة 2019 تنفيذ مشروع تعميم بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية، حيث بذلت مجهودات جبارة رفقة مختلف الشركاء من مصالح أمن ودرك ومصالح وزارة الداخلية لتجاوز مختلف الإكراهات والمعيقات التي تعترض هذا المشروع، وقد شهدت سنة 2019 إنجاز ما مجموعه 2103 بطاقة تعريف وطنية إلكترونية لفائدة 2103 نزيلا من أصل 5070 ملفا، أما الباقي وعدده 2967 ملفا، فهو في طور الإنجاز، علما أن المؤسسات السجنية تستقبل يوميا أعداد كبيرة من السجناء الذين لا يتوفرون على بطائق تعريف وطنية.

وفي سياق تدبير المندوبية العامة لحركية السجناء وفق مقاربة شمولية تراعي البعدين التأهيلي والاجتماعي، تم خلال سنة 2019 (شتنبر) تنفيذ 45.805 قرارا للترحيل، ما يزيد عن 97 %منها تمت لأسباب صحية أو متعلقة بتنفيذ الأحكام، أو للمشاركة في أنشطة تأهيلية أو للتقريب من العائلة. كما تم تسجيل 9420 قرارا للاحتفاظ مراعاة للمعايير المتعلقة بمقر السكنى والسن والجنس.

وفي إطار تنفيذ مشروع إرساء التقنية البيومترية والذي سيتيح تجاوز إشكالية تحديد الهوية الحقيقية للنزلاء، عملت المندوبية العامة سنة 2019، على تثبيت هذا النظام بالإدارة المركزية وتجربته بسجون عين السبع 2 وتولال 2 والعرجات 1 والعرجات 2 والسمارة، في أفق تعميمه على باقي المؤسسات السجنية.

رابعا: تحديث الإدارة وتعزيز إجراءات الحكامة

حضرات السيدات والسادة،

منذ اعتمادها لأول إطار استراتيجي لعملها، جعلت المندوبية العامة من الرأسمال البشري دعامة أساسية، إذ عملت على تعزيز مجموعة من الروافع

كالتكوين والتوظيف والحركية والتحفيز من أجل تأهيل أكبر وأنجع لموظفي السجون ومساعدتهم على مواجهة التحديات التي تواجه عملهم اليومي.

فباعتبار التكوين رافعة استراتيجية لتحسين الأداء من خلال تسهيل اندماج الموظفين الجدد في بيئة عملهم الجديدة والرفع من كفاءات الموظفين العاملين للتكيف مع تزايد المهام والتغيرات الطارئة عليها بحكم آليات التدبير الحديثة والوسائل التكنولوجية المعتمدة في تسيير المؤسسات السجنية، عملت المندوبية العامة سنة 2019، على مواصلة سياستها المتمثلة في تأهيل الموارد البشرية وتمكينها من التدريب اللازم ودعم تكوينها وتعزيز وعيها بضرورة احترام حقوق السجناء والسهر على رعايتهم وتهذيبهم.

في هذا الإطار، تواصل الانفتاح على الجامعات والمؤسسات الوطنية والدولية وعقد شراكات معها لتأطير الموظفين في مختلف مجالات العمل بالوسط السجني. حيث تم خلال هذه السنة عقد اتفاقية شراكة مع جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال لتنضاف إلى قائمة شركاء المندوبية العامة من الجامعات الوطنية.

فخلال سنة 2019، تم تنظيم دورات للتكوين الأساسي لفائدة 472 موظفا جديدا، واستكمال برنامج انتقاء وتكوين الموظفين المرشحين للانضمام لفرق الحماية والتدخل البالغ عددهم 1234 موظفا. كما تم تنظيم دورات للتكوين المستمر في مختلف مجالات تدبير المؤسسات السجنية والبرامج الإدماجية لفائدة 5241 أي ما يقارب 50% من مجموع الموظفين. إضافة إلى تسجيل الفوج الثالث في الماستر المتخصص: المؤسسة السجنية "الوقاية وإعادة الادماج "والذي يضم 20 موظفا بشراكة مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط ليرتفع عدد المسجلين خلال الموسم الدراسي 2019-2020 إلى 50 موظفا.

وفي إطار سعيها المتواصل إلى تحسين الظروف المهنية والمادية والاجتماعية لمواردها البشرية، حرصت المندوبية العامة على استكمال مجموعة من الإجراءات المرتبطة بترقية موظفيها، إضافة إلى تتويج 166 موظفا، من بينهم 78 موظفة، بجائزة الموظف المتميز من بين العاملين بمختلف مصالح المندوبية

والمؤسسات السجنية اعترافا بأدائهم المتميز لمهامهم، ولتشجيعهم على الابتكار والبذل والعطاء، وتقوية اعتزازهم بالانتماء لقطاع السجني.

وقد رافقت هذه الإجراءات الحركية الانتقالية التي شملت 238 موظفا، وذلك من أجل الاستجابة لانتظارات الموظفين الذين يرغبون في الالتحاق بأسرهم أو تغيير بيئة العمل، وكذا تلبية الاحتياجات الوظيفية للمؤسسات السجنية. كما تم تفعيل عمل الخلية المركزية لمواكبة والدعم النفسي للموظفين وذلك لرصد وتشخيص الحالات التي تعاني من مشاكل نفسية والحرص على توفير المواكبة النفسية والاجتماعية للموظفين الذين تعرضوا لاعتداءات، ومواصلة تفعيل برنامج للحماية القانونية لموظفي السجن من أعمال الاعتداء والتهديد والشكايات أو المتابعات القانونية المرتبطة بممارسة وظائفهم.

وتظل المندوبية العامة حريصة على الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للموظفين، وذلك من تدعيم وتسهيل عمل جمعية التكافل الاجتماعي لموظفي المندوبية العامة لمساعدتها على تقديم خدمات اجتماعية أكثر تنوعا إلى جانب الخدمات الاجتماعية التي دأبت على تقديمها منذ إحداثها، والمتمثلة في تمويل مختلف الأنشطة المقامة احتفاء بالأعياد الوطنية والدينية، والاحتفاء ببعض المواعيد الدولية وتنظيم أنشطة رياضية وترفيهية، وصرف مساعدات طبية ومنح التعزية والعقيقة والزواج، وتقديم دعم مادي لمساعدة أرامل وأيتام موظفي القطاع خلال عيدي الفطر والأضحى وتمكين الموظفين من قروض استهلاكية بدون فائدة ومساعدة مالية مباشرة بمناسبة عيد الأضحى.

كما تواصلت مختلف الإجراءات الخاصة بتعميم وسائل النقل والمقاصف بالسجون لفائدة العاملين بها، وإنجاز مشاريع السكن الوظيفي. كما تمت إحالة مشروع مرسوم لمراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي لإدارة السجون وإعادة الادماج على الجهات المختصة يروم مراجعة التعويضات المخولة لهم في الوقت الحالي بما يتيح رفع الحيف الذي يطالهم بالنظر إلى عدم تناسب خصوصية المهام المسندة إليهم وحجم المخاطر المحدقة بهم والتعويضات الحالية.

في المقابل، تحرص المندوبية العامة على ضمان احترام الأخلاقيات ونظام القيم المؤطر لمهام موظفي السجون والمحدد في الأطر القانونية ومدونة السلوك.

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر تحديث الإدارة وتعزيز ركائز الحكامة من أهم الأوراش التي تشتغل عليها المندوبية العامة منذ سنوات. وقد حرصت خلال سنة 2019 على استكمال مجهوداتها في هذا الصدد من خلال مواصلة تفعيل النهج القائم على التعاقد المركزي-الجهوي وتعزيز التدبير اللاممركز للشأن السجني، وتطوير الإدارة الالكترونية من خلال تنويع العرض الخدماتي في البوابة الالكترونية للمندوبية العامة، وإطلاق مشاريع خدمات إلكترونية موجهة للمرتفقين. وضمن هذا التوجه، يندرج المشروع المتعلق بتحسين تنظيم زيارات عائلات السجناء في إطار الدعم المقدم من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية، وذلك من خلال عصرنة نظام الزيارة فيما يتعلق بتنظيم المواعيد ووتيرتها، وتبسيط المساطر المعتمدة، وضبط الإحصائيات بشكل أدق. وهو المشروع الذي أفضى إلى خلق شراكة مع وكالة التنمية الرقمية قصد تقديم دعمها التقني لتطوير نظام معلوماتي يمكن أسر النزلاء من الولوج إلى عدة خدمات عن بعد؛ ويتعلق الأمر بأخذ مواعيد الزيارة وإجراء تحويلات مالية والقيام بالشراءات من محلات البيع بالمؤسسات السجنية، مما سيتيح لهذه الأسر توفير وقت وجهد كبيرين، على اعتبار أن عملية الشراء في الظروف العادية تأخذ وقتا طويلا على حساب الوقت المخصص للزيارة. ويذكر أن التجربة الأولية لهذا البرنامج سيتم إطلاقها بالسجن المحلي عين السبع 2 سنة 2020.

كما حاز مشروع آخر على دعم الصندوق المذكور لأهميته في تحسين الخدمات الموجهة لمرتفقي القطاع السجني، ويتعلق الأمر بمشروع شمولي للخدمات الالكترونية الموجهة لعائلات النزلاء وربطهم بالوسط الداخلي للسجون للمساعدة على إدماج السجناء، ويهدف هذا المشروع إلى تكريس مبدأ القرب، وتيسير الولوج إلى المعلومة من خلال إحداث فضاء إلكتروني خاص بعائلات السجناء يمكنها من تتبع البرامج والخدمات الموجهة للسجناء، والاطلاع على إبداعاتهم وإنتاجاتهم بالوسط السجني.

من جهة أخرى، وسعيا إلى الحفاظ على ذاكرة إدارة السجون وإعادة الإدماج كإرث وجب صيانته لفائدة عموم المواطنين، تم إطلاق مشروع يروم تجميع وجرد الوثائق والصور والأدوات والقطع القديمة التي تحكي وتؤرخ لسير العمل داخل السجون في أفق حفظها في متحف خاص سيتم إحداثه لهذه الغاية.

من جانب آخر، واصلت المندوبية العامة اعتماد تواصل إعلامي منفتح وتمتين العلاقة مع جمعيات المجتمع المدني والمهتمين بقطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج وتعزيز التنسيق مع كافة القطاعات المكونة للجنة المشتركة المعنية بتنفيذ اختصاصات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج طبقا لما تنص عليه مقتضيات المرسوم رقم 2.14.481 بتحديد تأليف واختصاصات اللجنة المحدثة بموجب المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.08.49. منذ تفعيلها سنة 2018. فقد تم إلى حدود الآن تنظيم 4 لقاءات عامة لهذه اللجنة وأكثر من 20 لقاءا تحضيريا. ويعكس ذلك حرص المندوبية العامة على ضمان استمرارية اجتماعات هذه اللجنة لكونها تشكل أرضية خصبة للحوار والتشاور بشأن مختلف النقط المشتركة، وتعزز تفعيل المقاربة التشاركية في تدبير شؤون السجناء وتطوير قطاع السجون وإعادة الإدماج، من خلال تحقيق الالتقائية والانسجام في تنزيل البرامج الإصلاحية للمندوبية العامة وبذل جهود مشتركة لتجاوز مختلف الاكراهات.

وعلى مستوى التعاون الدولي، تسهر المندوبية العامة على تعزيز شراكاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل الاندماج بشكل أفضل في دينامية التعاون والتبادل التي تنهجها بلدنا، بما يتيح لها تقاسم خبراتها مع شركائها من جهة، والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال عملها من جهة أخرى. وتبقى هذه الغاية إحدى أبرز أهداف التوأمة المؤسساتية التي تم إرساؤها سنة 2018 مع بعض الدول الأوروبية بتمويل من الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز قدرات المندوبية العامة المؤسساتية وكفاءة موظفيها، عبر نهج تقارب تنظيمي نحو المكتسبات المجتمعية والمعايير الدولية (قواعد السجون الأوروبية، قواعد نيلسون مانديلا...) واعتماد حوار تشاركي، ووضع برنامج تدريب متخصص مستوحى من أفضل الممارسات الأوروبية في مجال التكوين والحكامة السجنية. وتجدر الإشارة إلى تنظيم ندوة يوم 3 أكتوبر 2019 لتقديم الحصيلة المرحلية

لهذا المشروع والتي تضمنت لأنشطة المنجزة والنتائج الأولية المستخلصة، بالإضافة إلى التوصيات المقدمة في نهاية مختلف البعثات. كما تم أيضًا عرض آفاق الجزء الثاني من هذه التوأمة.

ويتم حاليا الإعداد للقاء يكرس موقع بلدنا على الخريطة الإفريقية، وتوجه المملكة فيما يخص التعاون جنوب-جنوب. وسيتم الإعلان عن هذه المبادرة في حينها.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

لعل ما تم استعراضه أمامكم اليوم من منجزات ومؤشرات تترجم حجم التطور الحاصل يعكس الإرادة القوية للمندوبية العامة لمواصلة ورش الإصلاح وتطوير تدبير قطاع السجون وإعادة الإدماج، بما يتيح مواكبة التزامات بلادنا الوطنية والدولية المتعلقة منها خاصة بحماية وتعزيز حقوق المواطنين بمن فيهم نزلاء المؤسسات السجنية.

لكن في المقابل، تعترض مسار الإصلاح هذا عدة إكراهات من شأنها أن تهدد المكتسبات التي تحققت. لقد أضحت هذه الإكراهات معروفة لدى الجميع. وهي مرتبطة في مجملها بعدم الزيادة في الموارد المالية والبشرية المرصودة للمندوبية العامة إذ أنها لا تواكب حاليا التزايد المقلق لعدد الساكنة السجنية.

فبعدما بلغ عدد الساكنة السجنية 86.762 سجينا في متم أكتوبر 2019، سجل رقم قياسي جديد يفرض بالطبع تعبئة موارد بشرية ومالية كافية ليس فقط قصد الحيلولة دون تسجيل أي تراجع في المكتسبات بل أيضا من أجل ضمان أمن المؤسسات السجنية وسلامة نزلائها والعاملين بها. وينضاف إلى هذا الإكراه، العودة إلى المعدلات السابقة للاعتقال الاحتياطي بعد تسجيل نسبة 40,03% بنفس التاريخ.

بالنظر إلى عدم الزيادة في الموارد المالية المخصصة للمندوبية العامة، فإن المندوبية العامة تواجه صعوبات مرتبطة بتأهيل البنية التحتية ومواصلة استبدال السجون المتواجدة في الوسط الحضري وفي المناطق الآهلة بالسكان. كما

تسبب النقص الحاد في عدد المناصب المالية في تدهور مؤشرات تأطير الساكنة السجنية. ينضاف إلى ذلك، عدم إحراز أي تقدم على مستوى تحسين الوضعية المادية لموظفي القطاع الشيء الذي ينعكس سلبا على معنوياتهم ومردوديتهم، ويمنع جذب الكفاءات اللازمة لتحقيق التطور المنشود.

وما يزيد من حدة هذه الإكراهات التباين الحاصل على مستوى انخراط القطاعات المكونة للجنة الوزارية المشار إليها آنفا، خاصة في مجال تنفيذ برامج التأهيل لإعادة الإدماج.

وعلاقة بالميزانية العامة المرصودة، فقد حدد مشروع القانون المالي برسم سنة 2020 للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج اعتمادات التسيير قدرها 2.286.084.000 درهما، خصصت منها 35,2 % للمعدات والنفقات المختلفة، في حين تمثل الاعتمادات المخصصة لفصل الموظفين في74,8% حيث اقترح إحداث 500 منصبا ماليا. أما اعتمادات الأداء المخصصة على مستوى ميزانية الاستثمار فتبلغ 160.700.000 درهما.

وقد سجل ارتفاع الاعتمادات المخصصة لفصل الموظفين ب24,6 % مقارنة مع سنة 2019، وذلك راجع أساسا إلى تحمل المندوبية العامة للمساهمات المتعلقة بالاحتياط الاجتماعي والتقاعد. كما عرفت ميزانية نفقات المعدات والنفقات المختلفة انخفاضا بنسبة 1,1% (أي ب 9 ملايين درهم)، علما أن المندوبية العامة تعرف في الأصل عجزا حادا في تغطية النفقات الخاصة بتدبير الشأن السجني، خاصة فيما يتعلق بتغذية السجناء التي تعرف خصاصا ب 60 مليون درهما وبتسديد متأخرات الماء والكهرباء التي بلغت حوالي 200 مليون درهما.

أما بالنسبة لميزانية الاستثمار فلم تعرف أي تطور منذ سنة 2013، رغم الملتمسات العديدة التي وجهتها المندوبية العامة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية من أجل الرفع من هذه الميزانية قصد تحسين البنيات والتحتية والتصدي لظاهرة الاكتظاظ من خلال تنفيذ مشاريع البناء المبرمجة في مختلف مناطق المغرب. والأدهى من ذلك، هو أن المندوبية العامة لن تتمكن من إطلاق أشغال بناء السجن المحلي بالعيون نظرا لعدم برمجة الاعتمادات الضرورية، وذلك

قصد إغلاق السجن الحالي الذي يبقى محط انتقادات المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية وكان موضوع التزام المملكة المغربية في إطار تفاعلها مع التقريرين الأمميين لمناهضة التعذيب لسنتي 2012 و2014.

وفي الختام أتمنى أن يكون هذا العرض قد أحاط بكل الجوانب الأساسية المرتبطة بتدبير القطاع، ولتمكينكم من الاطلاع على تفاصيل أكثر، فقد تم وضع رهن إشارتكم مجموعة من الوثائق التي تتمثل في:

- مشروع ميزانية المندوبية العامة برسم سنة 2020؛
- مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2020؛
- تقرير نجاعة الأداء (قانون المالية 2018)؛
- معطيات إحصائية إلى غاية 30 شتنبر 2019؛
- حصيلة تنفيذ البرامج خلال سنة 2019، والإجراءات المسطرة لسنة 2020؛
- ملخص المخطط الاستراتيجي 2020-2022؛
- تقرير الأنشطة لسنة 2018؛
- إصدار "عشرون سنة من العناية المولوية السامية أنسنة الوسط السجني بالمغرب" في نسخته العربية.

الأجوبة الكتابية

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

جدول تركيبي لأجوبة المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج
على تدخلات وتساؤلات السادة النواب البرلمانيين اعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين
مناقشة مشروع ميزانية سنة 2020

ر.ت	مواضيع المداخلات	عناصر الجواب
1	إشكالية الاكتظاظ	بالفعل تعاني المؤسسات السجنية من ظاهرة الاكتظاظ والتي تعد من أهم المشاكل التي تواجهها المندوبية العامة التي تسعى دائما في حدود الإمكانيات المتاحة إلى أنسنة ظروف الاعتقال، حيث يسجل في هذا الإطار: • ارتفاع الساكنة السجنية خلال السنوات الخمس الأخير حيث انتقلت من 74941 معتقل سنة 2014 إلى 85765 معتقل إلى غاية 30 شتنبر 2019؛ • ارتفاع عدد المعتقلين الاحتياطيين الذي بلغ إلى غاية 30 شتنبر 2019 نسبة 40.46% من مجموع الساكنة السجنية؛ - بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المندوبية العامة للنهوض بأوضاع القطاع وبناء مؤسسات سجنية جديدة وإصلاح وترميم أخرى، إلا أن ارتفاع الساكنة السجنية يؤثر بشكل مباشر على التوجهات الاستراتيجية للمندوبية خاصة في الشق المتعلق بالرفع من الطاقة الإيوائية للمؤسسات السجنية والتي بالرغم من ذلك عرفت ارتفاعا حيث انتقلت من 1.41 سنة 2008 إلى 1.86 m^2 إلى غاية فاتح أكتوبر 2019 إلا أنها تظل بعيدة عن تطلعات وتوجهات المندوبية العامة التي تطمح إلا توفير 3 m^2 لكل سجين. - ضعف الميزانية المرصودة تحول دون تنفيذ استراتيجية المندوبية العامة في الشق المتعلق باستبدال المؤسسات السجنية المتهالكة والمتواجدة في مناطق آهلة بالسكان وكذا توسيع حضيرة السجون بما يكفل مواكبة هذا الارتفاع. - التأخير في إخراج المقتضيات الخاصة بتفعيل العقوبات البديلة بمعايير تمكن من التحكم في الاكتظاظ.
2	تشغيل السجناء داخل المؤسسات السجنية	عملت المندوبية العامة في هذا الصدد على: - استفادة ما يقارب 151 سجينا من نظام التشغيل داخل وحدات الإنتاج التابعة للمندوبية العامة، مع استفادتهم من تعويضات مالية وفق المعمول به قانونا؛ - تحفيز السجناء من خلال تسويق منتوجاتهم الحرفية؛ - المشاركة في المعارض المنظمة من طرف قطاع الصناعة التقليدية؛ - إطلاق دراسة حول تشغيل السجناء؛ - إطلاق دراسة ميدانية تخص وضع إطار قانوني جديد لتشغيل السجناء داخل المؤسسات السجنية بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD؛ - القيام بزيارات ميدانية لمجموعة من المؤسسات السجنية بدول أوروبية إسبانيا، فرنسا، إيطاليا وبلجيكا في إطار تبادل التجارب في مجال تشغيل السجناء؛ - إدراج بعض المقتضيات القانونية في مشروع مراجعة قانون 98/23 من خلال تخصيص فرع خاص بتشغيل السجناء داخل المؤسسات السجنية يتضمن 12 مادة.

ر.ت	مواضيع المداخلات	عناصر الجواب
3	دور فعاليات المجتمع المدني في تأهيل السجناء لإعادة الإدماج	في إطار انفتاح المندوبية العامة على فعاليات المجتمع المدني وتكريس المقاربة التشاركية فيما يخص تأهيل السجناء لإعادة الإدماج يتم الترخيص للجمعيات لتنظيم أنشطة لفائدة السجناء حيث: • بلغ عدد الأنشطة المنظمة من طرف جمعيات المجتمع المدني بالمؤسسات السجنية خلال النصف الأول من سنة 2019 ما مجموع 818 نشاطا. • بلغ عدد جمعيات المجتمع المدني التي تشتغل بصفة منتظمة بالمؤسسات السجنية برسم النصف الأول من سنة 2019 ما مجموعه 129 جمعية. - الشروع في إعداد دليل مرجعي لولوج الهيآت غير الحكومية للوسط السجني يهدف بالأساس إلى تحديد المساطر التي يجب اتباعها لولوج الهيآت غير الحكومية إلى الوسط السجني وتنفيذ المشاريع الاجتماعية الفعالة لتأهيل وتهييئ السجناء لإعادة الإدماج؛ - تكوين 45 سجينا من طرف الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في مجال تأطير فصول محو الأمية بالسجون من طرف (03) جمعيات، والذين ساهموا بدورهم في تأطير ما يناهز 1727 سجين وذلك في إطار برنامج عمل رقم (01) المنبثق عن اتفاقية الشراكة لسنة 2018 والذي تم تمويله من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ - مواصلة تعميم برنامج محو الأمية المعتمد من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (محو الأمية بالمساجد) ليشمل 69 مؤسسة سجنية؛ - توقيع اتفاقية شراكة بين المندوبية العامة وجمعية العدوتين بغرض استفادة نزلاء المؤسسات السجنية من عروض مسرحية.
4	ضعف نسبة التأطير	- إن عدد المناصب المالية المحدثة خلال السنوات الأخيرة لا يتناسب مع الارتفاع المستمر للساكنة السجنية وحجم الاختصاصات الموكولة للمندوبية العامة مما يؤثر سلبا على التنفيذ الأمثل لاستراتيجيتها، حيث بلغ العديد العام للموظفين العاملين بمختلف مصالح المندوبية العامة 10969 إلى غاية 30 شتنبر 2019 وبذلك تكون نسبة التأطير لا تتعدى موظف لكل 11 سجناء كمعدل وطني وللإشارة فإن هذا المعدل يرتفع فعليا إلى 40 سجين لكل موظف بالنهار وإلى 300 سجينا لكل موظف ليلا (المعدل الدولي موظف لكل 03 سجناء)؛ - لم يتم تخصيص سوى 500 منصب مالي سنة 2019 وهو النفس الرقم الذي تم تخصيصه للمندوبية العامة سنة 2020 في حين أن حاجياتها من الموارد البشرية تقدر ب 14000 منصب مالي حيث تمت مراسلة الجهات المعنية بالموضوع غير ما مرة دون جدوى.
5	مراجعة نظام التعويضات الخاص بالموظفين وتحسين ظروف العمل	- لحد الآن لم تتم الاستجابة لمطلب المماثلة على الأقل مع باقي القطاعات الأمنية في التعويضات وإحداث التعويض عن السكن وقد تم مؤخرا إحالة مشروع مرسوم لمراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي لإدارة السجون وإعادة الادماج على الجهات المختصة يروم تحسين الوضعية المالية والاجتماعية للموظفين ويراعي خصوصية القطاع والمهام المسندة إليهم وخطورتها على أساس مبدأ المماثلة مع القطاعات الأمنية المشابهة. - تقوم المندوبية العامة في حدود الإمكانيات المتاحة لها باتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية نذكر منها: • تتويج 166 موظفا من بينهم 78 موظفة بجائزة الموظف المتميز والذين يعملون بمختلف مصالح المندوبية والمؤسسات السجنية اعترافا بأدائهم المتميز، ولتشجيعهم على الابتكار والبذل والعطاء، وتقوية اعتزازهم بالانتماء لقطاع السجون؛ • تفعيل المقتضيات القانونية المرتبطة بالترقية الاستثنائية وذلك تثمينا للمجهودات المبذولة من طرف موظفي القطاع رغم كل الصعوبات والإكراهات المرتبطة بطبيعة العمل السجني. - الاهتمام بالاستقرار الأسري للموظفين من خلال استفادة 238 موظف من الحركية الانتقالية، وقد تم الاعتماد على برنامج معلوماتي يرتكز على معايير موضوعية وحاجيات المؤسسات السجنية في دراسة ومعالجة الطلبات المقدمة تكريسا لمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص ومراعاة لوضعياتهم الاجتماعية والصحية؛ - مواصلة مؤازرة الموظفين الذين تعرضوا لاعتداءات أو شكايات كيدية وذلك عن طريق التعاقد مع محامين على صعيد كل جهة؛ - تفعيل عمل الخلية المركزية لمواكبة والدعم النفسي للموظفين الذين تعرضوا لاعتداءات؛ - مواصلة التنويع في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها جمعية التكافل الاجتماعي لموظفي المندوبية العامة ولم يستثني من هذه الخدمات المتقاعدين وأرامل وأيتام الموظفين؛ - مواصلة تعميم وإنشاء مقاصف ومستودعات الملابس والأغراض الخاصة بالموظفين في مجموعة من المؤسسات السجنية.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــول

مشروع الميزانية الفرعـية للمحاكم المالية

= برسم السنة الماليـة 2020 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021

السنة التشريعية 2019-2020

دورة أكتوبر 2019

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 نونبر 2019، برئاسة السيد الحسين العبادي الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، وبحضور السيد إدريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الذي استهل عرضه التفصيلي بلمحة موجزة عن الموارد البشرية والمالية للمحاكم المالية المخصصة في مشروع الميزانية لسنة 2020.

واعتبر السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات في معرض حديثه عن الموارد البشرية أن المناصب المخصصة للسنة المالية، والتي بلغت 30 منصب إضافة إلى 112 منصبا ماليا يتوفر عليه المجلس، تعد قيمة مضافة في تعزيز الموارد البشرية بالمحاكم المالية قصد القيام بمهامها على النحو المطلوب.

وفيما يخص الموارد المالية، فقد أكد السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أن الاعتمادات المخصصة لبرامج المحاكم المالية في مشروع قانون المالية، ستكون موزعة بين نفقات المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات من أجل القيام بأدواره الدستورية المتمثلة في الرقابة العليا على المال العام.

وأبرز السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أن الاعتمادات المخصصة للمحاكم المالية تتوزع كالتالي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون والأعوان: 320 130 000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 480 000 000 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 110 000 000 درهم:
  - اعتمادات الأداء لسنة 2020: 55 000 0000 درهم؛
  - اعتمادات الالتزام في سنة 2021 وما يليها: 55 000 000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيدات والسادة المستشارون في مستهل مداخلاتهم بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات في مجال الرقي بالحكامة المالية وتخليق الحياة العامة وربط المسؤولية بالمحاسبة، منوهين بالعلاقة المتينة بين مجلس المستشارين والمجلس الأعلى للحسابات القائمة على المحددات والمبادئ الدستورية، مؤكدين أن المجلس الأعلى للحسابات يعتبر مؤسسة دستورية تمارس أدوارها في تعزيز الثقة لدى المواطنين، خاصة في ما يتعلق بمراقبة تدبير الشأن العام، من أجل تعزيز متطلبات الشفافية في تدبيرنا العمومي.

وفي معرض حديثهم عن عمل المجلس، أكد بعض السادة المتدخلين أن المجلس الأعلى للحسابات من ناحية الأداء والتنظيم عرف تطورا ملحوظا؛ خاصة على مستوى التقارير التي أصبحت تنسجم مع المقتضيات الدستورية، مشيرين في

هذا السياق، إلى أن التركيز في تقارير المجلس ينبغي أن ينصب على التوصيات الهادفة إلى تحسين تدبير المؤسسات، مع ضرورة العمل على احترام مخرجات المجلس من تقارير، ومناقشتها بكيفية رصينة، تماشيا مع المكانة الدستورية للمؤسسة.

وبالنسبة للموارد البشرية، فقد أجمع السيدات والسادة المستشارون على التنويه بها، وبما تقوم به من دور رقابي على المالية العامة، وأشادوا بكفاءة ونزاهة قضاة المحاكم المالية لمَ يبذلونه من مجهود للحفاظ على المال العام، داعين إلى تثمين الموارد البشرية للمجلس، وانتقاء الكفاءات انطلاقا من مبدأ التخصص، بغية قيام المجلس بالدور المنوط به في الرقابة العليا على المال العام، وفق الأهداف الدستورية والمتطلبات المجتمعية.

وتعزيزا للأدوار الدستورية للمجلس، طالب السيدات والسادة المستشارون في معرض مناقشتهم إلى ما يلي:

- مراجعة الإطار القانوني للمحاكم المالية من أجل تعزيز الفعالية في أعمال المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات وإعادة النظر في القانون المنظم للتصريح بالممتلكات وإعطاء الصلاحية القانونية للمحاكم المالية للنظر والبت في الجرائم المالية؛
- تكثيف الرقابة على مالية الأحزاب والنقابات وهيئات الوساطة وتقييم ماليتها؛

ومن جهة أخرى، أجمع السيدات والسادة المستشارون على ضعف الغلاف المالي المخصص للمحاكم المالية، مقارنة مع حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها كهيئة للمراقبة والتدقيق والمتابعة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عن التنويه بالملاحظات والاقتراحات الوجيهة التي أدلى بها السيدات والسادة المستشارون، الهادفة إلى تعزيز متطلبات الحكامة في تدبير المرافق العمومية.

وأكد السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فيما يتعلق بالموارد البشرية، أن هناك صعوبة في إيجاد أطر تتوفر فيهم الشروط الصارمة التي يتم وضعها، لأن المجلس يتولى انتقاء الطاقات ذات التخصصات العلمية الدقيقة، وفق رؤية إستراتيجية استباقية تقوم على الفعالية في الانتقاء والتكوين، والمواكبة على الإدماج، والاستمرارية في المستقبل، ومن ثم، فالمناصب المالية التي يتوفر عليها المجلس تستجيب لمتطلباته الظرفية.

هذا، وأبرز السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بعد تذكيره بالمراحل التي تقطعها التقارير، وتطرقه لمراقبة التسيير، وتقييم السياسات العمومية ومتابعة التوصيات، أن المجلس الأعلى للحسابات بصدد إعداد تقرير يبين مآل التوصيات الصادرة عنه، للوقوف على مدى تفعيلها من لدن المؤسسات المعنية، مؤكدا من جهة أخرى، على أن تدبير الأحزاب لماليتها عرف تحسنا بشكل كبير خلال السنوات الماضية.

وفي الختام، اقترح السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على السيدات والسادة المستشارون القيام بزيارة للمؤسسة للإطلاع على كيفية عملها، ومناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين المجلس الأعلى للحسابات ومجلس

المستشارين، مبرزا عزم المجلس الدائم للاستمرار في التواصل والتعاون مع المؤسسة البرلمانية انسجاما مع المقتضيات الدستورية.

عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بمناسبة جلسة مناقشة مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2020

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

الخميس 21 نونبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه،

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني أن أجدد اللقاء بأعضاء لجنتكم الموقرة في هذا الموعد السنوي، لأعرض عليكم الخطوط الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم سنة 2020.

وقبل ان أقدم لمحة موجزة عن الموارد البشرية والمالية للمحاكم المالية المخصصة في مشروع الميزانية لسنة 2020، يسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان لجميع عضوات وأعضاء لجنتكم الموقرة، لما تبذلونه من مجهودات على المستوى التشريعي والرقابي، متمنيا لكم التوفيق والسداد في مسؤولياتكم.

فيما يخص الموارد البشرية

حصلت المحاكم المالية على **30** منصبا ماليا من المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2020، تنضاف إلى **112** منصبا ماليا يتوفر عليها المجلس الأعلى للحسابات.

هاته المناصب المتوفرة ستعزز الموارد البشرية للمحاكم المالية عبر توظيف ملحقين قضائيين ومدققين للحسابات مما سيساهمون في القيام على النحو المطلوب بالمهام المنوطة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد القضاة المزاولين لمهامهم بالمحاكم المالية يبلغ **344** قاض وقاضية، منهم **169** بالمجلس الأعلى للحسابات **و 175** بالمجالس الجهوية للحسابات.

ويقوم المجلس حاليا بتكوين **49** ملحقا قضائيا تم توظيفهم لتدعيم الموارد البشرية للمجالس الجهوية للحسابات من قضاة ماليين، حيث يتابعون تدريبهم النظري والتطبيقي بمركز التكوين وذلك لمدة سنتين.

كما عزز المجلس موارده البشرية ب **47** مدققا من حملة الشواهد في المحاسبة والتدقيق من مدارس ومعاهد عليا يشتغلون إلى جانب القضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات ولا سيما في

مجال التدقيق في حسابات الأجهزة العمومية والتصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها.

وعلى مستوى الأطر والأعوان الإداريين والتقنيين، يبلغ عددهم بالمحاكم المالية **195** موظفا، يزاول **112** منهم بالمجلس الأعلى للحسابات و **83** موظفا موزعين على المجالس الجهوية للحسابات.

وأريد أن أؤكد أن المجلس يولي أهمية بالغة لتكوين موارده البشرية، حيث جعل من التكوين هدفا رئيسيا في مخططه الاستراتيجي **2020-2018** .

وفي هذا السياق واستجابة للحاجيات المتزايدة والمتجددة في التكوين المستمر ينفذ المجلس مخططه المديري للتكوين عبر برامج منتظمة ومتعددة التخصصات، كما يقوم بدورات تكوينية لفائدة الأجهزة العليا للرقابة لبعض الدول الإفريقية الصديقة.

ويحرس المجلس على تبادل الخبرات والتجارب مع منظمات الرقابة المالية على المستويين الإقليمي والدولي، بغية بناء الكفاءات المهنية والارتقاء بجودة أعمال المحاكم المالية.

وأود أن أخبركم أن المجلس قام بإعادة تنظيم لغرفه القطاعية، ودالك تماشيا مع مهامه الدستورية ومواكبة لحجم وتنوع الاختصاصات المسندة إليه. وهكذا فقد تم إحداث غرفتين قطاعيتين جديدتين، كلفت إحداهما بشؤون التعليم والتكوين المهني وأسندت للثانية قطاعات الصحة والحماية الاجتماعية.

كما تم إعادة توزيع اختصاصات الغرف القطاعية الأربع الأخرى، حيث أصبحت الغرفة الأولى مختصة في قطاعات الداخلية والخارجية والعدل والأوقاف، في حين تشتغل الغرفة الثانية على القطاعات المالية وكذا التصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها، أما الغرفة الثالثة فقد تم تحديد اختصاصاتها في البنيات التحتية والسكنى والتعمير والتنمية المستدامة، وتعنى الغرفة الرابعة بقطاعات الفلاحة والتجارة والسياحة والنقل الجوي والتشغيل.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أما بخصوص الموارد المالية

توزع إعتمادات برنامج المحاكم المالية في مشروع قانون المالية لسنة 2020 إلى جهات ومشاريع وعمليات محددة، حيث تنقسم الى نفقات متعلقة بالمجلس الأعلى للحسابات وأخرى مرصودة للمجالس الجهوية للحسابات، مع العلم أن التجهيزات والمعدات والنفقات المختلفة التي تهم كلا من المجلس والمجالس الجهوية للحسابات تمول أساسا من بنود الميزانية المتعلقة بدعم مهام المصالح المشتركة للمحاكم المالية.

ويبلغ الغلاف المالي الإجمالي للمحاكم المالية في مشروع ميزانية 2020، حوالي **478** مليون درهم منها **55** مليون درهم كاعتمادات للالتزام لسنة 2021 وما يليها.

وتقدر اعتمادات نفقات قضاة وموظفي المحاكم المالية برسم سنة 2020 بحوالي **320** مليون درهم أي ما يقارب **76%** من اعتمادات الأداء. هاته النفقات تغطي المرتبات والأجور والتعويضات (**285** مليون درهم) إضافة إلى مساهمات الدولة في أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد (**35** مليون درهم).

وعلى مستوى التسيير كذلك، فقد خصص لمصاريف المعدات والنفقات المختلفة **48** مليون درهم من مجموع اعتمادات الأداء **(11%)**.

أما على مستوى الاستثمار، فقد رصد لاعتمادات أداء الاستثمار **55** مليون درهم **(13%)**، حيث ستسمح الاعتمادات المسجلة بتوفير التجهيزات الضرورية لتشييد وتهيئة مقار تلائم عمل ومكانة المحاكم المالية على الصعيدين المركزي والجهوي

<u>بالنسبة للمجلس الأعلى للحسابات والمصالح المشتركة</u>، يبلغ الغلاف المالي المخصص لهما حوالي **36,77** مليون درهم كمصاريف المعدات والنفقات المختلفة وحوالي **19** مليون درهم كاعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار، رصد منها **13** مليون درهم لتهيئة وتجهيز المقر الجديد للمجلس الأعلى للحسابات بعتاد مكتبي وتقني ومعلوماتي.

<u>اما بخصوص المجالس الجهوية للحسابات</u>، تبلغ الاعتمادات المخصصة لها في فصل المعدات والنفقات المختلفة ما يناهز **11,23** مليون درهم وحوالي **36** مليون درهم كاعتمادات أداء مفتوحة للاستثمار بالنسبة لعدة مشاريع. حيث رصد مبلغ **10.8** مليون درهم لإتمام بناء مقر المجلس الجهوي للحسابات بجهة الدار البيضاء-سطات، ومبلغ **12** مليون درهم للشروع في تهيئة المقر الجديد للمجلس الجهوي

للحسابات للجهة الشرقية ومبلغ **9.6** مليون درهم لبدأ أشغال بناء مقر المجلس الجهوي لجهة العيون-الساقية الحمراء، وكذا مبلغ **2** مليون درهم لإجراء الدراسات الهندسية والتقنية للشروع في بناء مقري المجلسين الجهويين للحسابات بكل من جهة درعة- تافيلالت وجهة كلميم-واد نون.

❖

8

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

تلكم هي المرتكزات الأساسية التي اعتمدها مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2020. ولا يسعني قبل الاستماع لتدخلاتكم إلا أن أشكركم على الدعم والمساندة اللتان تقدمونها للمحاكم المالية مؤكدين لكم عزم المجلس الدائم على الاستمرار في التواصل مع مؤسستكم التشريعية، انسجاما مع المقتضيات الدستورية.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــول

مشروع الميزانية الفرعـية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

= برسم السنة الماليـة 2020 =

رئيس اللجنة
عبد السلام بلقشور

مقرر اللجنة
امبارك السباعي

الأمانـة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2019-2020
دورة أكتوبر 2019

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2020.

تدارست اللجنة هذا المشروع في اجتماعها المنعقد بتاريخ 21 نونبر 2019، برئاسة السيد الحسين العبادي الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، وبحضور السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، الذي تقدم بعرض مفصل أبرز من خلاله المرجعيات المعتمدة في إعداد هذا المشروع والمحطات التاريخية والمخصصات الميزانياتية لهذا المجلس، بدءا بإدراجها في ميزانية البلاط الملكي، مرورا عبر إدماجها في الميزانية المخصصة للوزير الأول، وانتهاء بإقرار فصل خاص بها في الميزانية العامة للدولة، وذلك عملا بأحكام المادة 58 من القانون رقم 15-76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما أشار إلى المبادئ والمراجع والمكانة والاختصاصات المنوطة بالمجلس، والمدرجة في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان و حمايتها وتعزيزها.

كما استعرض السيد وزير الدولة التنظيم المؤسساتي والهيكلة الإدارية التي يتوفر عليها المجلس، مبرزا أن المجلس يعد مؤسسة وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، ويعمل بشكل مستقل وفقا لمبادئ باريس، وتم اعتماده منذ سنة 1999 في الدرجة" ألف " كعضو من طرف التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وينشط في مجموعة من الآليات التابعة

لهذا التحالف، ويشغل مجموعة من المهام على المستوى الإقليمي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

واعتبر أن القانون الحالي المنظم للمجلس قد عمل على تقوية صلاحياته، مما مكن من إحداث ثلاث آليات وطنية، همت الوقاية من التعذيب والتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا الانتهاكات وحماية الأشخاص في وضعية إعاقة، كما تعززت بمقتضاه الصلاحيات المنوطة به، ومن جهة أخرى استعرض السيد وزير الدولة اختصاصات اللجان الجهوية التي يتوفر عليها المجلس في نطاق حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى النفوذ الترابي لكل جهة، علاوة على ذلك تطرق إلى جملة من الأعمال التي ميزت حصيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال السنة الجارية في مختلف المجالات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والوساطة ومختلف الأنشطة التي تدخل ضمن اختصاصاته لحماية حقوق الإنسان وطنيا وإقليميا ودوليا.

وأوضح السيد وزير الدولة أن العمل الاستراتيجي للمجلس سينصب على مجموعة من المحاور، ستهم بالأساس مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والوقاية من التعذيب، وتكريس ريادة المجلس على المستويين الإقليمي والدولي، والمساهمة في بناء قدرات الفاعلين، وتطوير آليات التدبير والتسيير داخل المؤسسة، وكذا اعتماد استراتيجية جديدة في مجال التواصل داخل المجلس والعمل على مسايرة مختلف التحديات.

وأبرز السيد وزير الدولة أن الاعتمادات التي تم تخصيصها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2020، تبلغ 160.137.000,00 درهم، وهي موزعة على الشكل الآتي:

- ميزانية التسيير:

الموظفون و الأعوان : 76 500 000,00 درهم؛

المعدات و النفقات المختلفة : 64 753 000,00 درهم.

- ميزانية الاستثمار: 18 884 000,00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيدات والسادة المستشارون في مستهل مداخلاتهم بالتطور الحقوقي الذي تشهده بلادنا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، منوهين بالأدوار الإستراتيجية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال حماية الحقوق والحريات ترسيخا لدولة القانون والحريات.

ومن هذا المنطلق، أبرزت المداخلات أن المسار الحقوقي الذي قطعه المغرب قد مكنه من الاصطفاف إلى جانب مجموعة من الدول السائرة بقوة في مجال الانتقال الديمقراطي، وتم التأكيد على أن هذا المسار تشوبه بعض الإشكالات والصعوبات التي يتعين التصدي لها بما يتماشى مع متطلبات تدعيم دولة القانون، ثم التعاطي معها بما يخدم الإشعاع الحقوقي لبلادنا.

وطالب أحد السادة المستشارين بضرورة استثمار حرية التعبير لخدمة مختلف الملفات والقضايا الوطنية الإستراتيجية، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية، داعيا إلى تفادي كل ما من شأنه أن يستغل من أعداء الوحدة الترابية الوطنية، كما تقدم بعض السيدات والسادة المستشارين بالملاحظات والاستفسارات التالية:

- تعزيز المجهودات الجماعية من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان مجتمعيا؛
- تبيان موقف الحكومة بشأن النقاش الحقوقي الذي أثارته المذكرة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 10.16 المتعلقة بالقانون الجنائي، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الخلافية المتمثلة في الإجهاض والإعدام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد وزير الدولة في مستهل جوابه عن إشادته بالملاحظات والآراء القيّمة التي جاءت في مداخلات السيدات والسادة المستشارين، الدالة على انخراطهم الفعلي في التطور الذي يشهده الوضع الحقوقي بالمغرب.

وأفاد أن النقاش الذي تلا صدور مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن مشروع القانون الجنائي، يعتبر ظاهرة طبيعية، ويعكس التطور الحاصل على مستوى حرية التعبير المكفولة قانونا ومؤسساتيا ومجتمعيا، وأبرز أن هذه المذكرة تندرج ضمن الاختصاص الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتظل غير ملزمة سواء بالنسبة للبرلمان أو الحكومة، مضيفا، في السياق ذاته، أن المنظومة القانونية في هذا المجال مستمدة من الدستور وتتماشى مع الخصوصية المجتمعية القائمة على ثوابت الأمة.

وارتباطا بالقضايا الخلافية، أوضح السيد وزير الدولة بخصوص الإجهاض أن اللجنة التي كلفها جلالة الملك محمد السادس نصره الله رفعت تقريرا و تصورا إلى جلالته، وقد تم إصدار بلاغ بالمناسبة. وبشأن عقوبة الإعدام أفاد أن المغرب لم

يوقع على البروتوكول الاختياري لهذه العقوبة، وأن الفلسفة الإصلاحية لمنظومتنا الجنائية تقوم على التقليص من الجرائم المنصوص على عقوبتها بالإعدام، مع العمل على تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، تماشيا مع مخرجات الحوار الوطني حول إصلاح العدالة، ودعا في ختام جوابه، إلى تكاثف جهود الجميع من أجل تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا.

عرض السيد وزير الدولة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ
Conseil national des droits de l'Homme

عرض حول
تقديم مشروع ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مجلس المستشارين

الرباط في 22 نوفمبر 2019

تقديم عام

تخصيص فصل خاص في الميزانية العامة للدولة لميزانية المجلس

نصت المادة 58 من القانون 15 – 76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس على إعداد الميزانية من طرف رئاسة المجلس، وأكدت على أن الاعتمادات المالية المرصودة للمجلس في الميزانية العامة للدولة تسجل تحت فصل يحمل عنوان "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"؛

ووفقا للمادة 48 من نفس القانون، فقد صادقت الجمعية العامة في دورتها العادية الأولى على مشروع ميزانية المجلس، بتاريخ 21 سبتمبر 2019.

تقديم عام

محطات في مسار رصد الاعتمادات المالية للمجلس

يعد هذا التقديم الأول من نوعه بخصوص تقديم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لميزانيتها أمام البرلمان؛
كانت الاعتمادات المالية المخصصة للمجلس تسجل في ميزانية البلاط الملكي منذ إحداثه سنة 1990؛
في سنة 2007 صدر الظهير الشريف رقم 192. 07. 1 في 19 ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) المتعلق بتغيير الظهير الشريف رقم 350. 00. 1 الصادر في 15 محرم 1422 (10 أبريل 2001) المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، وبموجبه تم نسخ أحكام المادة 14 من الظهير الشريف الصادر في 10 أبريل 2001، حيث أصبحت تسجل الاعتمادات المالية التي تمنحها الدولة للمجلس في ميزانية الوزير الأول؛
وبموجب المادة 58 من القانون الحالي رقم 15 – 76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس خصص للاعتمادات المالية المرصودة للمجلس فصل خاص بالميزانية العامة للدولة.

تقديم عام

نصت المادة 3 من القانون رقم 15- 76 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس على أنه تنطبق عليه النصوص الدستورية و"**مبادئ باريس**" التي تنظم المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وصونها؛

تشدد اللجنة الفرعية على أنه كي تؤدي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مهامها بفعالية، يجب أن يوفر لها مستوى ملائم من التمويل لضمان قدرتها على تحديد أولوياتها وأنشطتها بشكل حر.
ويجب أيضا أن تكون لها القدرة على تخصيص الأموال حسب أولوياتها. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يضمن التمويل الكافي، إلى درجة معقولة، تحقيق التحسن التدريجي والمطرد في عمليات المؤسسة الوطنية والاضطلاع بولايتها.

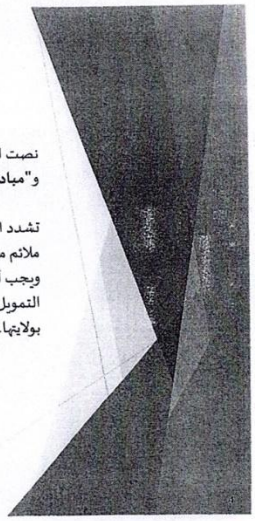

تقديم عام

وينبغي أن يغطي التمويل الكافي المقدم من الدولة ما يلي كحد أدنى:

أ) مخصصات مالية لمقرات المؤسسة التي يكون الوصول إليها متاحا لعموم الناس، بمن في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. ويقتضي تعزيز الاستقلالية وإمكانية الوصول في ظروف معيّنة عدم الاشتراك في مقر واحد مع وكالات حكومية أخرى. وينبغي تعزيز إمكانية الوصول بشكل أكبر، كلما كان ذلك ممكنا، وذلك من خلال إنشاء فروع جهوية دائمة؛

ب) المرتبات والمزايا الممنوحة لموظفي المؤسسة الوطنية تكون مشابهة لمرتبات ومزايا موظفي الخدمة المدنية الذين يؤدون نفس المهام في مؤسسات مستقلة أخرى تابعة للدولة؛

ج) تعويضات لأعضاء هيئتها المعنية بصنع القرارات (حسب الاقتضاء)؛

د) إنشاء نظام جيد للاتصالات، بما في ذلك الهاتف والإنترنت؛

ه) مخصصات كافية من الموارد للأنشطة المندرجة في إطار صلاحيات المؤسسة الوطنية. وعندما تعيّن الدولة المؤسسة الوطنية للقيام بمسؤوليات إضافية، ينبغي أن توفر لها موارد إضافية كي يتسنى لها الاضطلاع بهذه الوظائف.

وتشجع اللجنة الفرعية المؤسسة على مواصلة الدعوة للحصول على مستوى مناسب من التمويل للاضطلاع بولايته على نحو فعال.

وتشير اللجنة الفرعية إلى مبدأ باريس ب.2 وملاحظتها العامة 10.1 بشأن "التمويل الكافي".

أولا- المرجعية

- الدستور وخاصة الفصلان 161 و171؛
- الظهير الشريف رقم 1.18.17 الصادر في 5 جمادى الآخرة 1439 موافق 22 فبراير 2018 بتنفيذ القانون رقم 76-15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمعية العامة بتاريخ 21 سبتمبر 2019؛
- مبادئ باريس؛
- مبادئ بلغراد.

ثانيا- أدوار ومكانة المؤسسات الوطنية

تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسات مستقلة تنشؤها الدول وتحظى بمركز مراقب في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولها ولاية عامة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

تؤطر "مبادئ باريس" أدوار ومكانة هذه المؤسسات، وهي المبادئ التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في القرار 54/ 1992 بتاريخ 3 مارس 1992 وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 134/ 48 المؤرخ في 20 دجنبر 1993.

بالنظر لأدوارها الهامة في تعزيز حقوق الإنسان فقد تزايد الاعتراف الدولي بالمؤسسات الوطنية كفاعل رئيسي في هذا المجال؛

بدأت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أنشطتها في 1993، بعد إنشائها من طرف هذه المؤسسات في أول مؤتمر دولي لها من أجل تنسيق أنشطتها.

يعزز التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دورها في جميع أنحاء العالم، ويوفر منتدى لأعضائه للتفاعل وتبادل المعلومات، ويسهل تعاملهم مع المنظمات الدولية؛

تنتظم هذه المؤسسات في إطار شبكات إقليمية في إفريقيا والأمريكيتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا.

يسمح نظام الاعتماد لدى اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بقياس استقلالية المؤسسات الوطنية وفعاليتها من حيث القانون والممارسة، حيث تقاس من خلال درجتين للاعتماد "ألف" و"باء".
المؤسسة الحاصلة على درجة الاعتماد "ألف" تعني أنها تتلاءم في عملها كليا مع مبادئ باريس.
يسمح الحصول على درجة "ألف" للمؤسسات الوطنية بالامتياز الحصري بالتفاعل بشكل كامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تعتبر المؤسسات الوطنية الحاصلة على هذه الدرجة مصدرا مستقلا للمعلومة وفاعلا أساسيا في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على المستوى الوطني.

ثالثا- تأليف المجلس

يتألف المجلس من رئيسة وأمين عام وأعضاء وموظفات وموظفين؛
نصت المادة 50 من القانون على أنه تحدث لدى المجلس لجان دائمة، وحددها النظام الداخلي المصادق عليه في الدورة العادية الأولى بتاريخ 21 سبتمبر 2019، في المادة 17 في خمس لجان دائمة وهي:

- اللجنة الدائمة المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز البناء الديمقراطي؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بالمناصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بتنمية العلاقات الدولية والشراكات والتعاون؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بتقييم وتتبع فعلية حقوق الإنسان في السياسات العمومية وملاءمة التشريعات.

الهيكلة الإدارية للمجلس

طبقا للمادة 62 من القانون، يتوفر المجلس على الصعيدين المركزي والجهوي على هيكلة إدارية وظيفية، تحدث على الصعيد المركزي المديريات التالية:

- مديرية لرصد وحماية حقوق الإنسان؛
- مديرية للنهوض بحقوق الإنسان؛
- مديرية للدراسات والأبحاث والتوثيق؛
- مديرية للتواصل؛
- مديرية للشؤون الإدارية والمالية والموارد البشرية؛
- مديرية للتنظيم والمناهج وأنظمة المعلومات؛
- مديرية التعاون والعلاقات الدولية.

يضم المجلس أيضا:

- معهد الرباط إدريس بنزكري لحقوق الإنسان.
- وحدة إدارية مكلفة بالوساطة والعلاقات مع البرلمان،
- وحدة إدارية مكلفة بتتبع وإرشاد ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،

رابعا- دينامية المجلس وإشعاعه

المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب الفصل 161 من الدستور هو مؤسسة وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها، يعمل بشكل مستقل وفقا لمبادئ باريس.

تم اعتماده منذ سنة 1999 في الدرجة "ألف" من طرف التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما يعني أنه يعمل باستقلالية وفعالية في تطابق تام مع المعايير الدولية، المعروفة بمبادئ باريس التي اعتمدتها الأمم المتحدة سنة 1993، ويعود آخر تجديد لهذا الاعتماد إلى سنة 2015.

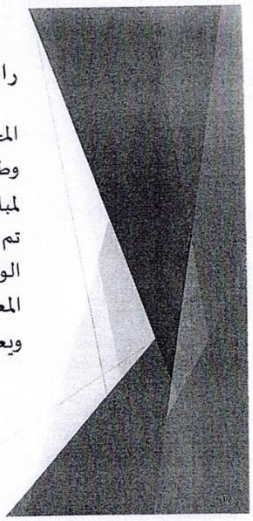

يعد المجلس عضوا فاعلا في هذا التحالف الذي يضم121 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، حيث يمثل إفريقيا كعضو في لجنته المعنية باعتماد وتقييم استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2017-2020).

عضو بثلاث آليات تابعة لهذا التحالف، ويتعلق الأمر ب:

- مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي سبق له أن ترأسها؛
- مجموعة العمل المعنية بالهجرة؛
- اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون المالية.

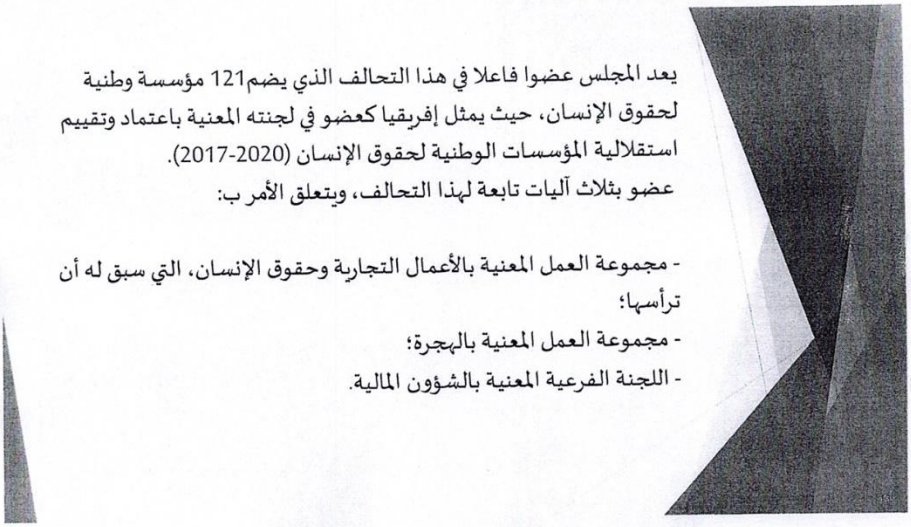

على المستوى الإقليمي:

- سبق للمجلس أن ترأس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- الآن هو عضو في لجنة الإشراف التابعة لها؛
- يرأس مجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة للشبكة الإفريقية؛
- عضو في مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

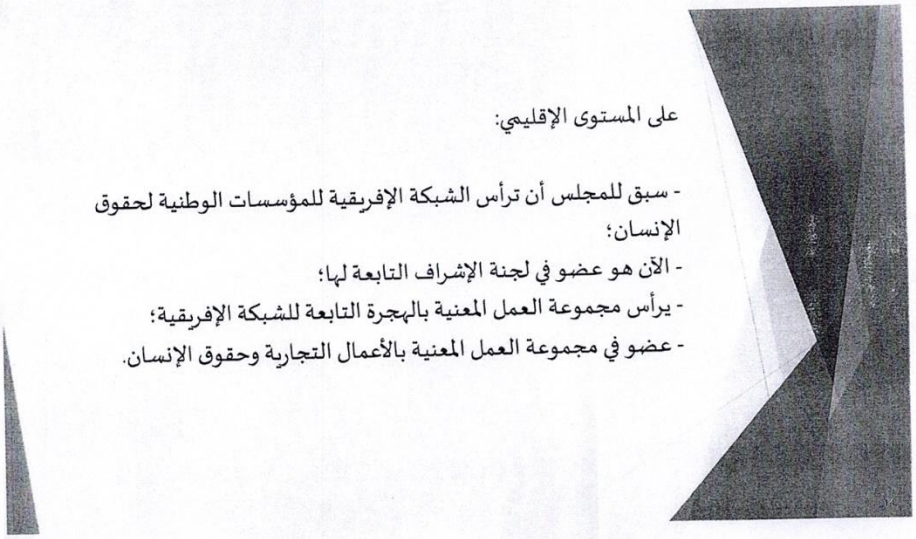

على مستوى الاتحاد الإفريقي:

- مشاركة المجلس، منذ عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، في ست دورات للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ما بين 2017 و2019؛
- تنظيم لقاءات على هامشها على غرار اللقاء المنظم بنيامي حول قضايا الهجرة والذي عرف حضور أكثر من 100 مشارك، من بينهم أعضاء في هذه اللجنة؛
- دعم المجلس مشاركة منظمات المجتمع المدني المغربية في منتدى المنظمات غير الحكومية، الذي ينعقد على هامش دورات هذه اللجنة.

سبق للمجلس أن ترأس الجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2013-2017)؛

يشغل حاليا منصب نائب رئيس هذه الجمعية؛

ترأس المجلس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (2013) وهو الآن عضو في لجنتها التنفيذية؛

سبق للمجلس أيضا أن حظي بعضوية سكرتارية الحوار العربي الأوروبي للمؤسسات الوطنية، إلى جانب مؤسسات ألمانيا والدانمارك والأردن.

على مستوى الأمم المتحدة:

- يساهم في التقارير الوطنية المقدمة حول مختلف الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب،
- يقدم المجلس بشكل منهجي تقاريره الموازية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الانسان، حيث قدم، منذ إعادة تنظيمه سنة 2011 ،7 تقارير إلى هذه الهيئات،
- يلقي أمامها مداخلات شفوية؛
- يشارك في حوارات ونقاشات تفاعلية معها.
- يشارك المجلس في دورات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،
- يساهم في لقاءات موازية أو يقدم بيانات شفوية وأخرى مكتوبة بشأن قضايا شائكة أو بشأن خلاصات الزيارات التي يقوم بها المقررون الأمميون إلى بلدنا. حصلت العديد من الوثائق التي قدمها المجلس على رمز الأمم المتحدة وتم تصنيفها في المكتبة الإلكترونية الأممية.

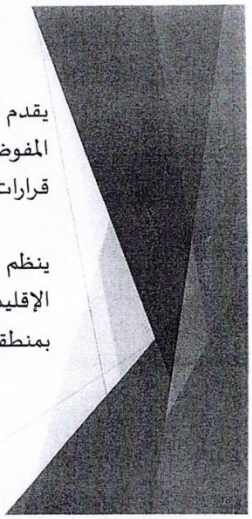

يقدم المجلس كل سنة تقريرا حول وضع حقوق الإنسان بالصحراء أثناء إعداد المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتقريرها حول الموضوع، وهو ما انعكس في قرارات مجلس الأمن الصادرة في السنوات الأخيرة.

ينظم المجلس مؤتمرات ولقاءات بشراكة مع المفوضية الأممية، من قبيل المؤتمر الإقليمي الأخير الذي نظم بالدار البيضاء حول المدافعين عن حقوق الإنسان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 5-8 أكتوبر 2019.

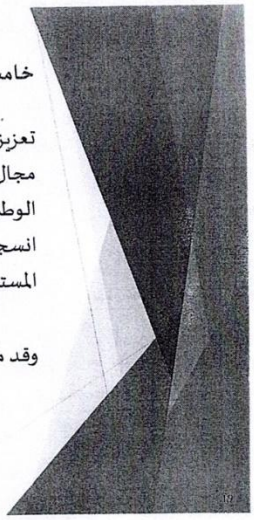

خامسا- صلاحيات المجلس:

تعزيزا لدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فقد تم تقوية صلاحياتها وخاصة في مجال الحماية، حيث تم اعتماد القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 22 فبراير 2018،المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6652، انسجاما مع الفصل 171 من الدستور، هذا القانون الذي جاء بمجموعة من المستجدات همت الصلاحيات والبنيات وتعزيز الاستقلال المالي والإداري.

وقد مكن ذلك من إحداث ثلاث آليات وطنية وهي:

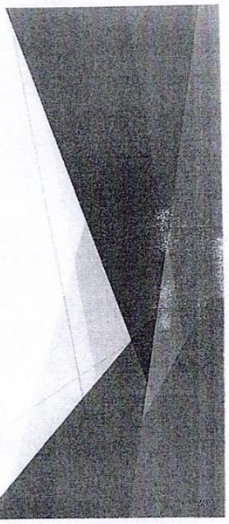

الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب:

بمقتضى المواد من 13 إلى 17 من القانون السالف الذكر، تضطلع هذه الآلية التي تم إحداثها استجابة للالتزامات المترتبة عن انضمام المملكة المغربية إلى البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب بتاريخ 24 نونبر 2014 بإجراء زيارات منتظمة، وكلما طلب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ذلك، لمختلف أماكن الحرمان من الحرية، وتقوم بتوجيه توصياتها إلى الجهات المعنية لتحسين معاملة وأوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم والوقاية من التعذيب.

في هذا الإطار تعمل هذه الآلية على تقديم مقترحاتها وملاحظاتها بشأن التشريعات الجاري بها العمل أو بشأن مشاريع أو مقترحات القوانين ذات الصلة بالوقاية من التعذيب.

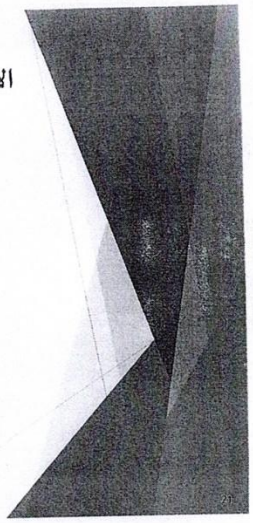

الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا الانتهاكات:

تختص هذه الآلية التي تم إحداثها التزاما بمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل المصادق عليها بتاريخ 21 يونيو 1993 بتلقي الشكايات ودراستها والتحري بشأنها والبت فيها، وتنظيم جلسات الاستماع ذات الصلة، والتصدي للانتهاكات التي قد تطال حقوق الطفل، وتبليغ السلطات القضائية المختصة في حال وقوع ضرر جسيم بحقوق الطفل.

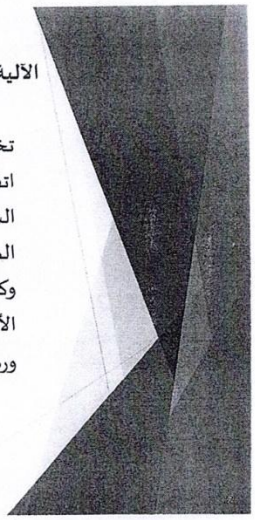

الآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة:

تختص هذه الآلية التي تم إحداثها إعمالا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 33 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المصادق عليها بتاريخ 08 أبريل 2009، بتلقي الشكايات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والقيام بجميع التحريات ذات الصلة وتنظيم جلسات استماع إلى الأطراف المعنية بموضوع الانتهاك أو الشكاية وكذا الشهود والخبراء، والتصدي التلقائي لحالات خرق أو انتهاك حق من حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن تعزيز الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية ورصد تنفيذها.

بالإضافة إلى المستجدات المشار إليها أعلاه، فإن للمجلس الصلاحيات الأساسية التالية:

- رصد الانتهاكات والتصدي لحالات خرق حقوق الإنسان، إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر، وذلك بدراستها وتقديم توصيات بشأنها للجهة المختصة؛
- إبداء الرأي في كل قضية يعرضها عليه جلالة الملك في مجال اختصاصاته؛
- إبداء الرأي بمبادرة منه أو بطلب من الحكومة، أو أحد مجلسي البرلمان في شأن مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- تقديم لكل من مجلسي البرلمان بناء على طلب أي منهما المساعدة والمشورة في مجال تقييم السياسات العمومية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- رفع تقرير سنوي لجلالة الملك عن حالة حقوق الإنسان، وحصيلة وآفاق عمل المجلس؛
-دراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها وفي ضوء الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة؛
- تشجيع مواصلة مصادقة المملكة على المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان أو الانضمام إليها، والقيام بدراسة مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحقوق الإنسان المحالة عليه.

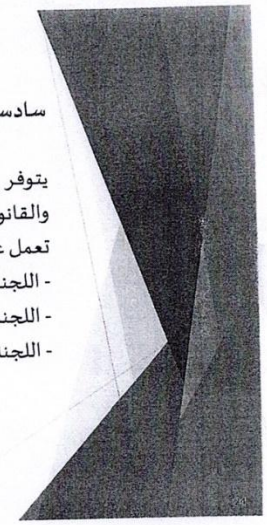

سادسا- اللجان الجهوية

يتوفر المجلس على 12 لجنة جهوية، وذلك في إطار مواكبة التطور المؤسساتي والقانوني للمملكة. وتتشكل هذه اللجان من رئيس(ة) وأعضاء وطاقم إداري، تعمل على تنفيذ برامجها من خلال لجانها الدائمة المكونة من أعضائها وهي:

- اللجنة الدائمة المكلفة بالرصد وحماية حقوق الإنسان؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بالنهوض وإثراء ثقافة حقوق الإنسان؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بتقييم وتتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان؛

تعمل اللجان في نطاق حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى النفوذ الترابي لكل جهة. وذلك ب:

- تتبع ورصد ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة،
- تلقي الشكايات الموجهة إليها ومعالجتها،
- التدخل الاستباقي في حالة التوتر التي قد تفضي إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان، وإعداد توصيات بشأنها؛
- تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان؛
- المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة.

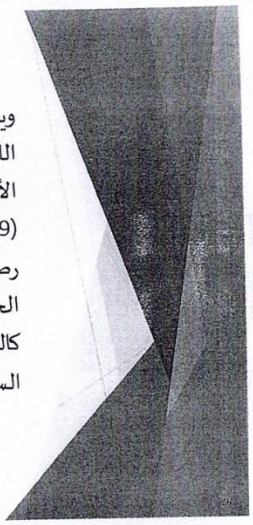

ويجدر التذكير أن:

اللجان الجهوية بالأقاليم الجنوبية كانت دائمة حاضرة في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتي كان آخرها قرار مجلس الأمن الأخير رقم S/RES/2494 (2019) ، بخصوص العمل الذي تقوم به هذه اللجان من من رصد وتتبع لأوضاع حقوق الإنسان، والقيام بزيارات إلى أماكن الحرمان من الحرية، ومعالجة شكايات المواطنين وتوجيههم، بالإضافة إلى أدوار أخرى كالوساطة والتدخلات الاستباقية للحيلولة دون وقوع توترات، والتواصل مع السلطات، ومع المجتمع المدني.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

1- مجال الحماية:

بالإضافة إلى العمل اليومي والدائم للمجلس المتعلق بالاستقبال والتوجيه للمواطنات والمواطنين فإن المجلس قام بعدة أنشطة وبرامج نوردها كالتالي:

أ- على مستوى حماية حقوق الانسان في أماكن سلب الحرية

- متابعة الاوضاع في المؤسسات السجنية؛
- متابعة الملفات و الحالات الخاصة (أحداث الحسيمة، أحداث جرادة، بوعشرين، هاجر الريسوني...)؛
- تهييئ دليل تدبير حالات الاضراب عن الطعام بالمؤسسات السجنية؛
- ملاحظة وتتبع سير بعض المحاكمات؛
- المساهمة في تطوير عمل الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي ابن سينا (الرباط)؛
- تنظيم معرض للأعمال الفنية للوحات التشكيلية من ابداعات المعتقلين بالسجون، بشراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون و إعادة الإدماج، و ذلك بمعرض متحف بنك المغرب بالرباط.
- تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في 10 أكتوبر 2019، سلسلة من الزيارات واللقاءات مع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام على المستوى الوطني.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

ب- استقبال عائلات المعتقلين المحكومين على خلفية أحداث الحسيمة

تفعيلا لمهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجالي الوقاية وحماية حقوق الإنسان، ولاعتبارات أخلاقية وقانونية ترتبط بطبيعة عمله:

- استقبال أمهات وعائلات المعتقلين المحكومين على خلفية أحداث الحسيمة والإنصات لهم والتفاعل معهم؛
- قيام المجلس بالتقصي والبحث بشأن ظروف الاعتقال والحالة الصحية لهؤلاء المعتقلين، من خلال مقابلات فردية وجماعية مع المعتقلين والتحقق من سير زيارات العائلات والأقارب لهم.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

ج - حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ومناهضة التميز

- مساهمة المجلس في فعاليات الندوة الدولية حول التربية الدامجة (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 7 و8 يناير 2019)؛ المنتدى الوطني حول الإعاقة (مؤسسة تسيير المركز الوطني محمد السادس للأشخاص المعاقين 26 مارس 2019) و اللقاء التشاوري حول مشروع "معيرة لغة الإشارة المغربية" (وزارة التضامن والأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية 9 أبريل 2019) و الندوة الدولية حول "الإعاقة والتكوين والتدخل الاجتماعي (المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة تحت إشراف وزارة التضامن والأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية 1 و2 يوليوز 2019).

- اطر المجلس ورشة تكوينية لفائدة ممثلي مؤسسات الوسيط الفرنكوفونية حول أدوار الآلية الوطنية لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال الرصد المستقل للسياسات العمومية المرتكزة على الإعاقة وذلك في إطار الدورة التدريبية المنظمة من طرف وسيط المملكة لفائدة مؤسسات الوسيط الفرنكوفونية حول: "حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والولوج للخدمات العمومية في الفترة الممتدة من 18 إلى 20 يونيو 2019.

- إحياء لليوم الوطني للشخص المعاق الذي يصادف 30 مارس من كل سنة أطر المجلس في الفترة الممتدة بين 12 و17 أبريل 2019 بالمركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت 3 دورات تكوينية لفائدة 360 من اطر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

د- حقوق الطفل والشباب

- تنظيم ورشات تكوينية لفائدة بعض الفاعلين المؤسساتيين في ميدان الطفولة ومنهم مديري مراكز حماية الطفولة التابعة لوزارة الشباب والرياضة وأطر وحدات حماية الطفولة التابعة للتعاون الوطني؛
- تنظيم ورشة تفاعلية حول إعداد التقارير الموازية الموجهة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل لفائدة جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في ميدان الطفولة ؛
- إنتاج أدوات تواصلية للتعريف بحقوق الطفل وبآلية التظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوقهم بالإضافة إلى المساهمة في إنتاج محتوى تعريفي بالآلية في الأنترنت؛
- استقبال الأطفال والتفاعل اليومي مع شكاياتهم وتظلماتهم؛
- تنظيم جلسات استماع لفعاليات المجتمع المدني الفاعلة في ميدان الطفولة في إطار التفاعل مع عهد حقوق الطفل في الاسلام؛
- المشاركة في اليوم الموضوعاتي الخاص بحقوق الطفل المنظم من طرف مجلس حقوق الانسان بجنيف وفي اللقاءات مع لمقررين الأمميين المعنيين بحقوق الطفل.
- المساهمة في بلورة أدوات تواصلية في إطار البرنامج الوطني لتخييم 2019 الخاص بوزارة الشباب والرياضة.
- المساهمة في بلورة أرضية الاشتغال الخاصة بمجموعة العمل الدائمة الخاصة بالطفولة المبكرة.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

هـ- حماية حقوق الأجانب والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء

- بلورة برنامج تتبع ولوج الأطفال الأجانب إلى النظام التربوي ؛
- تنظيم ورشتين للإخبار والتبادل "التدخل من أجل حماية الأشخاص الأجانب: الولوج إلى الحقوق وتبادل التجارب بكل من مراكش وأكادير ؛
- مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أشغال القمة الايبيرو-أمريكية الثالثة حول الهجرة والإتجار في البشر بالمكسيك؛
- مشاركة المجلس في المنتدى السياسي للجنة الاتحاد الافريقي وشبكة المؤسسات الوطنية الافريقية لحقوق الإنسان حول الهجرة؛
- تنظيم المجلس بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومشاركة المنظمة الدولية للهجرة، بمناسبة اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، لقاء دراسي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإفريقية حول حماية حقوق المهاجرين والنهوض بها.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

و- إرساء الآليات الوطنية وتعزيز القدرات :

- تنظيم دورات لفائدة المسؤولين عن تنفيذ القانون (القوات المساعدة والدرك الملكي وعناصر الشرطة وموظفي السجون) والمجتمع المدني الذي يشتغل على موضوع الوقاية من التعذيب.
- تنظيم لقاءات إقليمية حول الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب بدول شمال إفريقيا؛
المشاركة في اجتماعات استشارية للآليات الوطنية للوقاية من التعذيب للدول أعضاء مجلس أوروبا بالإضافة الى تونس والمغرب؛
- المشاركة في ورشة إقليمية برواندا حول الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب بإفريقيا حول تبادل التجارب في مجال أجرأة هذه الآليات؛
- عقد الشراكات مع فاعلين دوليين لمرافقة تفعيل الآلية (مجلس أوروبا وجمعية الوقاية من التعذيب والمعهد الدانماركي لمناهضة التعذيب وصندوق ماجنا كارتا لحقوق الإنسان والديمقراطية).
- إعداد دليل حول تقييم السجون وزيارتها بالتعاون مع خبراء تابعين لمجلس أوروبا ولمنظمة منع التعذيب.
- تنظيم لقاء تواصلي حول إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. بمشاركة الفاعلين المعنيين وطنيا ودوليا ؛
- تنظيم ورشة تكوينية حول تفعيل اختصاص الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب من طرف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمشاركة الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، المنظمة الدولية للفرانكفونية، جمعية الوقاية من التعذيب.
- تنظيم ورشة عمل حول "قانون محاربة العنف ضد النساء في المغرب: تعزيز الحماية والمنع في القانون" بشراكة و تعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئاسة النيابة العامة.
- تنظيم ورشة عمل حول الحماية القانونية لعمل عن حقوق المرأة بشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان .
- تنظيم ندوة تكوينية حول القانون الدولي الانساني و تحديات التطبيق بطنجة بمشاركة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

2- مجال النهوض

أ- الوسط المدرسي

- مواصلة إعمال اتفاقية الشراكة والتعاون مع وزارة التربية الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية؛
- مواصلة المجلس ولجانه الجهوية مهامهم في تأطير أنشطة أندية المواطنة وحقوق الإنسان بتعاون مع الوزارة وأكاديمياتها الجهوية.
- تأطير الأندية وتنظيم ورشات لتكوين هيئة التدريس ومنسقي الأندية؛
- تنظيم قوافل للإعلام والتحسيس ومسابقات بين أندية التربية على حقوق الإنسان لتثمين أنشطتها.

ب- الجامعات

- إلقاء دروس افتتاحية بمناسبة انطلاق الموسم الجامعي؛
- إطلاق مجموعة ماستر حقوق الإنسان بشراكة مع الجامعات المغربية؛
- متابعة تفعيل عيادات قانونية بعدد من الجامعات؛
- بالموازاة مع الزيارة التي قام بها سماحة البابا .. إلى المغرب بدعوة كريمة من صاحب الجلالة نصره الله وأيده نظم المجلس بشراكة مع جامعة محمد الخامس بالرباط ورشة لكتابة الإعلان العالمي للسلم والتسامح.

ج- تزويج القاصرات

إطلاق حملة وطنية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المرأة تحت شعار "تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء...تثبيت القاعدة القانونية "

سابعا- حصيلة عمل المجلس

- مشاركة المجلس في المعرض الدولي للنشر والكتاب

المشاركة للمرة الثامنة على التوالي، في فعاليات الدورة 25 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، الذي نظم من 7 إلى 17 فبراير 2019 بالدار البيضاء. وخصص المجلس برنامج أنشطة رواقه لقضايا الهجرة.

هـ- مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الفعاليات والمنتديات الثقافية والفنية

- المشاركة في فعاليات النسخة الخامسة عشر لموسم طانطان التي عقدت تحت شعار "الحق في الثقافة "المنعقد ما بين 14 و19 يونيو 2019 بمدينة طانطان؛
- المشاركة للمرة الثامنة على التوالي في فعاليات منتدى الصويرة لحقوق الإنسان المنظم من 21 إلى 22 يونيو 2019 من طرف مهرجان كناوة وموسيقى العالم بالصويرة تحت شعار "قوة الثقافة في مواجهة ثقافة العنف":
- مهرجان السينما وحقوق الإنسان؛
- منتدى حقوق الإنسان؛
- مهرجان الشباب الصحراوي؛
- المهرجان الحساني الوطني لحقوق الإنسان؛
- مهرجان مهنيي السينما المتوسطية...

و- إطلاق مشروع لتثمين النقوش الصخرية بالأقاليم الجنوبية

سابعا- حصيلة عمل المجلس

3- التكوين وتعزيز القدرات: معهد الرباط- إدريس بنزكري لحقوق الإنسان

- تم اعادة هيكلة المعهد في ماي 2019 بهدف أن يصبح فضاءا للنقاش حول مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومركزا للبحث ونشر الإصدارات، خاصة من خلال استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال وتركيز المعارف ذات الصلة بحقوق الإنسان بالإضافة للتكوين؛
- نظم المعهد منذ إحداثه أزيد من 300 دورة تدريبية لفائدة أعضاء المجلس وموظفيه والموظفين العموميين، والمكلفين بإنفاذ القانون، وكذلك منظمات المجتمع المدني وهيئات المحامين والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان المغاربة والأجانب ؛
- تنظيم المجلس لورشة لتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان بالقارة الإفريقية حول المنظومة الإفريقية لحقوق الإنسان وتقنيات الترافع، بشراكة مع شبكة اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان- (CIDH) النقطة المركزية (point focal) بشمال إفريقيا للمركز الإفريقي للديمقراطية ودراسة حقوق الإنسان-(ACDHRS) ، من 3 إلى 5 يوليوز 2019 بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان؛
- تنظيم ورشة عمل تدريبية حول اعتماد المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العربية، من 9 إلى 11 يوليوز 2019 بمعهد الرباط ادريس بنزكري لحقوق الإنسان.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

4- الوساطة

في إطار مهامه المتعلقة بالوساطة الذي تنص عليه المادة 10 من القانون رقم 15-76، شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في لقاء حول وضعية الأساتذة أطر الأكاديميات، إلى جانب رئيس المرصد الوطني لمنظومة التربية والتكوين والكتاب العامون للنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية وممثلو الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، في 13 أبريل 2019 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

5- إطلاق حملة وطنية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المرأة تحت شعار"تزويج القاصرات: إلغاء الاستثناء...تثبيت القاعدة القانونية"

6- تنظيم لقاءات جهوية حول فعلية الحقوق والحريات في المغرب

- تنظيم المجلس، عبر لجانه الجهوية الإثني عشر، لقاءات للتفكير والتشاور والاقتراح في موضوع فعلية الحقوق والحريات في المغرب، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 24 أكتوبر و24 نونبر 2019؛
- تنظيم لقاءات على المستوى الوطني لتركيب وتكثيف الأفكار والتقارير الخاصة باللقاءات الجهوية.

7- تنظيم ندوات ولقاءات دراسية

- تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان لقاء دراسيا حول مشروع قانون المسطرة الجنائية، يوم السبت 13 أبريل 2019 بالرباط، شكل هذا اللقاء فرصة لتسليط الضوء على أهمية التشريع الجنائي بالنسبة للعدالة الجنائية والارتباط الوثيق بين قانون المسطرة الجنائية ومستلزمات حماية حقوق الأشخاص وكرامتهم وضماناتها.
- تنظيم ندوة دولية حول تجارب المصالحات الوطنية التي أفضت إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي بشراكة مع مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، يومي 17 و18 يناير 2019 بمقر مجلس المستشارين بالرباط.

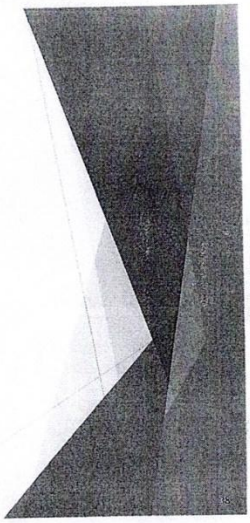

سابعا- حصيلة عمل المجلس

8- حصيلة عمل اللجان الجهوية

- تنظيم دورات لتقوية القدرات لفائدة منظمات المجتمع المدني والفاعلين بالجهات؛
- تنظيم اللجنة الجهوية بالعيون- الساقية الحمراء واللجنة الجهوية بالداخلة- أوسرد، دورات لتعزيز قدرات المجتمع المدني بشراكة بين اللجنة والمعهد الجمهوري الأمريكي لفائدة شباب فاعلين في المجتمع المدني،يومي 21 و22 اكتوبر2019، بالعيون؛
- المشاركة في الفعاليات والمهرجانات الثقافية الجهوية والوطنية.
- استقبال وفود دولية من برلمانيين وممثلي بعض السفارات المعتمدة ببلادنا، وأيضا بعض منظمات المجتمع المدني الدولية؛
- تنظيم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، بشراكة مع مؤسسة التعاون الدولي التابعة للجمعية الألمانية لتعليم الكبار، وجمعية الباحثين في الهجرة والتنمية، ندوة حول موضوع "المغرب وإدماج المهاجرين: الفرص والمعيقات، في 03 ماي 2019؛
- مشاركة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور في فعاليات المعرض الجهوي التاسع للكتاب في الفترة الممتدة من 28 يونيو إلى 4 يوليوز 2019 بساحة محمد السادس بالحسيمة.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

9- التعاون الدولي

- استقبال المجلس (8 إلى 12 أبريل 2019)، لوفد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجمهورية افريقيا الوسطى؛
- استقبال المديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (يونيو 2019)؛
- استقبال وفد عن المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان في إطار زيارة دراسية للاطلاع على التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان على إثر تجديد المفوضية (23-25 أكتوبر 2019)؛
- استقبال وفد عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الكاميرونية في إطار زيارة دراسية للاطلاع على التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان؛
- مشاركة المجلس في أشغال منتدى "مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب 2024: التعاون والابتكار" (1 و 2 أكتوبر 2019) بكوبنهاغن.

سابعا- حصيلة عمل المجلس

10- التفاعل الدولي والإقليمي

مشاركة المجلس في دورات مجلس حقوق الانسان:

- أشغال الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، المنعقد في إطار الدورة 42 لمجلس حقوق الإنسان.

التفاعل مع المفوضية السامية لحقوق الانسان

- اجتماع عمل بين رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمفوضة السامية لحقوق الإنسان
- المشاركة في لقاء تقديم تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP) حول حالة سكان العالم برسم سنة 2019، المنظم بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

مجلس أوروبا

- جلسة حوار مع رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمجلس أوربا بتاريخ 23 يناير 2019، أمام اللجنة المكلفة بالقضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية العامة لمجلس أوربا؛

سابعا- حصيلة عمل المجلس

شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان

- مشاركة المجلس باعتباره رئيس فريق العمل المعني بالهجرة التابع لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، منذ دجنبر 2018 في اللقاء حول المتابعة والاستعراض الإقليمي للميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، على .هامش الدورة العادية 64 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بتاريخ 23 أبريل 2019 بمدينة شرم الشيخ بمصر

اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

.- لقاء بين رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيسة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (أبريل 2019)

- حضور وفد عن اللجنة يضم رئيستها و مفوضين للافتتاح الدورة العادية الأولى للجمعية العامة للمجلس.

بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إطلاق شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان مشاورات بشأن إحداث منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على هامش دورات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب.

ثامنا- استراتيجية عمل المجلس

1- الرؤية:

أن يكون المجلس:

آلية انتصاف فعالة وسهلة الولوج؛

فضاء للنقاش الهادف إلى النهوض بالقضايا الملحة في مجال حقوق الإنسان؛

إطار لوضع تدابير وقائية من خلال الوساطة والتدخل الاستباقي؛

أداة لتطوير الممارسات الفضلى في معالجة قضايا حقوق الإنسان.

الأهداف

1- تحقيق فعلية حقوق الإنسان وترجمة مبادئها وقيمها إلى واقع عملي؛
2- تضييق الفجوة بين الجهود المبذولة من طرف الدولة ومختلف الفاعلين في تكريس الحقوق والحريات والتمكين منها؛
3- تعزيز الحريات بما لا يخل بالمساواة والعدالة في كافة المجالات

المقاربة

اعتماد المرجعية الوطنية الدستورية والقانونية والمعايير الدولية المتمثلة في الصكوك والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها؛
الاستقلالية والمهنية والموضوعية في رصد وتكييف الانتهاكات والحياد والنزاهة في التعاطي مع القضايا المطروحة في مجالات حقوق الإنسان؛
القرب والاستباق، وفق مقاربة مندمجة؛
الوقاية من الانتهاكات وحماية الضحايا وتعزيز الحقوق والحريات؛
وضع المواطن في صلب اشتغال المؤسسة؛
التعاون مع السلطات والمؤسسات العمومية والجامعات وباقي المتدخلين في مجال حقوق الإنسان؛
إشراك منظمات المجتمع المدني، والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

محاور الاستراتيجية

تضمنت خطة العمل الاستراتيجية للمجلس التي اعتمدها في دورته العادية الأولى بتاريخ 21 سبتمبر 2019 المحاور التالية:

ثامنا- استراتيجية عمل المجلس

1- مجال الحماية:

رصد الانتهاكات الفردية والجماعية لحقوق الإنسان، وتحسين الإجراءات العملية المتعلقة بمعالجة الشكايات؛

استقبال وتوجيه المواطنين على المستوى المركزي والجهوي؛

أجرأة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب؛

تعزيز فرق العمل في مجال الحماية بتوفير موارد بشرية مؤهلة، من خلال توظيف كفاءات مناسبة، بما في ذلك القانونيين والمختصين في علم النفس والمساعدة الاجتماعية؛

إعطاء الأولوية للفئات المجتمعية الهشة ولا سيما الساكنة السجنية والمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والنساء والمسنين...، وغيرها.

إحداث الآليات الخاصة بالأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة؛

متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ومواكبة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي.

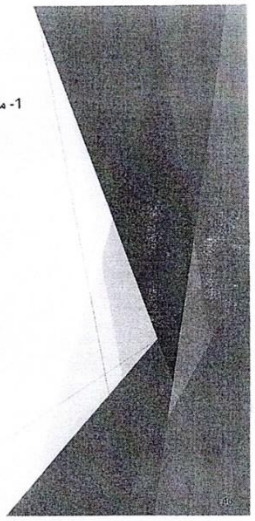

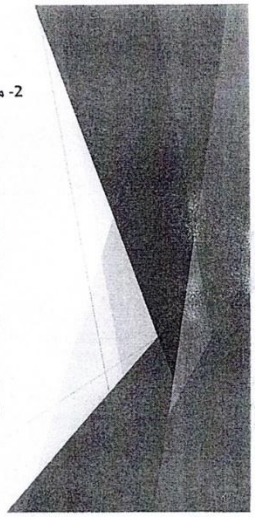

2- مجال النهوض

ملاءمة النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، ومراعاة الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن النظام الدولي لحقوق الإنسان؛

التفاعل مع الآليات الدولية والإجراءات الخاصة، والآليات الإقليمية؛

تشجيع الحكومة وحثها على المصادقة على البرتوكولات الاختيارية التي لم تصادق عليها؛

تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها من خلال التدابير التي جاءت بها خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

تنشيط ديناميات النقاشات العمومية حول التحديات التي تواجهها بلادنا، وخاصة في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع؛

مواصلة المشاركة الفعالة في معرض الكتاب من خلال اختيار مواضيع تنظم بشأنها لقاءات وتظاهرات معرفية وعلمية.

3- مجال الوقاية

التدخل المبكر والاستباقي من أجل الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان؛

إيلاء أهمية خاصة للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، ووضع برامج مناسبة وأجندة محددة بالتعاون مع اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب؛

إحداث وحدة مكلفة بالوساطة وإعداد مبادرات استباقية من أجل استعادة الثقة الاجتماعية والمؤسساتية، وتطوير أساليب الحوار بين مختلف الفاعلين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية.

ثامنا- استراتيجية عمل المجلس

4- تكريس ريادة المجلس على المستويين الإقليمي والدولي

مواصلة القيام بالدور الريادي على مستوى الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وباقي الشبكات الإقليمية والدولية للمؤسسات الوطنية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

تطوير وتكثيف التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآلياتها، وتعزيز الشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛

تعزيز تفاعل المجلس مع آليات الاتحاد الإفريقي بعد عودة المغرب إلى المنظمة الإقليمية؛

مواصلة المجلس تعزيز النقاش والحوار مع المؤسسات الأوروبية والأمريكية؛

إبرام مذكرات للتفاهم وشراكات مع عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الفضلى؛

التعاون الثنائي مع العديد من الشركاء الدوليين، وإبرام الشراكات حول المواضيع ذات الأولوية بالنسبة للمجلس؛

ثامنا- استراتيجية عمل المجلس

5- المساهمة في بناء قدرات الفاعلين عن طريق معهد الرباط - إدريس بنزكري لحقوق الإنسان

توسيع مهام المعهد بهدف جعله مرجعا دوليا وإقليميا في مجال التكوين، وفضاء للتناظر والنقاش والبحث؛

تكريس الإشعاع الدولي للمعهد، من أجل أن يتبوأ المكانة التي يستحقها بين نظرائه من المراكز والمعاهد العالمية الذائعة الصيت في مجال حقوق الإنسان.

تطوير عروضه ومناهجه في مجال التكوين وتعزيز قدرات الفاعلين الوطنيين والإقليميين.

6- تطوير آليات التسيير والتدبير داخل المؤسسة

وضع برامج خاصة لبناء القدرات حول المهام والأدوار الجديدة للمجلس لفائدة الأعضاء والموظفين؛

إعداد ومراجعة المساطر الإدارية والنظام المعلوماتي؛

اعتماد منهجية عمل ترتكز على التخطيط والتقييم والتدبير عبر النجاعة والأهداف؛

تكريس سياسة القرب عن طريق دعم اللجان الجهوية وإشراك الفاعلين والمواطن,

7- مجال التواصل

اعتماد استراتيجية جديدة للتواصل في المجلس وذلك عن طريق:

التحرير واليقظة والعلاقات العامة والتواصل الرقمي والنشر؛

تكييف دعائم وإجراءات التواصل (لغة الإشارة، برنامج القراءة للمكفوفين، المصطلحات، الأسلوب، الموقع الإلكتروني باللغة الأمازيغية، إلخ).

تاسعا - التحديات

حفاظ المجلس على مكانته في مصاف المؤسسات المستقلة والحفاظ على درجة اعتماده وتعزيز استقلاليته؛

الحفاظ على درجة اعتماده في الدرجة "ألف" لن يتأتى إلا بتوفير الموارد المالية والإدارية واللوجستية التي تمكنه من أداء مهامه؛

الرفع من دعم المجلس وتعزيز مكانته ليكون آلية مراقبة ورصد وضعية حقوق الإنسان على المستوى الوطني وخاصة في الأقاليم الجنوبية؛

إن توسيع صلاحيات المجلس تجعله أمام تحديات كبرى متمثلة في استكمال وضعه للآليات الوطنية التي هي موضوع متابعة ومواكبة من الشركاء الدوليين والإقليميين؛

ترسيخ مقاربة حقوق الإنسان في مختلف السياسات العمومية والمنظومة القانونية الوطنية من أجل تأمين التمتع الفعلي للمواطنات والمواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي يضمنه الدستور ومختلف الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛

تطوير مقاربة ومنهجية عمل المجلس وتفعيل اختصاصاته في مجال الحماية والتصدي للانتهاكات والنهوض بحقوق الإنسان؛

تعزيز مكانة المجلس في إفريقيا باعتباره عضوا فاعلا في الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويقوم بدور ريادي على مستوى إفريقيا وله العديد من برامج العمل التي انخرط فيها وفي مواضيع مختلفة تهم مجالات حقوق الإنسان؛

مكانة المجلس كمؤسسة فاعلة في مجال دعم قدرات مؤسسات أخرى عربية وإفريقية؛

الملحق:

- أوراق إثبات الحضور -

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان.

تاريخ انعقاد الاجتماع : الثلاثاء 19 نونبر 2019 مباشرة بعد جلسة الأسئلة.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2018-2019

دورة : أكتوبر 2019.

اجتماع رقم : 01

الساعة : من 19h25 إلى 19h25

عدد الحاضرين في اللجنة : 15

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 5

عدد المعتذرين : 7

عدد المتغيبين : 7

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 26,31%

المدة الزمنية : من 19h25 إلى 19h30

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	يعتذر
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد العلمي	الفريق الاشتراكي	
مساعدة الأمين	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	نعتذر
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان.

تاريخ انعقاد الاجتماع : الثلاثاء 19 نونبر 2019 مباشرة بعد جلسة الأسئلة.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	بعذر
السيد الصبحي الجيلالي	" " " "	بعذر
السيد عزيز مكنيف	" " " "	بعذر
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان.

تاريخ انعقاد الاجتماع : الثلاثاء 19 نونبر 2019 مباشرة بعد جلسة الأسئلة.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي	
عز الدين زلزي	الاتحاد المغربي للشغل	
عائشة أيتها	رئيسة الفريق الدستوري الاشتراكي الديمقراطي	
علي الحسري	ف. العدالة والتنمية	
أمال ميمرة	ف. العدالة والتنمية	
وفاء العاقيل	الاتحاد المغربي للشغل	
أبو بكر الحبيب	الفريق الاشتراكي	
عبد الصمد مريمي	فريق العدالة والتنمية	
نبيل سكحي	فريق العدالة والتنمية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع : الخميس 21 نونبر 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2018-2019

دورة : أكتوبر 2019.

اجتماع رقم : 02

الساعة : من 10h30 إلى 12h05

عدد الحاضرين في اللجنة : 6

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 5

عدد المعتذرين : 6

عدد المتغيبين : 8

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 26,31%

المدة الزمنية : ساعة و 35 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	يعتذر
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	يعتذر
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد العلمي	الفريق الاشتراكي	
مساعدة الأمين	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	يعتذر
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع : الخميس 21 نونبر 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
السيد الصبحي الجيلالي	" " " "	يعتذر
السيد عزيز مكنيف	" " " "	يعتذر
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع : دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع : الخميس 21 نونبر 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رشيد المنياري	غير منتسب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 22 نونبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2018-2019
دورة : أكتوبر 2019.
اجتماع رقم : 03
الساعة : من 10h00 إلى 12h25

عدد الحاضرين في اللجنة : 7
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 4
عدد المعتذرين : 8
عدد المتغيبين : 7
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 21.05%
المدة الزمنية : ساعتان و 25 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	يعتذر
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد العلمي	الفريق الاشتراكي	
مساعدة الأمين	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	تعتذر
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 22 نونبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
السيد الصبحي الجيلالي	" " " "	يعتذر
السيد عزيز مكنيف	" " " "	يعتذر
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	يعتذر
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	يعتذر
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 22 نونبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي	
المبارك السباعي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
فؤاد القادري	الفريق الاستقلالي للوحدة والمغاربة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 22 نونبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2018-2019
دورة : أكتوبر 2019.
اجتماع رقم : 04
الساعة : من 15h30 إلى 16h30

عدد الحاضرين في اللجنة : 4
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 3
عدد المعتذرين : 7
عدد المتغيبين : 9
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 15,78%
المدة الزمنية : ساعة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	يعتذر
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	يعتذر
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد العلمي	الفريق الاشتراكي	
مساعدة الأمين	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	تعتذر
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع
وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 22 نونبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
السيد الصبحي الجيلالي	" " " "	يعتذر
السيد عزيز مكنيف	" " " "	يعتذر
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 22 نونبر 2019 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الكريم كواشري	العدالة والتنمية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس28 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2018-2019
دورة : أكتوبر2019.
اجتماع رقم : 05
الساعة : من 17h35 إلى 15h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 8
عدد المعتذرين : 6
عدد المتغيبين : 5
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 42,10%
المدة الزمنية : ساعتان و 35 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	يعتذر
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد العلمي	الفريق الاشتراكي	يعتذر
مساعدة الأمين	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	معذور
السيد الصبحي الجيلالي	" " " "	معذور
السيد عزيز مكنيف	" " " "	معذور
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 28 نونبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عائشة الحسري	ف. العدالة والتنمية	
المبارك الصادي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
الطيب البقالي	الفريق الحركي	
عبد الصمد [illegible]	PAM	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 29 نونبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2018-2019
دورة : أكتوبر 2019.
اجتماع رقم : 06
الساعة : من 10h00 إلى 12h30

عدد الحاضرين في اللجنة : 8
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 3
عدد المعتذرين : 6
عدد المتغيبين : 10
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 15,78%
المدة الزمنية : ساعتان و30 دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	يعتذر
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	يعتذر
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد العلمي	الفريق الاشتراكي	يعتذر
مساعدة الأمين	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	تعتذر
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 29 نونبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
السيد الصبحي الجيلالي	" " " "	يعتذر
السيد عزيز مكنيف	" " " "	يعتذر
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2020.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 29 نونبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عز الدين أزرقي	الاتحاد المغربي للشغل	
رجاء ن محمد	الفريق الاشتراكي	
علي العريف	ف. العدالة والتنمية	
الحسين عم اوريس	الفريق الحركي	
[illegible]		

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات المندرجة ضمن اختصاص اللجنة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 06 دجنبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال (مباشرة بعد الانتهاء من الجلسة الصباحية).

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2018-2019
دورة : أكتوبر 2019.
اجتماع رقم : 07
الساعة : من 15h45 إلى 15h30

عدد الحاضرين في اللجنة : 7
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 7
عدد المعتذرين : 5
عدد المتغيبين : 7
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 36,84%
المدة الزمنية : 15 د دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد السلام بلقشور	فريق الأصالة والمعاصرة	يعتذر
الخليفة الأول	السيد عبد اللطيف أبدوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	يعتذر
الخليفة الثاني	السيد الحسين العبادي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثالث	السيد محمد حيتوم	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد لحسن أدعي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة السادس	السيد أحمد الإدريسي	فريق الأصالة والمعاصرة	
الأمين	السيد محمد العلمي	الفريق الاشتراكي	
مساعدة الأمين	السيدة ثريا لحرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد امبارك السباعي	الفريق الحركي	
مساعد المقرر	السيد العمراني العابد	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات المندرجة ضمن اختصاص اللجنة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 06 دجنبر 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال (مباشرة بعد الانتهاء من الجلسة الصباحية).

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد العربي لمحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد الحسن بلمقدم	" " " "	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد الصبحي الجيلالي	" " " "	
السيد عزيز مكنيف	" " " "	
السيد نبيل شيخي	فريق العدالة والتنمية	
السيدة كريمة أفيلال	" " " "	
السيد حميد كوسكوس	الفريق الحركي	